

الخدمات في المكتبات ومراكز المعلومات

دكتورة

عواطف المكاوي

كلية الآداب جامعة طنطا

٢٠٠٨/٢٠٠٧

قائمة المحتويات

٧-٤.....	المقدمة	
٧٨-٨.....	التنظيم الإداري	الباب الأول
١٩-٩.....	الموقع و المبنى	الفصل الأول
٣٥-٢٠.....	الأثاث و التجهيزات	الفصل الثاني
٥١-٣٦.....	اللوائح و التشريعات	الفصل الثالث
٦١-٥٢.....	الميزانية	الفصل الرابع
٧٨-٦٢.....	العملون	الفصل الخامس
١٣٥-٧٩.....	المجموعات	الباب الثاني
١٠٧-٨٠.....	إتجاهات المجموعات	الفصل الأول
١٢٢-١٠٨.....	الإختيار و التزويد	الفصل الثاني
١٣٥-١٢٣.....	تنظيم المجموعات و حفظها	الفصل الثالث
٣٦٤-١٣٦.....	الخدمات	الباب الثالث
١٥٧-١٣٧.....	الإرشاد و التوجيه و التدريب	الفصل الأول
١٧٤-١٥٨.....	الإصلاح الداخلي	الفصل الثاني
٢٥٥-١٧٥.....	الإعارة الخارجية	الفصل الثالث
٢٧١-٢٥٦.....	حجز الكتب	الفصل الرابع
٢٩٢-٢٧٢.....	التصوير و الإستتساخ	الفصل الخامس
٣١٥-٢٩٣.....	الخدمة المرجعية	الفصل السادس

الخدمات البليوجرافية..... ٣٣٧-٣١٦	الفصل السابع
الإحضة الجرية و البث الإنتقائي..... ٣٦٤-٣٣٨	الفصل الثامن
..... ٣٨٥-٣٦٥	الخاتمة
النتائج..... ٣٧٣-٣٦٦	
التوصيات..... ٣٨٥-٣٧٤	
قائمة المصادر و لمراجع..... ٤٠١-٣٨٦	
..... ٤٦٩-٤٠٢	الملاحق
..... ٤١٠-٤٠٣	ملحق (١) قائمة المرجعة
..... ٤٤٢-٤١١	ملحق (٢) الإستبيان الموجه لهيئة التدريس و الباحثين
..... ٤٦٩-٤٤٣	ملحق (٣) الإستبيان الموجه لطلاب المرحلة الجامعية الأولى

المقدمة

تعد الخدمات بمثابة المرآة التى تعكس صورة المكتبة لجمهور المستفيدين منها ، و الثمرة التى يجنيها هؤلاء منها ، فالعلاقة بين ما تملك المكتبة من مهارات و قوى بشرية و ما بها من مجموعات هى علاقة طردية مع جمهور روادها ، لأن نجاح المكتبة يعتمد على التفاعل القوى بين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التى تؤثر فى المجموعات و الموارد البشرية بالمكتبات ، و بين إحتياجات المستفيدين منها من ناحية أخرى . ولا جديد فهذه العوامل مجتمعة تؤثر بالسلب فى المكتبات الجامعية ، كنتيجة طبيعية لندرة العمالة المدربة و جهل المكتبات الحيوية لدورها و من هنا ظهرت المشكلة.

فقد بدأ إحساسى بمشكلة البحث بعدما لاحظت تدنى مستوى الخدمات المتاحة بمكتبات الجامعة و صعوبة وصول طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الباحثين و أعضاء هيئة التدريس لإحتياجاتهم ، فالفجوة تزداد يوماً بعد يوم بين المستفيدين و مكتبات كلياتهم ، و من ثم يلجأون لمكتبات أخرى لتلبية إحتياجاتهم حتى مثل ذلك ظاهرة بين أوساط أعضاء هيئة التدريس و الباحثين بالجامعة.

وتهدف الدراسة لبحث واقع الخدمات المكتبية المقدمة
بمكتبات جامعة طنطا للارتقاء بمستوى تقديمها، وتسعى الدراسة
للإجابة على التساؤلات الآتية:

- ١) هل تملك المكتبات محل الدراسة حق إتخاذ القرار فيما
يتعلق بسياسة العمل بها أم أنها تعاني من مركزية إتخاذ
القرار، و ينعكس ذلك على مستوى ماتقدم من خدمات.
- ٢) هل يؤثر التنظيم الإدارى للمكتبات محل الدراسة على
مستوى الخدمات المقدمة بها ودرجة إفادة جمهور المستفيدين
منها؟ وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:
- أ. ما مدى مناسبة المواقع و المباني الحالية للمكتبات محل
الدراسة ؟
- ب. ما مدى توافر العمالة المؤهلة المدربة فى المكتبات محل
الدراسة ؟
- ج. مامدى كفاية الميزانية المخصصة لكل من المكتبات محل
الدراسة ؟
- د. ما مدى كفاية الميزانية المخصصة لكل من المكتبات محل
الدراسة ؟
- هـ. مامدى كفاية و ملائمة الأثاث و التجهيزات الموجودة فى
كل من المكتبات محل الدراسة ؟

٢) ما درجة تأثير المجموعات المتاحة بالمكتبات محل الدراسة في مستوى الخدمات المقدمة بها ، وما درجة إفادة جمهور المستفيدين من هذه المكتبات ؟

و قد إعتمدت الدراسة على الأدوات الآتية في تجميع البيانات :

أ. قائمة المراجعة . كأداة رئيسية لتجميع البيانات عن المكتبات محل الدراسة.

ب. الملاحظة المباشرة لإسلوب العمل بالمكتبات محل الدراسة.

ج. اسقابلة مع العاملين و المستفيدين .

د. الإستبيان الموجه لجمهور المستفيدين و الذى يهدف إلى قياس مدى رضا جمهور المستفيدين عن الخدمات المكتبية المتاحة في مكتبات كلياتهم ، بالتعرف على مدى رضاهم عن العوامل المؤثرة في تقديم الخدمات في كل مكتبة ، بهدف الوصول للأسباب التى تكمن وراء تدنى مستوى الخدمات في هذه المكتبات.

الباب الأول التنظيم الإداري

الفصل الأول الموقع و المبنى

أولا الموقع:

يؤثر موقع المكتبة بدرجة كبيرة فى مدى لإحجام أو لإقبال جمهور المستفيدين عليها ،ومن هنا جاءت أهمية تحديده بدقة داخل الهيكل التنظيمى للكلية ،على أن يحتل موقعا إستراتيجيا داخلها كأن يتوسطها أو يكون بالقرب من مقار تواجد المستفيدين منها بالطابق الرئيسى بها أو الأرضى أو العلوى منها على إعتبار أنهم ممرا لكل متجه من أو إلى الكلية .

و بنظرة لمواقع مكاتب الكليات محل الدراسة وجد أنها لم تخصص من الأصل لتكون مقارا للمكاتب ،فهى مجرد حجرات فى بنائى هذه الكليات وقع عليها الإختيار لتكون مكاتب لها،وعلى ذلك فهى لا تصلح إلا كقاعات للمحاضرات أو كمقار لبعض الإداريين بالكلية ،باستثناء مكتبة كلية الآداب التى تم تحديثها فى ضوء الإمكانيات المتاحة وتجهيزها مؤخرا.

وقد تبين من إجابات المستفيدين على عينة الإستبيان فى المكاتب محل الدراسة أن رضاء أو عدم رضاء أى مستفيد عن موقع المكتبة يتوقف على مدى قرب الموقع أو بعده عن مقار تواجدهم ، رغم أن المواقع الحالية للمكاتب بهذه الكليات مناسبة وتتوسط حرم الكلية على إعتبار أن الموقع من العوامل

المؤثرة فى مدى إقبال جمهور الرواد فى التردد على المكتبة ، و من ثم الإفادة من خدماتها بالقدر المطلوب .

فقد تبين أن المبنى الذى تقع فيه مكتبة كلية التربية بالقرب من مداخل و مخارج الكلية الخاصة بالطلاب ، إلى جانب وجود سلاسل تربطه بمباني الكلية الأخرى و من ثم يسهل الوصول إليه ، إلى جانب أن مقر الكلية يتوسط و يقترب من قاعات المحاضرات و مقار أعضاء هيئة التدريس فهى إما فى نفس المبنى أو تربطها بهم سلاسل .

و قد إنحصرت مبررات العينة التى ترضى عن المقر الحالى للمكتبة فى:

أ. بعدها عن مصادر الضوضاء و تجمعات الطلاب و قربها من الأقسام العلمية و زحام المكاتب الإدارية ، و من ثم لن يتردد عليها إلا من يرغب فى الإفادة ولن تتخذ مقرا لراحة طلاب المرحلة الجامعية الأولى .

ب. قربها من قاعات المحاضرات .

على حين كانت هناك قلة ترى أهمية نقلها لمكان آخر مستقل بعيدا عن المدرجات و المعامل و الأقسام العلمية .

أما موقع المكتبة فى كلية التجارة فملائم داخل الكلية ، فهو يتوسطها تقريبا و يقع بجوار الباب المخصص لدخول

طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الباحثين، إلى جانب قربه من قاعات المحاضرات و مقار أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم. وقد أيد العديد من المستفيدين هذا الرأي على إعتبار أنه قريب من أماكن المحاضرات، و توسطه للكلية وبعده عن الضوضاء و مصادر الإزعاج و مداخل و مخارج المدرجات. على حين رأت القلة من المستفيدين أهمية وجوده فى مكان منفصل مستقل عن المكتبة و بعيدا عن مقار المحاضرات.

ثانياً المبنى:

يعد المبنى الملائم من العوامل الفعالة المؤثرة فى مستوى الخدمات المقدمة بالمكتبة و المساعدة لها على تحقيق أهدافها لجمهور المستفيدين منها ، فتتناسب مع مجمل الأهداف و الخدمات المرجو تقديمها و لتوفير الجد الأقصى من الراحة للمستفيدين ، بحيث يراعى فى ذلك الموارد البشرية و المادية المتاحة للمكتبة ، فتصمم المبانى بسيطة و مرنة وذات جدران متحركة يمكن التحكم فيها، فيتيح بذلك الحرية فى الحركة و التغيير بما يحقق الأهداف ويلبى الاحتياجات المطلوبة.

هذا و الحد الأدنى للمكتبات الجامعية لابد و أن يوفر

ثلاث قاعات هي :

أ. الممرات المؤدية للمكتبة ومداخلها وتخصص للأمانات و
الفهارس و الإرشاد و التوجيه و الإعارة الخارجية و
الخدمات المرجعية و الخدمات الببليوجرافية و إدارة
المكتبة و قاعة للإجتماعات و الإحاطة الجارية و البث
الانتقائي للمعلومات .

ب. قاعة للمجموعات و أماكن الإطلاع و القراء و التصوير .

ج. قاعة للعمليات الفنية للمجموعات و إعداد وتجهيز
الخدمات كالخدمات الببليوجرافية والإستخلاص و الإحاطة
الجارية و البث الانتقائي للمعلومات.

على أن يراعى فى كل ذلك التوسعات المستقبلية سواء فى طبيعة
المجموعات أو المستفيدين أو الفهارس أو العاملين أو حتى أى
تغييرات فى أهداف المكتبة لمدة عشرين سنة قادمة.

فيخصص خمسة و عشرون فى المائة من المساحة الحالية
للمكتبة لهذه التوسعات ، مع مراعاة العلاقة الطردية التى تربط
بين مساحة المكتبة و الكلية ومساحة المكتبة و أعداد المستفيدين
و المجموعات.

و بالرجوع لمبنى المكتبات محل الدراسة تبين أن:
 المبنى فى مكتبة كلية التربية محدود المساحة و سيئ التهوية و
 الإضاءة ، كما أنها لا يستوعب خمس فى المائة من جملة طلاب
 المرحلة الجامعية الأولى أو الباحثين و أعضاء هيئة التدريس
 بها.

وقد دعمت إجابات المستفيدين على أسئلة الاستبيان ذلك الرأى
 ،و كان مبررهم فى ذلك فى عدم مناسبة الإضاءة و سوء التهوية
 للغاية لعدم كفاية النوافذ التى تسمح بدخول ضوء الشمس الكافى
 للإضاءة وذلك لأن المبنى قديمة من الطراز القديم و النوافذ
 مرتفعة مما يصعب من التحكم فيها بسهولة ، إلى جانب عدم
 وجود أجهزة للتهوية كافية مما يدفع الغالبية منهم لمغادرة المكتبة
 أو عدم التردد عليها.

وفى مكتبة كلية التجارة الأرضية غير مغطاة ولا توجد أى
 مصادر للتهوية أو الإضاءة الطبيعية فيما عدا المراوح و تعتمد
 بصفة أساسية على الإضاءة الصناعية .

و قد عكست آراء المستفيدين على أسئلة الاستبيان هذا الوضع
 حيث رأى الغالبية العظمى منهم عدم مناسبة الإضاءة الطبيعية و
 التهوية لعدم وجود فتحات كافية لإنحصر الموقع بين وحدة
 الحاسب الآلى و قاعة المناقشات بالكلية ،و طالب العديد منهم

بأهمية نقل المكتبة لمقر آخر لسوء التهوية و الإضاءة الطبيعية بها.

مجمال القول أن جميع المكتبات محل الدراسة تفتقر لمبان مثالية تتناسب مع الهدف من وجودها فكلها تعاني من:
 أ. ضيق المساحة بالنسبة لجملة روادها والمجموعات بها ، فتخلو جميعها من أى احتمالات للتوسعات المستقبلية بل أنها تنوء بمساحتها الحالية عن خدمة روادها الحاليين.
 ب. الأرضية بجميع المكتبات غير مغطاه و تعتبر مصدرا للضوضاء.

ج. تعاني بعض المكتبات من سوء التهوية الصناعية و الطبيعية حيث تفتقر بعضها لوجود نوافذ أو فتحات أو حتى مراوح مما جعلها مرتعا للرطوبة و جعل الأوعية مرتعا للأمراض و الحشرات.

د. لم يخطط للإضاءة الصناعية بأى مكتبة ، فوجودها مرتبط بالمكان لا بالمكتبة ومن هنا كان عدم كفايتها فى بعض المكتبات ، فكانت سببا رئيسيا فى إحجام المستفيدين من هذه المكتبات عن الاستفادة مما تقدمه من خدمات بالشكل المثالى.

وبذلك كان سوء التهوية وقلة مصادرها و الإضاءة الطبيعية وسوء توزيع وعدم كفاية الإضاءة الصناعية فى بعض المكتبات مع توافر مصادر ومسببات الضوضاء سببا لنفور جمهور المستفيدين بهذه المكتبات منها ، ومن ثم إنعكس ذلك بالسلب على مدى إفادتهم من الخدمات المتاحة بها أو التفكير فى تحسين فلم تحقق أيا منها الحد الأدنى مما يفترض وجوده فيما يتعلق بالمساحة أو البعد عن مسببات الضوضاء و توفير مصادر الإضاءة الصناعية و الطبيعية و التهوية وفقا لما نصت عليه المعايير و التى نصت على :

(١) المساحة:

- أ. يخصص ثلاثون فى المائة من المساحة الإجمالية للكلية لتقام عليها المكتبة بحيث يكون لكل خمسمائة طالب (٣٩٠٠٠) سم^٢، مع إضافة (٤٤) سم^٢ لكل طالب إضافي
- ب. إذا ما كانت مساحة المكتبة أقل من ثلاثين من مساحة الكلية (كما هو الحال فى مكتبات الكليات محل الدراسة) يخصص لكل خمسمائة طالب مساحة (٣٠٠٠٠٠) سم^٢ مع إضافة (٣٨) سم^٢ لكل طالب إضافي .

(٢) الأرضية:

- من المهم لمكتبات الكليات محل الدراسة أن تسعى للقضاء على مسببات الضوضاء و الحد منها بأقصى درجة ممكنة ، بهدف توفير و تهيئة الجم المناسب لراحة المستفيدين و العاملين على حد سواء ، و لن يكون ذلك إلا عن طريق:
- أ. تغطية الأرضية بعازل للصوت وذلك ليحقق قدرا من الهدوء ، و لتحسين المظهر العام للمكتبة فيريح العاملين الذين تستلزم واجباتهم كثرة الحركة في المكتبة ، على إعتبار أن الإحتكاك الناتج عن وقع الأقدام بالأرض يعد من المصادر الرئيسية للضوضاء.
 - ب. إستبدال الأبواب الموجودة حاليا بأخرى مروحية الشكل لا تحدث أصوات عند فتحها أو غلقها.
 - ج. أهمية تبطين الجدران بحواجز تعزل الأصوات و على الأخص فى قاعات الإطلاع ومقر وجود الخلوات البحثية.
 - د. تزويد أطراف الأثاث بكعوب من الكاوتش تحجب الأصوات الصادرة عن تحريكها أو اصطدامها بالأرض.

هـ. عزل الأجهزة التي تصدر عنها أصوات كالالات الكاتبة مثلا و التليفون بعيدا عن قاعات الإطلاع و مقار الخلوات البحثية.

(٣) التهوية و الإضاءة الطبيعية :

المباني التي تخلو من أى مصادر للتهوية و الإضاءة الطبيعية أو تعاني من قلتها وعدم كفايتها إما أن :

أ. تتقل لمقار أخرى أفضل فى تصميمها.

ب. يعدل تصميم المبنى باستحداث فتحات إضافية أو يعاد توزيع الأثاث و تنظيم القاعات بها لضمان الإفادة الكاملة من الفتحات الموجودة.

ج. من المهم تزويد قاعات مكاتب الكليات محل الدراسة بالمزيد من أجهزة التهوية كالمراوح و التكييفات لضبط درجات الحرارة بها حفاظا و حماية من الرطوبة و الأوبئة و الحشرات.

(٤) الإضاءة الصناعية :

أ. من المهم مراعاة توزيع المصابيح بالنسبة لتوزيع النوافذ بالقاعات.

ب. أهمية وجود المصابيح الإضافية المتحركة لمن يرغب فى ذلك فتزود بالمناضد و الخلوات البحثية الموجودة ،بحيث توفر الإضاءة المناسبة لمن يقرأ الحروف الدقيقة و خاصة من ضعاف البصر.

الفصل الثانى

الأثاث و التجهيزات

أولا الأثاث:

يأخذ الأثاث بالمكتبة ثلاثة أشكال هي :

- أ. أثاث خاص بالمجموعات كالدواليب و الأرفف و أدراج الفهارس و حوامل الدوريات و عربات حمل الكتب و لوحات الإعلانات ...
 - ب. أثاث خاص بالعاملين كالمقاعد و المكاتب و دواليب حفظ أوراق العمل...
 - ج. أثاث خاص بالمستفيدين كالمقاعد و المناضد و الخشوات البحثية ...
- هذا ولا بد من مراعاة توافر النقاط التالية عند اختيار أى نمط من الأنماط السابقة:
١. الجانب الوظيفي للأثاث المختار ، بمعنى أن يتواءم الأثاث مع الأهداف التى تسعى المكتبة لتحقيقها.
 ٢. وضع آراء و مقترحات الفئة المزمع إستخدامها للأثاث فى الاعتبار ، بحيث تلبي طلباتهم فى ضوء الموارد و الإمكانيات المتاحة.
 ٣. أن يكون الأثاث المختار مصمما بشكل جذاب يشجع على إستخدامه بحرص و عناية و المحافظة عليه.

٤. أن يراعى التنوع خاصة فى أثاث المستفيدين كما يلى:
- أ. تتوافر المناضد بأحجامها المختلفة من الصغيرة التى تسع فرد واحد ألى المتوسطة التى تسع من إثنين إلى ثلاثة أفراد إلى الكبيرة التى تسع أكثر من ذلك ،كما تتوافر بأشكالها المتعددة من دائرية و مستطيلة و مربعة مع وجود حواجز تفصل بين القراء المتقابلين فى بعضها ، و يراعى ألا تكون لامعة أو مصقولة السطح حتى لا تعكس الإضاءة و تجهد عين القارئ.
 - ب. وجود المقاعد الجلدية ،المريحة،المناسبة، سهلة الحمل من مكان لآخر.
 - ج. أهمية وجود الخلوات البحثية لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين بأعداد تتناسب مع أعدادهم فى كل كلية كمساعدة من المكتبة لهم فى الأفراد بأنفسهم بعيدا عن تواجد باقى المستفيدين فى المكتبة لإنجاز أبحاثهم ورسائلهم.
 - د. يراعى فى أثاث العاملين أن يتناسب مع طبيعة العمل المنوط بكل منهم ،بحيث لايشغل حيزا كبيرا و يسهل معه حركة الموظف.
 - هـ. يراعى فى أثاث المجموعات أن يتلائم مع طبيعة المجموعات الموجودة.

هذا و قد تبين من دراسة الأثاث الخاص بالمجموعات

بمكتبات الكليات محل الدراسة الآتى:

- أ. يفتقد الأثاث للتوحيد سواء فى الشكل أو فى الأبعاد، كما أنه متنوع بين الخشبى و المعدنى ثم بين الكبير و الصغير فى المكتبة الواحدة وأحيانا فى القاعة الواحدة.
- ب. لا تتسع المساحة فى أى منها لأى توسعات مستقبلية فى المجموعات ، فلا مكان لأى دواليب إضافية بأى منها ، و لا محل لأى إضافات خلال السنوات الخمس القادمة أيضا
- ج. الوحدات الموجودة للفهارس لا تسع بطاقات كل المجموعات رغم أنها غير مستخدمة غالبا و غير موجودة فى إحداها من الأصل.
- د. كانت جميع الدواليب الموجودة من ذات الأرفف الثابتة التى لا يمكن تطويعها لتلائم الاختلافات فى أطوال بعض الأوعية ، و من ثم أثر ذلك فى عدم الإفادة من المساحات الخالية ببعضها.
- هـ. خلت جميع المكتبات من أى حوامل للدوريات ، باستثناء مكتبة كلية التجارة رغم أنها غير مستخدمة فى الغرض منها و تستعمل كحامل لبطاقات الإعارة الخارجية للطلاب.

و . خلت جميع المكتبات من أى لوحات للإعلانات أو أى أرفف لعرض المواد الحديثة بها أو التنويه عن أنشطتها.

ويعود ذلك لعدة عوامل منها:

أ. قلة الوعي بما يناسب طبيعة المجموعات المتوافرة من أثاث.

ب. لا تستخدم 'دائرة المكتبة' حقها المشروع فى المطالبة بما تحتاجه من أثاث ، وفى نفس الوقت تقاعس التنفيذ و ربطه بسلسلة من الإجراءات الروتينية.

ج. ليس للمكتبة حق إختيار مواصفات الأثاث المطلوب لأن ذلك يتم مركزياً عن طريق إدارة التوريدات التى تجهل فنيات الأثاث المكتبى.

و مجمل القول فإن أثاث المجموعات بمكتبات الكليات محل الدراسة يحتاج لإعادة النظر فلا تخطيط إستخدامه بحيث تتجنب المكتبات هذا التخبط و هذه العشوائية فى فئات الأثاث المستخدم بها.

وقد كان لذلك أسواء الأثر فى مدى إفادة جمهور المستفيدين من العديد من الأوعية الموجودة فى بعض هذه المكتبات بعدما خلا بعضها على سبيل المثال من مجرد وجود سلاسل تسهل الوصول للأرفف المرتفعة ، كما كان الوضع الحالى لأثاث المجموعات

سببا لعشوائية تنظيمه و صنعه بعدما إزدحمت الأوعية على الأرفف و عجز الموجود منها عن إستيعاب الموجود حاليا من أوعية ، و ما قد يستجد منها في المستقبل في بعض المكتبات و الذى من شأنه أن يقلل من معدلات الإفادة من هذه المكتبات حيث سيجد المهني صعوبة في الوصول للأوعية المطلوبة و ما سيقابله المستفيد نفسه من صعوبات عند محاولة إفادته من الخدمات التى ستتطلب منه الإتصال المباشر بالأوعية كما فى خدمة الإطلاع الداخلى و الإعارة الخارجية فى الغالبية من المكتبات محل الدراسة.

كما وجد أن جميع الأثاث الخاص بالعاملين فى المكتبات محل الدراسة يفتقد لوحدة الشكل و الحجم سواء من مكتبة لأخرى أو فى داخل نفس المكتبة الواحدة ، كما يعجز العدد الحالى للأثاث عن إستيعاب أعداد العاملين بالمكتبات خاصة المناضد و المقاعد حيث وجد أن :

- أ. هناك أكثر من موظف يتشارك المكتبة الواحد.
- ب. هناك بعض الموظفين بلا مكاتب ثابتة فينتقلون من مقر لآخر داخل المكتبة.

ج. المقعد و المكتب الذى يجلس عليه الموظف طيلة بقائه بالمكتبة رهين بلحظة تعيينه فيها ، و يحدده المكان الذى يجده خاليا أو يجلس فيه وقت تسلمه للعمل بالمكتبة.

د. عدد المقاعد المخصصة للعاملين بالمكتبات غير كافى مما دفعهم للإستعانة بمقاعد القراء سواء لجلوسهم أو لجلوس زائريهم أحيانا.

هذا و قد إنعكس ذلك بالسلب على أداء العاملين لمهامهم بهذه المكتبات ، حيث يفتر حماسهم و إستعدادهم للعمل فى ظل الزحام وهذه العشوائية فى أشكال و أحجام و توزيعات الأثاث خاصة لمن تتطلب أعمالهم كثرة التحرك من أماكنهم كمسئول لإطلاع الداخلى أو الإرشاد و التوجيه أو من تتطلب أعمالهم كثرة البقاء فى أماكنهم كمسئولى العمليات الفنية مثلا. لهذا فمن المهم وأن توضع مجموعة من الإعتبارات فى الأثاث الخاص بالعاملين بحيث:

أ. يكفى عدد العاملين الموجودين حاليا و الزيادة المرتقبة لهم فى المستقبل.

ب. ألا تشغل حيزا كبيرا يمكن وأن يوضع فيه مقعدا أو مكتب آخر لموظف آخر.

ج. مراعاة التناسب بين الأثاث و الدور المنوط بكلموظف فى المكتبة ، فعلى سبيل المثال يكون مكتب موظف الإعارة له حوامل و أدراج كافية لحفظ أوراق الإعارة و متطلباتها ، على حين يكون مكتب موظف العمليات الفنية متسعا بما يسهل له وضع المجموعات التى يقوم بمعالجتها.

أما عن الأثاث الخاص بالمستفيدين فى جميع المكتبات محل الدراسة فقد وجد أن :

١. تفتقد جميع المكتبات العينة للعدد الكافى من المقاعد و المناضد بما يناسب العدد الفعلى و المحتمل للمستفيدين منها.
٢. يفتقد أثاث القراء للتوحيد و المعيارية و للتنوع المفترض أيضا ، فكان هناك تنوع فى أشكال و أحجام النوع الواحد داخل المكتبة الواحدة .
٣. إقتصر أثاث القراء فى مكتبات التربية و الحقوق و الآداب على المناضد و المقاعد فقط ،على حين وجدت أيضا الخلوات البحثية فى مكتبة كلية التجارة.
٤. المقاعد مصفوفة بطريقة عشوائية إرتجالية حول المناضد بجميع المكتبات ، فلم يراع التنسيق ولا التنظيم فى صفها وفى إختيار وتحديد المسافات فيما بينها، فجاءت متلاصقة متجاورة.

٥. إفتقدت المقاعد فى جميع المكتبات للزوائد الكاوتشوك التى تحجب الحركة و النقل.
 ٦. جميع المناضد فى جميع المكتبات مستطيلة وكبيرة الحجم و تتسع لما يزيد عن ستة أفراد على المنضدة الواحدة ، و أحيانا يتجاوز إثنا عشر مستقيدا على المنضدة الواحدة كما هو الحال فى مكتبة كلية التجارة.
 ٧. لم تراعى الفئات الخاصة بكلية الآداب من المكفوفين و المعوقين.
 ٨. لم تراعى المواصفات المعيارية فى الوجود من مناضد ، فكانت كلها أسطحها لامعة مصقولة.
- وقد عكست إجابات المستفيدين على أسئلة الإستبيان ذلك حيث رأت الغالبية العظمى منهم قلة أعداد المقاعد و ضيق المكان و محدودية أوقات فتح المكتبة وجلس العديد من الطلاب لإستذكار دروسهم أو للإلتقاء بالزملاء أو إنتظار مواعيد القطارات ، إلى جانب تحديد أيام لطلاب كل فرقة مما يدفعهم للتسابق على المكتبة خلال هذه الأيام فتكون النتيجة تكدر و صعوبة الوقوف أحيانا فى المكتبة كما فى حالة إعداد الأبحاث.
- هذا إلى جانب أن المناضد غير كافية ولا مريحة ولا سليمة وغير متناسقة فى أحجامها و سيئة فى توزيعها و

تفتقر لكل عناصر الجذب و لم تراعى إرتفاعات المقاعد ولا أطوال الطلاب مما يدفع بعضهم للإنحناء عليها.

ما أوصت به المعايير فى هذا الشأن:

هذا وقد أوصت بأن تكون المساحة المخصصة للمستفيدين فى المكتبة وفقا لعدد الطلاب و الباحثين و هيئة التدريس الذين تستوعبهم المكتبة كما يلى :

١. المقاعد:

- أ. مقعدا واحدا لكل من أربعة إلى خمسة طلاب منتظمين.
 - ب. مقعدا واحدا لكل عشرة طلاب منتسبين.
- وذلك على أن يخصص من مساحة المكتبة لكل فئة ما يلى:
- أ. (٢٥) قدم^٢ لكل طالب.
 - ب. (٣٥) قدم^٢ لكل باحث.

بحيث تسع المكتبة النسب التالية من كل فئة:

- أ. (٢٥%) من جملة طلاب المرحلة الجامعية الأولى.
 - ب. (٣٥%) من جملة الباحثين.
 - ج. (٧٥%) من جملة أعضاء هيئة التدريس.
 - د. (٣٠%) من جملة القراء الآخرين بالمكتبة .
- يخصص لكل مائة قارئ منهم ثلاثون مقعدا بالمكتبة.

وكحد أدنى ينبغي وأن تسع المكتبة خمسة و عشرين فى المائة
من جملة المستفيدين منها إذا ما خلت من قاعة المناقشة و
المحاضرات ، و ذلك على أن يتوافر فيها المواصفات التالية:
أ. يتراوح إرتفاعها ما بين ستة عشر إلى تسعة عشر بوصة.
ب. تكون جلدية.

ج. مزودة بكعوب جلدية.
د. خفيفة الحمل و النقل من مكان لآخر.

٢. المناضد و الخلوات البحثية:

ينبغي و ان يتوافر فيها الحد الأدنى من المقومات وهى :
أ. وجود المناضد الصغيرة ذات الأسطح الغير عاكسة
للإضاءة على أن تتفاوت سعاتها ما بين فرد واحد وفردين
و من ثلاثة إلى خمسة أفراد.
ب. أن تتفاوت فى أشكالها ما بين الدائرية و المربعة و
المستطيلة و ذات الحواجز بين القراءة على أن تفضل
المربعة و المستطيلة لأنهما أكثر راحة للقراءة و تكون
مساحتها فى المتوسطة من (٥-٥،٥) ق ٢، مع وجود
فواصل بين كل قارئين بإرتفاع بوصة عن سطح المنضدة
بحيث يكون لكل قارئ (٢،٥) قدم تقريبا.

ج. يكون إرتفاع المنضدة عن الأرض ما بين ست و عشوين إلى واحد و ثلاثين بوصة بالنسبة للمناضد التى تسع فردين فأكثر .

د. بالنسبة للمناضد التى تسع فردا واحدا تكون مساحتها (٣×٢) قدم ، و المزدوجة منها التى تسع فردين متقابلين بينهما حاجزا أفقيا تكون مساحتها من إثنين و أربعين إلى ثمانى و أربعين بوصة .

ثانياً التجهيزات :

هى عبارة عن مجموعة المعينات الموجودة فى المكتبة و التى تساند أداء العاملين فيها و تدعم إفادة المستفيدين منها ، و على ذلك يمكن تقسيم التجهيزات بالمكتبة للفئتين التاليتين :

أ. تجهيزات خاصة بالعمل:

وهى تضم مجموعة التجهيزات التى تستخدم فى المعالجة الفنية للمجموعات و مساندة العاملين فى أدائهم بالمكتبة، و يدخل فى نطاقها: الآلات الكاتبة و التليفون و أجهزة التكييف و المراوح و الدفايات و شفاطات الأتربة و وحدات الفهارس و الأوراق والأختام والأقلام و الدبابيس ...

ب. تجهيزات خاصة بالمستفيدين:

ويقصد بها مجموعة التجهيزات التى يتعامل معها المستفيدون بصورة مباشرة خلال إفادتهم من المكتبة ، و يدخل فى نطاقها: الحاسبات الآلية و أجهزة العرض المختلفة و التليفون الخاص بتقديم الخدمة ...

وقد بينت الدراسة أن مكتبات الكليات العينة تفنقر بشدة للتجهيزات بصورها المختلفة حيث أنها :

١. لا تملك سوى القليل من تجهيزات العمل كالالات الكاتبة التقليدية .
 ٢. وزعت هذه الآلات بصورة عشوائية فهي غالبا بقاعات الإطلاع .
 ٣. تخلو المكتبات من أى أجهزة للتهوية و تهئية الجو المناسب لحفظ المجموعات من تقلبات الظروف الجوية المناسبة لحفظها.
 ٤. رغم إستعمال الحاسبات الآلية منذ سنة ١٩٩٢م ببعض المكتبات إلا أن إستخدامها مازال قاصرا على العمل الإدارى فقط و العاملين بهذه المكتبات فقط.
 ٥. التجهيزات الحديثة بالكلية عادة موجودة فى وحدات مستقلة عن إدارة المكتبة مثال وحدة الميكرو فيلم ووحدة الحاسب الآلى بكلية التجارة ووحدة الحاسب الآلى بكلية التربية.
- وقد كان لهذا الضعف فى التجهيزات الموجودة فى المكتبات محل الدراسة و إقتصارها على الأنماط التقليدية و إفتقارها للحدثة أسوأ الأثر على الخدمات المقدمة بهذه المكتبات فأدت إلى :
- أ. بطء سير العمل بالمكتبة.

ب. تكاسل بعض العاملين عن القيام بالأعمال المنوطة بكل منهم و أحيانا تأجيلها لأوقات أخرى نتيجة الأعطال فى هذه التجهيزات محدودة الإمكانيات .

ج. نفور المستفيدين من المكتبات لعدم توافر التجهيزات الخاصة بالتهوية وخاصة فى الصيف ،و بسبب الأصوات الناجمة عن إستخدام العاملين للتجهيزات المتاحة كالآلات الكاتبة و التى توجد غالبا فى مقار المستفيدين أو بالقرب منها بالعديد من الكليات محل الدراسة .

وعلى ذلك فإن الضرورة تقتضى أهمية مراعاة النقاط التالية فى المكتبات محل الدراسة :

- ١ . الإهتمام بالتجهيزات الخاصة بالمستفيدين كالتوسع فى إستخدام الحاسبات و التجهيزات الخاصة بالمجموعات كالأجهزة الخاصة بحفظ درجات الحرارة و الرطوبة ، حيث أن الرطوبة المرتفعة تؤدى لسرعة إجهاد العاملين و المستفيدين بالمكتبة ،كما أنها تؤدى إلى تلف المجموعات ، لهذا فمن المفضل أن تكون درجة الحرارة ما بين (٦٥-٧٥) درجة ، و أن تكون درجة الرطوبة ما بين (٣٠-٥٠ %) مع وجود شفاضات لتنقية الهواء مما به من أتربة قد تؤثر على كل من المجموعات و العاملين و المستفيدين .

٢. أن تكون التجهيزات المختارة تتوافر فيها السمات التالية :
- أ. سهولة التركيب و الصيانة و توافر قطع الغيار المناسب.
- ب. أن يكون المسئول عن تصنيعها شركة محلية أو أجنبية لها
توكيل بنفس البلد لتسهيل صيانتها و إصلاحها.
- ج. توفير دورات تدريبية مناسبة للموظفين العاملين عليها
ليتمكنهم تشغيلها و إحاطة المستفيدين منها بكيفية التعامل
معه.

الفصل الثالث

اللوائح و التشريعات

اللوائح و التشريعات هى مجموعة القواعد و القوانين التى تحكم الأداء فى المكتبة كنظام لتحقيق قدر من الموضوعية ، بهدف تحسين مستوى الأداء سواء فيما يخص العاملين أو المستفيدين أو المجموعات و يراعى فى ذلك عدة نقاط هى :

١. أهمية إتاحتها لكل من العاملين و المستفيدين معا على حد سواء.
٢. أن تكون مكتوبة حتى يمكن الرجوع إليها فى أى وقت .
٣. أن تراجع بصفة دورية منتظمة .
٤. أن تراعى ما يجد على أهداف المؤسسة الأم أو إحتياجات جمهور المستفيدين منها أو طبيعة المجموعات الموجودة بالمكتبة

هذا و تنقسم اللوائح و التشريعات بالمكتبات إلى :

أولاً ما يحكم أداء العاملين :

يختص هذا المستوى بتوزيع المهام على العاملين و تحديد دور كل منهم و يأخذ نمط أدلة العمل بالمكتبات و هى عبارة عن مجموعة القواعد المدونة التى تأخذ شكل الواجبات ، و

يحدد فيها دور كل عضو من العاملين بشكل مفصل يبين طبيعة عمله ، و يجب أن تشمل على :

- أ. برامج دورية لتقييم مستوى أداء العاملين .
- ب. برامج دورية لتدريب و تنمية مهارات العاملين على أن يبلغ كل منهم بما أوكل إليه كتابيا من مهام .

ثانيا ما يحكم و ينظم العلاقة بين مكونات المكتبة كنظام :

و يقصد به اللوائح المنظمة للعمل فى المكتبة كنظام :مدخلات و تجهيزات و مخرجات)، و يدخل فى نطاقها اللوائح الداخلية للمكتبات و يجب أن تغطى النقاط التالية :

١. أهداف المكتبة .
٢. العمليات الفنية التى تعالج بها المجموعات .
٣. طبيعة المجموعات المقترنة .
٤. الخدمات التى تقدم بالمكتبة تفصيلا من حيث :الشروط و الإجراءات .
٥. من لهم حق الاستفادة من المكتبة و شروط ذلك .
٦. ساعات العمل و العطلات و الأجازات التى لا تعمل فيها المكتبة .
٧. خريطة توضيحية لمبنى المكتبة و مقار و مهام العاملين بها .

هذا و يجب مراعاة بعض النقاط فى هذه اللوائح :

- أ. أن تكون اللائحة متاحة و فى متناول اليد لكل من العاملين و المستفيدين.
- ب. يفضل أن تكون مكتوبة على الآلة الكاتبة أو الحاسب الآلى وأن ينسخ منها عدة نسخ .
- ج. أن توضع فى مكان بارز و ظاهر لمستفيدى المكتبة و تتبثق المستويات السابقة للوائح و التشريعات بعد موافقة لجنة المكتبة ، و التى ترسم سياستها فى الإطار القانونى الذى تحدده الجامعة الأم لمكتبات كلياتها و الذى يتأثر بدوره بالمناخ الإدارى و العلمى.

و من مهام لجنة المكتبة :

١. يرجع إليها فى كل ما يتعلق بشئون المكتبة فيما عدا ما يتعلق بالإدارة .
٢. رسم السياسة العامة للمكتبة فى ضوء أهداف الكلية .
٣. إعداد مخطط لوجوه إنفاق الميزانية المحددة للمكتبة .
٤. تقديم مخطط الميزانية لإدارة المكتبات بالجامعة لبيان مدى كفايتها.
٥. وضع سياسة الاختيار و التزويد و الاستبعاد و الجرد السنوى للمكتبة .

٦. المشاركة فى إدارة المكتبة بما يتفق مع البرامج و المقررات التعليمية و الدراسية المتبعة.
٧. تطوير مستوى الأداء فى المكتبة .

وتتكون لجنة المكتبة من:

١. عميد الكلية أو أحد وكلائها رئيسا.
 ٢. ممثلون عن أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية .
 ٣. مدير المكتبة أو نائبه سكرتيرا.
 ٤. وجود ممثلين للباحثين أحدهما من معاونى هيئة التدريس و الآخر من الخارج .
 ٥. وجود ممثلين للباحثين أحدهما من معاونى هيئة التدريس و الآخر من الخارج .
 ٦. وجود ممثل لطلاب المرحلة الجامعية الأولى و ليكن أول دفعته بهدف تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من المكتبة.
- و ذلك على أن تجتمع فى مواعيد دورية و لتكن مرة كل شهر على الأقل مع إمكانية عقد جلسات طارئة إذا لزم الأمر بناء على إقتراح من ثلث أعضائها ورئيسها.
- و قد تبين أنه لا وجود لأدلة العمل بالكلية محل الدراسة بإستثناء نموذج بخط اليد موجود فى مكتبة كلية الحقوق

وإن كان العمل يسير فى باقى المكتبات محل الدراسة بموجب توزيع إدارة المكتبة للوظائف على مجموعة العاملين بها.

كما إنعكس غياب أدلة العمل بالمكتبات محل الدراسة على إجابات عينة المستفيدين على الاستبيان الموجه لهم حيث رأت الغالبية العظمى منهم أن مواعيد فتح المكتبة غير مناسبة لهم لإرتباطهم بواعيد محاضرات و بأعمال خارجية خلال فترة فتح المكتبة و طالبت هذه الفئة بإمتداد فتحها طيلة اليوم الدراسى و حتى الخامسة مساءً .

و من العرض السابق للوائح و التشريعات بمكتبات انكليات محل الدراسة يتضح لنا :

١. قلة الإهتمام باللوائح و التشريعات فى جميع المكتبات.
٢. كان للجنة المكتبة وجود فى جميع الكليات أنها من نصوص لائحة مكتبات الجامعة حيث جاء فى بابها الثالث مادة (٩) على أن " يشكل مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس و المتخصصين لجنة المكتبة بالكلية لبحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه على اعتبار أنها مظلة تعمل تحتها المكتبات بتكنيات
٣. تجتمع لجنة المكتبة كل شهر و أحيانا كل عدة أشهر بناء على دعوة مقررهما و فى حالات الجرد و التوريد ووضع

الميزانية ... و ليس مرة كل شهر على الأقل كما نصت لائحة المكتبات الجامعية فى بابها الثالث مادة (١١)

٤. دارت مهام لجنة المكتبة فى جميع اللوائح الداخلية على عدة محاور هى :الميزانية و قبول الهدايا و الجرد و الإستبعاد دون أى إشارة للخدمات التى على المكتبة تقديمها .
٥. إنعدام وجود ممثلى الباحثين و طلاب المرحلة الجامعية الأولى باللجنة رغم أنهم يمثلون قمة الهرم من المستفيدين من هذه المكتبات.

٦. فى حالة وجود تعارض بين أحد بنود لائحة مكتبات الجامعة و اللائحة الداخلية لأى مكتبة يطبق ما أقرته مكتبات الجامعة و خاصة ما يتعلق منها بالإعارة الخارجية للمستفيدين و ذلك وفقا للسياسة المتبعة .
حيث نصت لائحة مكتبات جامعة طنطا فى الباب الخامس مادة (٧) على أنه " من مهام لجنة المكتبة بالجامعة إقتراح لائحة العمل بمكتبات الجامعة و كلياتها و إقرار السياسة الإدارية و الأساليب الفنية للعمل "

كما ورد فى نفس اللائحة مادة (٤) أنه "من مهام قسم مكتبات الكليات بإدارة المكتبات بالجامعة وضع و تصميم نظم العمل الداخلية فى مكتبات الكليات " ، و بذلك يقل حق هذه المكتبات

فى تقرير السياسة الإدارية التى تناسب طبيعة المقررات التعليمية و البحثية و اتجاهات المستفيدين فى كل كلية .

٧. أصبح العرف السائد تطبيق ما يصدر عن لجنة المكتبات بالجامعة من قرارات دون النظر لمدى مناسبتها لإحتياجات جمهور المستفيدين من المكتبة..

٨. تهمل الغالبية العظمى ما ورد فى لجان المكتبات بالكليات أو الجامعة من قبل إدارات الكليات فيما يخص الخدمات إلا فيما يتعلق منها بالعهددة رغم النصوص الواردة فى لائحة المكتبات . و فيما يلى بيان لها:

أ. نصت لائحة مكتبات جامعة طنطا فى بابها الأول عند تحديدها لدور إدارة المكتبات بالجامعة على وضع القواعد و التعليمات التى تساعد على حسن سير العمل فى المكتبات الفرعية و غيرها و متابعة تنفيذها و القيام بزيارات توجيهية لمكتبات الكليات و الإرشاد إلى أحسن السبل و الرقابة على تنفيذ لائحة المكتبات."

ب. ورد فى محضر لجنة المكتبات الجامعية المنعقدة يوم الإثنين الموافق ١٩٩٢/٩/٢٨م فى موضوعها الأول "تكليف إدارة شئون مكتبات الكليات بتوجيه أخصائيهامكتبات الكليات بغرض متابعة تنفيذ قرارات لجنة

المكتبات الجامعية ، حيث قررت اللجنة أن التوصيات غير كافية و يجب تنشيط الزيارات المفاجئة مع تقديم التقارير اللازمة فوراً ، و تحمل السادة المسؤولين بإدارة المكتبات كامل المسؤولية في حالة أى إهمال أو تقصير عن كافة التوصيات التى إتخذت من قبل فى ذات الموضوع ."

و من نماذج عدم الالتزام بما صدر من قرارات ما يتعلق بمواعيد فتح المكتبة حتى الخامسة مساء في العديد من مكاتب الكليات محل الدراسة ، مع تقسيم العاملين للعمل بنظام الورديات وفقا لقرار السيد مدير عام الإدارة العامة للمكتبات بموافقة نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا و البحوث بناء على نص لائحة مكاتب جامعة طنطا في بابها السادس مادة (١٧) ، حيث لم يطبق ذلك إلا في مكتبة كلية التجارة فقط تلتها الآداب التي تفتح أحيانا حتى الثالثة و النصف ظهرا .

ج. ورد في الباب الثالث من اللائحة مادة (١٠) أن يتولى لجنة المكتبات بالكلية بصفة خاصة " وضع خطة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس بالكلية على تأليف الكتب و المراجع و تيسير حصول الطالب عليها."

د. ورد في البند الثاني بنفس الباب و المادة أنه : "من مهام لجنة المكتبات بالكلية وضع مشروع موازنة للمكتبة لإستكمال الكتب و المراجع و الدوريات اللازمة للكلية و العمل على تدعيم المكتبة بتزويدها بالمستحدث منها ."

هذا و قد اثرت الصورة الحالية للوائح التي تعمل بمقتضاها مكاتب الكليات محل الدراسة على طبيعة الخدمات المقدمة و أسلوب تقديمها و طبعة المستفيدين منها

بالسلب غالبا و ذلك لأن اللوائح التى تعمل على أساسها المكتبات محل الدراسة تؤثر بصورة واضحة على حق المكتبة فى الأوعية من إشارة لحق المستفيد فى المكتبة و المتمثل فى الخدمات سوى الإشارة لخدمتى الإطلاع الداخلى و الإعارة الخارجية من حيث عدد ما يستعار و من له حق الإستعارة حفاظا على العهدة !

و من هنا كانت هذه اللوائح من الأسباب الجوهرية فى تدنى مستوى الإفادة من المكتبة و الإنتفاع بما تقدم من خدمات للمستفيدين فى محاولة منهم للنجاة من القيود التى تفرضها اللوائح المطبقة حاليا فى هذه المكتبات .

يتضح مما سبق أهمية :

١. تعديل بنود اللائحة الخاصة بمكتبات الجامعة ككل ، على اعتبار أنها المرجع الأساسى لجميع المكتبات بالجامعة بحيث :

أ. يراعى المستفيد بالدرجة الأولى و إحتياجاته المتغيرة من المكتبة وفقا لما تمليه عليه طبيعة الدراسة و البحث و إهتماماته الشخصية أيضا .

ب. توضع اللائحة من قبل مؤهلين مهنيين ، مع وجود ممثلين لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين و الأخذ بأراء بعض طلاب المرحلة الجامعية الأولى فى الإعتبار أيضا.

ج. أن تحكم هذه اللائحة المعدلة من قبل ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية المختلفة المناظرة فى جامعات أخرى و لتكن القاهرة و الاسكندرية لتتلاقى أى سلبيات غير مقصودة باللائحة.

د. أهمية تحديد مواعيد فتح مكاتب الكليات و غلقها باللائحة بصورة مباشرة ، كأن تحتل مثلا صدر الباب المخصص للخدمات بها ، على إعتبار أن مواعيد فتح المكتبة من العوامل المؤثرة عند قياس مستوى أداء الخدمات بأى مكتبة من المكتبات .

فيراعى فيه ما يلى :

أ. أن يحدد وفقا لدراسة متأنية و دقيقة .

ب. أن يراعى أنسب الأوقات للفئات المختلفة للمستفيدين من حيث عدم إرتباطهم بأى أعمال أو إهتمامات أخرى كالمحاضرات ...

ج. أنه يعد من العوامل المشجعة فى الإقبال أو الإحجام عند زيارة المكتبة ، لهذا فبعض المكتبات الجامعية بالخارج

تفتح على مدار ساعات النهار بأكمله ، إضافة لبعض ساعات من الليل بحيث يتواءم موعد فتح المكتبة مع بداية و نهاية اليوم الدراسي و طبيعة الدراسة بكل كلية .

ومن الأمثلة على ذلك

- (أ) تفتح بعض المكتبات الجامعية من خمسين إلى ستين ساعة في الأسبوع ، بمعدل من سبع إلى عشرة ساعات في اليوم خلال اليوم الدراسي و في أثناء العطلات ما بين ستة إلى سبع ساعات كحد أدنى .
- (ب) تفتح بعض المكتبات ستة عشرة ساعة تقريبا في اليوم من السابعة صباحا و حتى العاشرة مساء .
- (ت) تتاح الخدمة للرواد من التاسعة صباحا و حتى الخامسة مساء مع إمكانية زيادتها إلى العاشرة مساء ، أو إمكانية فتحها قبل ذلك .
- (ث) تفتح المكتبة لروادها على مدار الثانية عشرة ساعة في اليوم خلال اليوم الدراسي من الثامنة صباحا و حتى السابعة مساء ، و على مدار ست ساعات خلال العطلات من الثامنة صباحا و حتى الواحدة بعد الظهر .

(ج) تفتح المكتبة لروادها على مدار مائة ساعة فى الأسبوع بمعدل ستة عشر ساعة فى اليوم تقريبا من ثمانية صباحا و حتى الحادية عشر مساءا.

مما سبق يتضح أن لمواعيد فتح المكتبة تأثير قوى على معدلات الإفادة من المكتبة و من ثم على معدلات الإنتفاع بخدماتها ، فقد تكون سببا رئيسيا لعدم إقبال بعض المستفيدين عليها إذا كانت تتعارض مع مواعيد أعمالهم و إهتماماتهم الرئيسية كمواعيد المحاضرات مثلا .

كما قد تكون سببا رئيسيا لزيادة الإقبال على المكتبة و من ثم إرتفاع معدلات الإفادة من خدماتها ، أما إذا ما كانت مواعيد فتح المكتبة تمتد لليوم الكامل فسيجد كل مستفيد مهما اختلفت و تنوعت إهتماماته الشخصية أو العملية وقتما يتردد فيه على المكتبة ، و من ثم يتحقق هدف الإفادة من المكتبة و الإنتفاع بخدماتها .

و على ذلك كانت أهمية أن تفتح المكتبة كحد أدنى خمسون ساعة فى الأسبوع خلال العام الدراسى ، أما فى خلال العطلات فتفتح ستة و ثلاثين ساعة فلا الإسبوع تقريبا بمعدل من ست إلى سبع ساعات فى اليوم .

ووفقا لما نصت عليه اللوائح و الآراء السابقة فإنه على المكتبات محل الدراسة مراعاة الدراسة النظرية و نظام الإنتساب للمؤهلات العليا و الإنتساب الموجه حيث الدراسة فى الغالب مسائية ، بحيث يستمر فتح المكتبة مع إستمرار اليوم الدراسى بالكلية ، بحيث يتسنى بذلك لطلاب الإنتساب الإفادة من المكتبة خلال الفترة الصباحية و لطلاب الإنتظام الإفادة منها خلال الفترة المسائية ، و من ثم يلغى التعارض مع مواعيد المحاضرات و بحيث ألا يزيد النصاب المحدد لكل موظف بالمكتبة عن سبعة ساعات يوميا حتى لا يعترض أحدهم و يفشل النظام فيكون العمل بنظام الورديات تبادليا من فترة صباحية لمسائية و بالعكس إسبوعيا و بذلك تحقق المكتبة هدفين :

- ١ . الإلتزام بساعات العمل الرسمية و من ثم عدم إرهاق العاملين فيعمل كل منهم بكامل طاقته .
- ٢ . توفير المال المخصص لساعات العمل الإضافية و توجيهه إلى وجوه إنفاق أخرى .

و إن كان هذا لن يحقق إلا فى ظل وجود عدد كافى من العمالة الواعية المدربة و المدركة لأهمية المكتبة بالنسبة لروادها .

و بناء على ذلك يقترح فتح مكاتب الكليات محل الدراسة لروادها من الثامنة صباحا و حتى الثامنة مساء صيفا ، ومن الثامنة صباحا و حتى الساعة السادسة مساء شتاء و ذلك فى أثناء العام الدراسى على أن تكون الوردتان كما يلى :

- من الثامنة و حتى الواحدة بعد الظهر ، ثم من الواحدة ظهرا و حتى السابعة مساء صيفا و الخامسة مساء شتاء ، بحيث تخصص الساعة المتبقية لإعادة النظام للمكتبة بعد يوم العمل و حتى تستعد المكتبة لإستقبال روادها فى صباح اليوم التالى .

- أما فى العطلات الصيفية و عطلات نصف العام فتتاح خدمات المكتبة خلال الوردية الصباحية فقط من الثامنة صباحا و حتى الثانية ظهرا .

٣) يطبق نظام الثواب و العقاب ، فيجازى المحسن و يعاقب المسيء مع إلزام إدارات المكتبات بكل كلية بالتطبيق الصارم لبنود اللائحة المقترحة ، و ينص على هذه العقوبات صراحة فى أحد بنودها و لتكن تحت بند (الإحلال للعمل) ، و بحيث تبدأ العقوبة من التحذير مرتان و تنتهى بالخصم من الراتب أو التنقل لمكان آخر .

الفصل الرابع الميزانية

ميزانية المكتبة هي جملة المصروفات التقديرية و الموارد المادية الموجهة للإنفاق خلال مدة محددة من الزمن عادة ما تكون سنة ، و تعد الميزانية فى المكتبة بمثابة الموجه لكافة الأمور ، فتقع على قمة الهرم من العوامل المؤثرة فى مستوى أداء المكتبة ، و من ثم قياس مستوى تقديم الخدمات بها و مدى إفادة جمهور المستفيدين منها .

هذا و من إستعراض وضع الميزانية فى الكليات محل الدراسة إتضح أن :

١. ميزانية المكتبة هي جزء لا يتجزأ من ميزانية الكلية ككل.
٢. الجزء المخصص للمكتبة لا يجوز الإنفاق منه إلا فيما يتعلق بشراء المجموعات فقط حيث تتولى لجنة المكتبة توزيع الميزانية المخصصة للمكتبة على الأقسام العلمية بالكلية ، بحيث تراعى فى ذلك إشتراكات الدوريات و الجرائد اليومية إن كانت المكتبة تقتنيها ، و أحيانا تخصص بعض المكتبات خمس فى المائة من ميزانياتها لشراء الكتب الدراسية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى بها.
٣. باقى مخصصات المكتبة و إحتياجاته تدخل فى البنود المشابهة لها فى ميزانية الكلية ككل بحيث:
- أ. تدخل أجور العاملين فى بند المرتبات بالكلية .

ب. تدخل الأثاثات و التجهيزات المختلفة فى بند المشتريات التابع لإدارة التوريدات بالكلية و يدخل فى نطاقه الأوراق و الأقلام و الدبابيس و اللاصق و تكلفة الصيانة و التجليد و الترميم ...

٤) المبالغ التى تحصلها المكتبة من جمهور المستفيدين سواء كان ذلك فى بند الغرامات و الجزاءات أو الضمانات المالية و التصوير، فإنه يدخل فى ميزانية الكلية و لا يحق للمكتبة التصرف فيه أو حتى إستلامه من المستفيدين.

٥) تخصص ميزانية المكتبة لشراء المجموعات فقط و المسئول الأول عن تحديد وجوه إنفاقها هى لجنة المكتبة بالكلية ، حيث توجه و توزع الميزانية المخصصة على الأقسام العلمية المختلفة بالكلية و عادة ما يكون ذلك بالتساوى فيما بينهم.

٦) تتعامل إدارة المكتبة مع هذه المبالغ من خلال أوامر التوريد التى يتم الشراء بها من الناشرين و موزعى الكتب ، على أن تتولى الكلية تسديد المبالغ المبينة بأوامر التوريد لهم ، و تقوم الوحدة الحسابية بالكلية بتسجيلها ضمن البند الخاص بالمكتبة فى ميزانية الكلية.

يتضح مما سبق أن :

١. الميزانية لا تعامل كوحدة مستقلة بالجامعة .
٢. لا توجد ضوابط مقننة تحكم تحديد ميزانية المكتبة من الميزانية السنوية للكلية في العام .
٣. تحديد وجوه إنفاق الميزانية في الكلية يخضع عادة لعدد الأقسام العلمية بها و ليس وفقا لإحتياجات كل قسم ، مما يترتب عليه في غالب الأحيان متبقيات من ميزانية بعض الأقسام .
٤. تقسيم ميزانية المكتبة على الأقسام العلمية و تحديد الوجوه المختلفة لإنفاقها يخضع تحديده للجنة المكتبة في الكلية وفقما نصت بذلك اللوائح ، و من ثم لا تراعى آراء ووجهات نظر باقى الأقسام العلمية التى لا تمثل لها فى اللجنة.
٥. فى العادة ما تهمل إحتياجات طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، و يعود ذلك لسياسة الإختيار المتبعة و التى تعتمد على إختيارات أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم فى الغالب.
٦. غالبا ما تتجزأ المواد المختارة لمجالات إهتمامات لجنة الشراء بغض النظر عن إحتياجات الباحثين الآخرين أو طلاب مرحلة الليسانس أو البكالوريوس فيما عدا مكتبتى كليتى الحقوق و التجارة.

٧. لا توجد باللائحة الداخلية لأى مكتبة منها أو بلائحة مكتبات جامعة طنطا أية بنود تحدد أوجه صرف الميزانية المخصصة سنويا.

٨. لا تحتفظ أى مكتبة بأى سجلات تبين وجوه إنفاق الميزانية المخصصة لها .

٩. بلغ نصيب المستفيد الواحد بغض النظر عن فئته من جملة الميزانية المخصصة لمكتبة كل كلية بضعة جنيهات قلائل لا تصل لثمان كتاب واحد فى بعض المكتبات و فى بعضها الآخر لم يكمل كسور الجنيه الواحد .

و قد أوصت الدراسة فى هذا الصدد بالآتى:

١. أن تكون ميزانية المكتبة فى الكلية هى وحدة منفصلة تماما عن ميزانية الكلية ، بحيث تتبع قسم الخدمات المالية و الإدارية التابع للإدارة العامة للمكتبات الجامعية ، فمن شأن ذلك أن:

أ. يقوى الصلة بين الإدارة العامة لمكتبات الجامعة و بين مكتبات الكليات .

ب. يمثل رقابة على وجوه إنفاق الميزانية فى كل مكتبة منها و التى لا تمثل كافة إحتياجات المستفيدين من كل كلية .

٢. أن يحدد المبلغ الذى تحتاجه المكتبة فى كل كلية على وجه الدقة عن طريق لجنة المكتبة ، و ذلك لأن تكاليف شراء المجموعات ليست موحدة بكل الكليات لإختلاف طبيعة التخصص و الدراسة على أن يراعى فى ذلك ما يلى:

أ. عدد المستفيدين.

ب. طبيعة المناهج و المقررات.

ج. طبيعة الإهتمامات البحثية.

٣. يجب ألا تقل الميزانية المخصصة للمكتبات عن خمسة إلى ستة فى المائة من جملة الميزانية المخصصة للجامعة ككل خلال العام ، وتعد نسبة سبعة فى المائة من ميزانية الجامعة مناسبة تماما لمحاولة النهوض بالمكتبات الجامعية بجامعة طنطا .

أما إذا أرادت وضعا متميزا للمكتبات بها فعليها تخصيص نسبة عشرة فى المائة من جملة ميزانيتها السنوية.

٤. أن تعلن المكتبة قبل مرحلة التزويد عن بداية تلقى طلبات و مقترحات المستفيدين فيما يتعلق بإحتياجاتهم من المجموعات ، ثم تجمع هذه الطلبات و تفرز و يتم على أساسها توجيه إنفاق الميزانية بكل مكتبة.

٥. أن يكون لدى إدارة المكتبة سلطة الإفادة من حصيلة التصوير و غرامات الفقد و التلف و الضمانات المختلفة فى تحسين مستوى الخدمات بالمكتبة كشراء جوائز عينية للطلاب ممن يساهمون فى المسابقات التى تعقدتها المكتبة أو كجوائز لجماعة أصدقاء المكتبة أو فى شراء نسخ إضافية من بعض الأوعية التى يزداد الإقبال عليها أو شراء أوعية جديدة لا تسمح المكتبة بإقتناءها على أن يحكم هذه العملية سجلات مالية يحتفظ بها مسئول الشؤون المالية بالمكتبة و يكون صاحب التصرف فيها مدير المكتبة وحده.

٦. أن يتولى مسئولية إعداد الميزانية و شراء المقتنيات إدارة المكتبات الجامعية بعد تقديم لجنة المكتبة لكل كلية قائمة بالموضوعات أو الأوعية التى تتفق مع الإحتياجات الفعلية لحاجة المستفيدين بكل كلية.

٧. أهمية توفير العملات الأجنبية بنسبة لا تقل عن خمسين فى المائة من جملة الميزانية المخصصة للمكتبة لمواجهة الحاجة للمجموعات التى تشتري من الخارج و خاصة أن العديد من المكتبات التى تقوم بعملية إستيراد هذه المطبوعات من الخارج تتيحها بالعملية المحلية بعد إضافة مصاريف الإستيراد و الشحن و نسبة الربح و بذلك تقل نسبة الوفر فى

ميزانية المكتبة كل عام ،حيث أن لجنة الشراء لا تجد ما يغطي كافة الإحتياجات فتضطر لشراء المطلوب دون الموجود و من ثم يتبقى مبلغ كبير من الميزانية بالعملية المحلية .

٨. يمكن توجيه إنفاق المبالغ المتبقية من ميزانية كل كلية للإشتراك فى الدوريات أو تحديث مجموعة المراجع بها ، أما بالنسبة للمكتبات التى تشترك فى الدوريات فيمكنها تجميع أعداد الدوريات بأثر رجعى بحيث تكتمل كل أعداد الدورية الواحدة لديها.

٩. أهمية مراعاة الزيادة المستمرة فى أسعار المطبوعات خاصة عند التخطيط لتحديد المبالغ المخصصة للميزانية بكل كلية مع أهمية مراعاة ضرورة توافر الأشكال غير المطبوعة بهذه المكتبات.

١٠. أهمية مراعاة أعداد المستفيدين عند التخطيط للميزانية السنوية للمكتبة ، بحيث يراعى نصيب المستفيد الواحد من الميزانية وفقا للأسعار الحالية للمجموعات و إختلاف الفئة التى ينتمى إليها من طالب مرحلة جامعية أولى لباحث لعضو هيئة تدريس ، على ألا يزيد متوسط نصيب عضو هيئة

التدريس عن الباحث عن طالب المرحلة الجامعية الأولى
وفقاً نصت بذلك المعايير ، بحيث يكون:

أ. نصيب طالب المرحلة الجامعية الأولى مائة ستة و ستون
مجلدا.

ب. نصيب الباحث خمسمائة مجلدا.

ج. نصيب عضو هيئة التدريس ألف مجلدا.

١١. يتم حساب نصيب الفرد في الميزانية الجديدة بناء على
النصيب الحالي للفرد في المجموعات ، بحيث يكتمل نصيب
الفرد في المجموعات وفقاً نصت بذلك المعايير بالنسبة له.

نخلص مما سبق أن الميزانية تعد سبباً رئيسياً
لتردى مستوى الخدمات المقدمة بمكتبات الكليات محل الدراسة
سواء من حيث المبلغ المخصص لها أو تحديد وجوه إنفاقه أو
إسلوب هذا الإنفاق ، و ما يترتب على ذلك من مجموعات
ضعيفة لا ترضى كافة الاحتياجات .

لهذا فمن الأفضل أن تكون ميزانية المكتبات ما هي
إلا جزء من ميزانية الإدارة العامة للمكتبات الجامعية و التي
تحدد في ضوء الاحتياجات المتوقعة المبنية على آراء و
مقترحات لجنة المكتبة بكل كلية ، على أن يتم رسم السياسة
العامة للإتفاق من و قبل الإدارة العامة للمكتبات الجامعية .

أما طرق الإنفاق فيتولى تنفيذها لجنة المكتبة بناء على آراء تمثل كافة الفئات المستفيدة بعدما عجزت بوضعها الحالي عن تلبية كافة إحتياجات المستفيدين و من ثم كانت دافعا قويا لتدنى مستوى الخدمات بجميع المكتبات محل الدراسة.

الفصل الخامس العاملون

يعتمد نجاح المكتبة فى تلبية كافة إحتياجات المستفيدين منها على مدى نجاحها فى إنتقاء و إختيار مجموعة العاملين ، ثم على درجة توفيقها فى تطوير و تحديث مهاراتهم الفنية و الإدارية ، و الذى يقاس بجودة ما تقدم من خدمات لجمهور المستفيدين منها و بدرجة رضاءهم عنها.

و من هنا جاءت أهمية أن يكون المكتبى هو أول من يقابله المستفيد الجديد عند دخول المكتبة و أول من يدير دفة كافة الأعمال بها بداية من تحديد موعد فتح المكتبة و حتى تقديم الخدمة للمستفيد و تقييم مستوى أدائها .

هذا و قد وجد بإستعراض آراء عينة المستفيدين على الإستبيان الموجه لهم فيما يخص مستوى أداء العاملين فى مجموعة الكليات العينة وجد أن :

الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم ترضى عن مستوى أداء العاملين بالمكتبة من حيث تلبية كافة إحتياجاتهم فى أى وقت و بسرعة ، على حين لم يرض البعض منهم عن مستوى أداء العاملين بالمكتبة فيرونه سيء للغاية ، و قد تركزت مبرراتهم فى أن العاملين لا يحافظون على نظافة و نظام المكتبة حيث يتناول العديد منهم طعامهم و شرابهم فى المكتبة ، إلى جانب كثرة ثرثرتهم دون داعى فى موضوعات خاصة ، إلى

جانب إيتامهم بالروتين و التكاسل و عدم التخصص الموضوعى مما يترتب عليه عدم الدراية الكاملة بطبيعة و نوعية الأوعية الموجودة ، كما أنهم لا يتعاملون مع الأمور بمرونة ولا مع المستفيدين بود و بساطة و مرونة ، يشارك فى هذا الرأى أيضا العديد من طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الباحثين من غير معاونى هيئة التدريس.

وقد طالبت هذه الفئة بأهمية العمل بنظام الثواب و العقاب ضمانا لحسن الأداء مع أهمية التركيز على إنتقاء العناصر الممتازة منهم للعمل و تأهيلهم بالعديد من الدورات التدريبية مع توفير الحافز المادى و المعنوى و إيفادهم فى بعثات تدريبية بالخارج.

هذا و قد تضافرت عدة عوامل كان لها أسواء

الأثر على المكتبات محل الدراسة هى أن :

(١) الغالبية العظمى من العاملين بهذه المكتبات من حملة المؤهلات فوق المتوسطة أو المتوسطة وممن يفقدون الإحساس بأهمية وظائفهم كإعكاس طبيعى لقلّة تدريبهم و خبراتهم و من ثم مهارتهم فى العمل ، و ذلك على الرغم من أن لائحة مكتبات جامعة طنطا قد نصت فى مادة (١٥) على أن " يتولى العمل بمكتبات الكليات أخصائىون فى الوثائق و

المكتبات ، يعاونهم فى العمل كتبة من حملة المؤهلات المتوسطة ."

(٢) رغم أن قسم المكتبات بالجامعة خرج حتى الآن ست دفعات ، فإنه لم يعين بمكتبات الجامعة سوى دفعتى ١٩٩٠، ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥ ، وفى عام ١٩٩٦ م تم تعيين دفعة ١٩٩٤ م بها.

(٣) ما زال العاملون فى مكتبات الجامعة يعانون من ضعف مرتباتهم ، حيث يتقاضون رواتبهم و بدلاتها وفقا للمربوط الذى عين عليه كل منهم بغض النظر عن طبيعة الدور الذى يقوم به ، كما أن بدل ساعات العمل الإضافية ضعيفة مما لا يشجع أحدا على البقاء بعد ساعات العمل الرسمية .

(٤) ما زال هناك راسب للفكرة السابقة عن العاملين بالمكتبات من أنهم أناس يطلبون الراحة و بأنها مهنة الالاعمل ، وقد أثر هذا بدرجة كبيرة على متخذى القرار بزيادة رواتب العاملين بالمكتبات عن نظائهم فى الأقسام الإدارية الأخرى بالجامعة غير مدركين أثر إرتفاع معنويات العاملين على مستوى أدائهم.

(٥) كثرة تنقل العديد من الموظفين و حداثة تعيين أكثرهم بهذه المكتبات يعد سببا لعدم نجاح العمل ، حيث أنه من المعروف

أن الوجود فى نفس المكان لفترة طويلة أفضل كثيرا من التواجد فيه لبعض الوقت لأن ذهن الموظف و تفكيره يكون قد إنصب على هذا العمل ، و من ثم إتقان الموظف و أدائه ، وحتى يكتسب كل منهم موضوعية و عملية فى القطاع الذى يمارسه ، و من ثم ينعكس هذا على مستوى أدائه و بالتالى على مستوى الخدمات بالمكتبة.

(٦) عادة ما يعتمد العاملون بالمكتبات على الممارسة و إكتساب الخبرة أثناء العمل ، أما الجوانب المهنية فيتم الإستعاضة عنها بالممارسات الطويلة فى أداء العمل ، و هذا الإسلوب لم يعد صالحا حيث بدأت الحاجة ماسة للبرامج التعليمية المستمرة التى تساهم فى رفع مستوى المهنة و كفاءة العاملين بها بما يتلائم مع إحتياجات العصر الحاضر.

(٧) فى السنوات الأخيرة بجامعة طنطا بدأ إستبعاد العاملين بالمكتبات من غير المؤهلين المهنيين من برامج الدورات التدريبية ، و بذلك أصبحت هذه الدورات قاصرة على المهنيين بهذه المكتبات فقط ، رغم أن هؤلاء لديهم خلفية عن المهنة و كيفية ممارستها ، على حين يحتاج غير المهنيين منهم لمثل هذه الدورات .

٨) لا تحقق هذه الدورات التدريبية غالبا الهدف المرجو منها بالكامل ، حتى أن بعض العاملين بمكتبات الجامعة يلجأون إليها كمبرر لعدم حضورهم بانتظام للعمل خلال فترة انعقاد الدورة ، و بعضهم يلجأ إليها كدعامة تفيده عند الترشيح للعمل بالخارج .و يعود ذلك لعدة عوامل منها:

أ. بعض الموضوعات المختارة في هذه الدورات قليلة القيمة بالنسبة للمهنيين خاصة لأنها عبارة عن بدائيات المهنة التي سبق لهم دراستها في الكلية .

ب. يغلب على هذه الدورات الجانب النظرى عن التطبيقى رغم الطبيعة التطبيقية لمهامهم ، و من هنا توجد الفجوة بين ما يدرسون في هذه الدورات و بين ما يجب عليهم تطبيقه .

ج. ما زالت هذه الدورات تعاني من النقص الشديد في أعضاء هيئة التدريس .

٩) ما زالت المناهج و المقررات الدراسية لطلب قسم المكتبات تقليدية و نمطية و تفتقد للتطبيقات الفعلية للتكنولوجيا الحديثة فى المجال مما يؤثر على أداء خريجى القسم فيما بعد ، و من هنا تنشأ الفجوة بين دراسة المهنة قبل التخرج و ممارسته للمهنة بعد التخرج .

هذا و قد أثر الوضع الحالى للعاملين بمكتبات الكليات محل الدراسة فى تدنى درجة الإفادة منها و من ثم إنخفاض مستوى ما يقدم من خدمات حتى إقترب من درجة ألا خدمة فى بعض هذه المكتبات ، و أصبح الموظف مجرد حارس على المجموعات فقط حيث فشل بعض العاملين فى هذه المكتبات فى مجرد تقديم الحد الأدنى لما تسمح به الإمكانيات المتاحة حاليا بهذه المكتبات، و من ثم كان لذلك أقوى الأثر فى تدنى معدلات الإفادة من المكتبة نتيجة لإنخفاض مستوى الخدمات المقدمة بها .

و على ذلك فإن نهوض المكتبات محل الدراسة بمستوى ما تقدم من خدمات و ما تنوى تقديمه منها لن يكون إلا بالنهوض بموظفيها و تنمية مهارتهم و تأهيلهم بدرجة كافية لأن لذلك إنعكاس مباشر على المكتبة لصيق بارتفاع معدلات الإفادة من خدماتها و يتطلب الاستعانة بمجموعة من :

- أ. المتخصصين موضوعيا.
 - ب. الأخصائيين المدربين فى علوم المكتبات .
 - ج. بعض الفئات المساعدة الأخرى .
- و يمكن تقسيم هذه الفئات إلى قطاعين هما :

أ. **مهنيون** يتولون مجموعة الوظائف الإدارية و الفنية و الخدمية بالمكتبة .

ب. **غير مهنيين** و يتولون مجموعة الوظائف الكتابية و المساعدة بحيث:

• يدخل فى نطاق الفئة الأولى مدير المكتبة و نائبه و أخصائى التزويد و الفهرسة و التجليد و الصيانة و التصوير و الإستساح و أخصائى المراجع و الخدمات الببليوجرافية و مسئول الإعارة و الإطلاع و الحجز ...

• كما يدخل فى نطاق الفئة الثانية الكتابيون و الفئات المساعدة كأخصائى الشئون المالية و أعمال السكرتارية و الآلة الكاتبة و ترتيب البطاقات و تجهيز الأوعية للصيانة ، أما الفئات المساعدة فتضم المستفيدين المساعدون و عمال النظافة .

تأهيل العاملين فى المكتبات :

(١) **المهنيون الإداريون :**

أتفق على ألا تقل مؤهلاتهم عن درجة الماجستير فى المكتبات ، على أن تكون لهم مشاركة فعالة و إيجابية فى جمعيات المكتبات و الجمعيات المهنية الأخرى و يدخل ضمن هذه الفئة :

أ. مدير المكتبة و يفضل أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه فى المكتبات مع خبرة مناسبة فى العمل بالمكتبات الجامعية .

ب. مساعد مدير المكتبة و يفضل أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه فى المكتبات مع خبرة مناسبة فى العمل بالمكتبات الجامعية .

ج. رئيس قسم المكتبة و يفضل أن يكون حاصلا على درجة الماجستير فى المكتبات مع خبرة لا تقل عن ثلاثة سنوات فى العمل بالمكتبات الجامعية .

(٢) المهنيون الفنيون و الخدميون :

يكفى حصولهم كحد أدنى على درجة الليسانس فى المكتبات مع الإجادة التامة لعدد من اللغات الأجنبية كحد أدنى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ...إلى جانب التخصص الموضوعى فى المجال الذى تخدم فيه المكتبة ، و إن كان يفضل حصول هذه الفئة على درجة الماجستير فى المكتبات مع خبرة لا تقل عن ثلاثة سنوات فى العمل الفنى بالمكتبات الجامعية إضافة للتخصص الموضوعى .

(٣) غير المهنيين الكتابيين :

(٣) غير المهنيين الكتابيين :

يفضل حصولهم على درجة البكالوريوس فى التخصص المناسب ككليات التجارة و معاهد التجاريين و السكرتارية أو كحد أدنى مؤهل فوق متوسط مع خبرة كافية فى العمل بالمكتبات الجامعية .

(٤) غير المهنيين من الفئات المساعدة :

الحد الأدنى حصولهم على الشهادة الإعدادية و يدخل فى نطاقهم عمال النظافة و ما شابه ... هذا و من الممكن الإستعانة بطلاب قسم المكتبات بكلية الآداب بالجامعة فى المساعدة فى تطوير مستوى الأداء بها و ثقل المهارات المكتبية لهم بالتدريب و الممارسة العملية خلال سنوات الدراسة حتى يألف الطلاب الجو العام للعمل بشرط ألا يتخرج طالب قسم المكتبات إلا بعد حصوله على شهادة معتمدة من رئيس القسم بإجتياز هذه المرحلة ، و يفضل أن يكون ذلك فى الترم الثانى للفرقة الرابعة حتى تكون الفائدة مرتدة مع الإستعانة بالعناصر الطلابية الأخرى ممن لهم إستعداد للمشاركة فى العمل بالمكتبة بهدف تخفيف العبء عن موظفى المكتبات و سد العجز فى أعدادهم بالنسبة لإعداد المستفيدين بحيث يمنح هؤلاء الطلاب

إعتراف رسمي من المكتبة بما أدوه من الأنشطة كنوع من التحفيز المعنوي لهم .

إلى جانب ما سبق ينبغي أن تتصف مجموعة العاملين في المكتبة بمجموعة من السمات الشخصية التي تؤهلهم للتعامل مع جمهور المستفيدين و منها :

١. القدرة على المبادأة .
٢. حب التعاون و المساعدة.
- و ذلك على إعتبار أنهم المسئولون عن :
- أ. جذب جمهور المستفيدين للمكتبة .
- ب. نجاح الخدمات المقدمة.
- ج. تحديد رغبات و إحتياجات المستفيدين ثم تحديد طرق و مصادر هذه الإحتياجات .
٣. الشخصية الجذابة.
٤. الذهن المتفتح .
٥. السلوك و القدرة على التصرف المثالي.
٦. الحكمة في معالجة المشكلات.
٧. سرعة لإتخاذ القرار.
٨. الدقة فى الأداء و التفكير.
٩. سرعة البديهة.

١٠. القدرة على التحليل و الربط بين الأمور.
١١. المرونة فى التعامل.
١٢. القدرة على إدراك طبائع البشر.
١٣. القدرة على إكتساب ثقة الآخرين.
١٤. القدرة على التعبير.
١٥. القدرة على الإقناع.
١٦. القدرة على سرد الحقائق فى وضوح و بساطة.
١٧. قدر من الشجاعة تمكنه من إشراك الإدارة العليا فيما يعترضه من مشكلات .

المهارات الإدارية المطلوبة فى العاملين:

- من المهم و أن تتصف مجموعة العاملين فى المكتبات بعدد من المهارات الإدارية التى يمكنهم من خلالها أداء ما يطلب منهم على وجه الدقة و منها :
- أ. أن يكون على دراية كافية بأساليب العمل و نظمه و بأهداف المكتبة و أنشطتها و خدماتها.
 - ب. أن يكون ملما بطبيعة جمهور المستفيدين و خصائصهم .
 - ج. أن يكون متمكنا من أساليب و طرق العمل.
 - د. أن تكون لديه مهارة التوفيق بين إحتياجات جمهور المستفيدين و الخدمات المتاحة لتلبية هذه الإحتياجات.

و على ذلك فمن المهم التقسيم المستمر لأداء

العاملين بالمكتبة بهدف :

- أ. الكشف عن نقاط القوة و الضعف فى أداءهم.
 - ب. توظيف إمكانياتهم لصالح العمل.
 - ج. وضع الموظف المناسب فى المكان المناسب.
- و لتحقيق التوازن بين أعداد العاملين المهنيين فى المكتبات و أعداد المستفيدين منها ينبغى أن تضم المكتبات كحد أدنى عددا كافيا و متنوعا من العاملين القادرين على تنظيم و تنمية و صيانة مجموعات المكتبة ، و فى نفس الوقت على تقديم الخدمات التى تلبي إحتياجات جمهور المستفيدين منها.

و يتوقف تحديد العدد المناسب من العاملين بكل

مكتبة على عدة عوامل هى :

- أ. عدد المستفيدين الفعليين و المحتملين من المكتبة .
- ب. فئات المستفيدين الفعليين و المحتملين من المكتبة .
- ج. إهتمامات المستفيدين الفعليين و المحتملين من المكتبة .
- د. إتجاهات المجموعات المتوافرة بالمكتبة .

- و. الطرق و البرامج التعليمية و البحثية المتبعة فى الكلية .
- ز. طبيعة التنظيم الإدارى للمكتبة من حيث المساحة و المبنى و ساعات العمل ...ومدى توافر العمالة المدربة.
- فيراعى التوازن فى الأعداد المختارة من العاملين وفقا للمزج بين كل العوامل السابقة على أن يوضع فى الاعتبار :
- أ. الإستعانة بعدد يفوق الحاجة من العاملين يؤدي للعديد من المشاكل الإدارية .
- ب. الإستعانة بعدد غير كافى لسد الإحتياج من العاملين يؤدي للهبوط بمستوى الخدمات المقدمة، و المعادلة التالية تبين ذلك :

عدد غير كافى من العاملين

تقل قدرتهم على تلبية إحتياجات المستفيدين

تزيد الشكوى من سوء الخدمة

إنخفضت معنويات العاملين و المستفيدين

ساعات الخدمة المقدمة

تفشل المكتبة فى تحقيق أهدافها

وذلك بحيث تكون نسبة المهنيين إلى غير المهنيين بالمكتبة هي ثلاثة إلى إثنين بحيث يكون كل ثلاثة مهنيين يقابلهم إثنان من غير المهنيين .

و في ظل النقص في أعداد المؤهلين المهنيين يفضل الاعتماد على معايير مكتبات الكليات الأمريكية في هذا الصدد مع الإستعانة بخريجي قسم المكتبات بالجامعة لسد هذا العجز و الإهتمام بتأهيل و تدريب الموجودين حالياً بالمكتبات بهدف رفع مستوى أدائهم حيث أن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها العاملون في المكتبات الجامعية هي التأهيل و التدريب ، فهم في أمس الحاجة لمزيد من التدريب و التأهيل . و يعد ذلك مسؤولية مشتركة ما بين المكتبات نفسها و أقسام المكتبات و المعلومات الأكاديمية بالجامعات المختلفة و التكنولوجيا الحديثة ، و ذلك حتى يتم القضاء على حالة الجهل بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة و التي يعيشها أغلب العاملين في المكتبات . و من هنا بدأت الحاجة لرفع كفاءة العاملين و إلمامهم بالمتغيرات الحديثة في المجال و لن يتحقق ذلك إلا بما يلي :

أ. لإدراك العاملين أنفسهم لأهمية ذلك و عائدته المثمر على أدائهم .

ب. إدراك العاملين بأن تعليمهم المهني لا يتوقف على مجرد حصولهم على المؤهل فقط.

ج. إدراك العاملين بأنهم يخدمون مجموعة تمثل المستفيدين بفئاتهم المختلفة .

د. إدراك العاملين بأنهم أحوج ما يكونون للإلهام بأحدث التقنيات في المجال.

و لن يتحقق ذلك إلا عن طريق البرامج التدريبية المنتظمة لهم و التي من شأنها أن تجدد نشاطهم و ترفع مستوى أدائهم و تزيد من طاقاتهم ، و من ثم يكونون أكثر فاعلية و عطاء في أعمالهم ، على أن تراعى هذه البرامج التدريبية النقاط التالية :

أ. التنوع في فئات العاملين.

ب. التنوع في مهام العاملين .

ج. التنوع في مهارات و خبرات العاملين .

فتقوم بتطويع هذه البرامج بما يلائم النقاط السابقة بحيث تتناسب هذه الدورات التدريبية مع طبيعة الأعمال المنوطة بكل منهم ، فتغطي الإحاطة بأحدث أساليب و طرق ممارسة العمل و أنماطه المتعددة مع عدم إهمالهم لتنمية القدرات

اللغوية لهؤلاء على أن يتم التخطيط الجيد لهذه الدورات و تحديد الهدف منها بدقة ، بحيث تهتم بالجوانب التالية:

- أ. علوم المكتبات والحاسب الآلى.
 - ب. علم النفس خاصة ما يتعلق بالسلوك و الشخصية .
 - ج. اللغات الأجنبية.
 - د. التخصص الموضوعى للكلية التى توجد بها بالإطار العلم دون الفحص فى تفاصيل دقيقة لهذا التخصص .
- هذا و تعد هذه الدورات ضرورة لنجاح أداء المكتبة فعن طريقها يمكن الإعتماد على العاملين فى المكتبة فى إتاحة خدمات بمستوى أفضل لجمهور المستفيدين منها.
- أ. خلاصة القول تحتاج المكتبات محل الدراسة إلى :
 - أ. المزيد من العمالة المدربة مهنية و غير مهنية بما يتفق مع أعداد المستفيدين المحتملين .
 - ب. مزيد من تعاون المستفيدين الراغبين فى ذلك كالمشاركة فى الأعمال الروتينية .
 - ج. تعديل لائحة قسم المكتبات فى الجامعة بما يسمح لطلاب القسم التدريب و المساهمة فى خدمة المستفيدين من هذه المكتبات ، على أن يتولى هؤلاء المساعدة فى العمليات الفنية و الخدمات بكافة صورها.

الباب الثانى

المجموعات

الفصل الأول إتجاهات المجموعات

تعد المجموعات أداة رئيسية تعتمد عليها المكتبة في تحقيق أهدافها ، فهي المكون الأساسي انذى يحدد الإطار الذى تدور فى فلكه المكتبة لأنه لا مدخلات بدون المجموعات و لا تجهيزات دون وجود المجموعات و لا خدمات تقدم فى غير وجود المجموعات ، و من ثم لا مكتبة دون مجموعات . فالمكتبة هي المجموعات .

فكلما كانت المجموعات أكثر كفاية ، كفاءة كانت المكتبة أكثر قدرة على إثبات فعاليتها و إيجابيه و جودها فى المجتمع الذى تخدمه ، و لن يكون ذلك إلا بمرعاة العلاقة الوثيقة التى تربط بين المستفيدين و المجموعات . تسعى مراعاة اعداد المجموعات و إتجاهاتها الموضوعية . فمستقبل أعداد المستفيدين و إهتماماتهم اللغوية و النوعية و مدى تقوى ذلك مع طبيعة البرامج التعليمية و البحثية لهم ، بحيث يكون هناك قدرا من التوازن بين الموضوعات التى تعالجها هذه المجموعات فتراعى ما يلى :

أولا الإتجاهات العددية للمجموعات:

- ١ . أن تمثل المواد الثقافية و العامة (٢٠%) تقريبا : المواد المتخصصة (٨٠%) تقريبا من عدد المجموعات الموجودة.

٢. يقتنى أى مجلد يحتاج إليه أكثر من ست مرات فى السنة ،
و يقاس ذلك بمدى زيادة الطلب عليه من قبل المستفيدين .
٣. يشتري من عشرة إلى عشرين نسخة أو يزيد من المادة
الواحدة و خاصة من المواد الدراسية .
٤. يضاف سنويا لرصيد المكتبات حديثة النشأة (١٠٠,٠٠٠)
كتاب ، و (٥٠٠) دورية بحيث يكون نصيب الفرد على
الأقل كما يلى :

- أ. عدد خمسة كتب لكل طالب مرحلة جامعية أولى .
- ب. عدد خمسة عشر كتابا لكل عضو هيئة تدريس .
- ج. عدد عشرة كتب لكل باحث .
- د. عدد خمسة كتب لكل قارئ آخر قد يتردد على المكتبة .
٥. أن المكتبات التى يتردد عليها باحثو درجة الدكتوراة على
الأقل فيما أعلى ، و ينبغى ألا يقل الحد الأدنى لمجموعاتها
عن (٥٠٠,٠٠٠) كتابا تقريبا على إعتبار أن هذه المكتبات
ينبغى ألا يقل أساس مجموعاتها عن (٢,٠٠٠,٠٠٠) مجلدا
من الكتب ، و (١٥,٠٠٠) دورية جارية بمعدل وجود دورية
واحدة لكل (١٤٠) كتابا .

٦. ينبغي وجود (٢٠,٠٠٠) مجلدا ، و (٧٥٠٠) كتابا دراسيا كحد أدنى فى مكتبة الكلية التى يزيد عدد طلابها عن (٥٠٠) طالبا فيكون كتوسط نصيب الطالب فيها (٦٠) مجلدا تقريبا.
٧. أما فى المكتبات الصغيرة التى تقل مجموعاتها عن (١٠,٠٠٠) عنوانا ، فلا بد من وجود مائة دورية جارية بها كحد أدنى ، أى بمعدل دورية واحدة لكل مئة عنوان .
- و قد إتضح أن مكتبات الكليات محل الدراسة مجموعاتها فقيرة جدا ، و الغالبية العظمى منها متقادمة و فقدت قيمتها العلمية مقارنة لها بالمكتبات الجامعية فى الدول المتقدمة كما أن المواد الأجنبية محدودة للغاية لمشكلات تتعلق بالميزانية نتيجة لإرتفاع أسعار هذه المواد بصورة كبيرة . فقد بلغ نصيب المستفيد الواحد من جملة المستفيدين من مكتبة كلية التربية إلى ستة أوعية فقط ، على حين بلغ نصيب المستفيد الواحد من جملة المستفيدين من مكتبة كلية التجارة من جملة المجموعات بها هو سبعة أوعية ، و بلغ نصيب المستفيد الواحد من الأوعية فى مكتبة كلية الآداب أربعة أوعية ، أما فى مكتبة كلية الحقوق فيصل نصيب المستفيد الواحد من جملة الأوعية الموجودة فيها أربعة أوعية فقط.

يتضح مما سبق أنه رغم مرور فترة زمنية ليست بالقليلة على نشأة كل من المكتبات محل الدراسة إلا أن مجموعاتها تعد صغيرة إلى حد كبير بالنسبة لتاريخ النشأة فقد احتلت مكتبة كلية التجارة مركز الصدارة بجملة مجموعاتها و المستفيدين منها ، تلتها مكتبات كليات التربية ثم الآداب و الحقوق.

على حين احتل نصيب الفرد بغض النظر عن فئته فى مكتبة كلية التجارة مركز الصدارة ثم فى مكتبة كلية التربية و لكنه تساوى فى مكتبتى الحقوق و الآداب بالتقريب ، و إن كانت مكتبة كلية الآداب تسبق مكتبة كلية الحقوق فى نصيب الفرد الواحد من مجموعاتهما، ففى مكتبة كلية الآداب يبلغ نصيب الفرد الواحد (٤٠٣) وعاء ، على حين يبلغ فى مكتبة كلية الحقوق (٣٠٧) وعاء تقريبا.

و يتوزع جملة المجموعات على عدد المستفيدين كل وفق فئته لنفس الإحصاء تبين أن نصيب الفرد الواحد من أعضاء هيئة التدريس يفوقه بالنسبة للباحثين ثم بالنسبة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، و يرجع ذلك إلى جملة المستفيدين من كل فئة ، حيث بلغ نصيب عضو هيئة التدريس من جملة المجموعات الموجودة فى مكتبة كلية التربية (٦١٨) وعاء و فى مكتبة كلية

التجارة (١٣٨) وعاءا ، و فى مكتبة كلية الآداب (٢٥٧) وعاءا
و فى مكتبة كلية الحقوق (٩١٣) وعاءا.

هذا و قد بلغ نصيب الباحث فى مكتبة كلية التجارة من جملة
المجموعات الموجودة بها عشرين و عاءا ، و فى مكتبة كلية
التجارة (١٣٧) وعاءا ، و فى مكتبة كلية الآداب خمسة و خمسين
وعاءا ، و فى مكتبة كلية الحقوق إثنين و ثلاثين وعاءا. على حين
بلغ نصيب طالب المرحلة الجامعية الأولى من جملة المجموعات
الموجودة فى مكتبة كلية التربية أربعة أوعية ، و فى مكتبة كلية
التجارة ثمانية أوعية و فى مكتبة كلية الآداب خمسة أوعية و فى
مكتبة كلية الحقوق أربعة أوعية.

تبين من العرض السابق وجود تضارب فى نصيب
الفرد من كل فئة من المجموعات الموجودة فى كل كلية بحيث
إحتلت مكتبة كلية التجارة مركز الصدارة تليها الحقوق ثم التربية
ثم الآداب فى نصيب عضو هيئة التدريس من المجموعات بها ،
كما إحتلت مكتبة التجارة مركز الصدارة تلتها الآداب ثم الحقوق
ثم التربية فى إرتفاع نصيب الباحث الواحد من المجموعات
الموجودة بها.

على حين كان نصيب طالب المرحلة الجامعية الأولى من
المجموعات فى مكتبة كلية التجارة يحتل مركز الصدارة تليها

مكتبة كلية التربية ثم الآداب ثم الحقوق. و مرجع ذلك أن مكتبة كلية التجارة تضم مجموعات المعهد العالى التجارى الذى أنشئ سنة ١٩٥٦م و تحول فيما بعد إلى كلية التجارة ، إضافة لإرتفاع نصيبها من الميزانية عن المكتبات الأخرى.

ثانيا الإجاهات النوعية للمجموعات:

تتخصر المجموعات فى مكتبات الكليات محل الدراسة فى الكتب بما فيها الكتب الدراسية و البحثية و المرجعية و الدوريات و الرسائل الجامعية و البحوث الدراسية و المطبوعات الحكومية و أعمال المؤتمرات.

و قد وجد أن جميع المجموعات الموجودة من الشكال المطبوعة على الرغم من أن لائحة مكتبات جامعة طنطا الموقعة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٤م أوردت فى مادة (٩) من الباب السادس بها أن تقتنى مكتبات الجامعة إلى جانب الأشكال السابقة الأوعية غير الورقية كالأفلام و الأسطوانات و الشرائح و الأشرطة الممغنطة ... كما أوردت فى مادة (٤) من الباب الثانى منها " أن تقوم مكتبات جامعة طنطا بوظيفة إقتناء و تيسير الوسائل السمعية و البصرية و العمل على الإفادة منها، كما وجد أن الكتب و المطبوعات و أعمال المؤتمرات تعالج معا فى مكتبات الكليات

محل الدراسة حيث قلة الأعداد الموجودة من المطبوعات الحكومية و أعمال المؤتمرات .

وقد وجد أن الكتب تحتل مركز الصدارة من حيث الوجود في جميع المكتبات ، كما تحتل الرسائل الجامعية المرتبة الثانية و تأتي الدوريات في ذيل القائمة من حيث أعدادها في هذه المكتبات و فيما تفصيل لذلك في المكتبات محل الدراسة :

(١) الكتب :

تصدر الكتب قائمة الأوعية التي يعتمد عليها المستفيدون رغم وجود الأشكال الأخرى كالـ دوريات و الرسائل... ويعود هذا لتنوع الكتب ما بين بحثية و دراسية و مرجعية . و يتفاوت نصيب الفرد في الفئة الواحدة من الكتب من مكتبة لأخرى وفقا لجملة المستفيدين من الفئة وفقا لجملة الكتب في كل منها ، حيث يتضح من خلال قسمة الكتب الموجودة في كل كلية على جملة المستفيدين من كل فئة في كل كلية أن :

١. نصيب المستفيد الواحد بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها سواء كان عضو هيئة تدريس أو باحث أو طالب مرحلة جامعية أولى من جملة الكتب الموجودة في مكتبة كلية التربية ستة كتب ، على حين بلغ في مكتبة كلية التجارة سبعة كتب

، و فى مكتبة كلية الآداب أربعة كتب ، و فى مكتبة كلية الحقوق أربعة كتب أيضا.

٢. نصيب عضو هيئة التدريس من الكتب فى مكتبة كلية التربية (٦١١) كتابا ، و فى مكتبة كلية التجارة (١٣٠٢) كتابا ، و فى مكتبة كلية الآداب (٥٤) كتابا ، و فى مكتبة كلية الحقوق (٨٩٠) كتابا .

٣. نصيب الباحث من الكتب فى مكتبة كلية التربية (٤٧) كتابا ، و فى مكتبة كلية التجارة (١٥٣) كتابا ، و فى مكتبة كلية الآداب (٥٥) كتابا ، و فى مكتبة كلية الحقوق (٣١١) كتابا.

٤. نصيب طالب المرحلة الجامعية الأولى من الكتب فى مكتبة كلية التربية سبعة كتب ، و فى مكتبة كلية التجارة ثمانية كتب ، و فى مكتبة كلية الآداب خمسة كتب ، و فى مكتبة كلية الحقوق أربعة كتب فقط .

يتضح مما سبق أن نصيب عضو هيئة التدريس يفوق الباحث الذى يفوق بدوره طالب المرحلة الجامعية الأولى و يؤثر فى ذلك جملة المستفيدين من كل فئة ، حيث يتدنى نصيب طالب المرحلة الجامعية الأولى من الكتب فيحتل المرتبة الأخيرة من الفئات الأخرى ، و يعود ذلك إلى

ضخامة أعداد الطلاب مقارنة بأعداد المستفيدين في كل من الفئتين الأخريتين ، حيث يحتل الباحثون المرتبة الثانية ، على حين يحتل أعضاء هيئة التدريس المرتبة الأولى في إرتفاع نصيب الفرد منهم من الكتب و يعود ذلك لقلة أعدادهم مقارنة بأعداد الباحثين ثم الطلاب .

وبناء على ما نصت عليه المعايير يكون هناك كحد

أدنى : (٨٣) مجلدا لكل طالب عندما يكون هناك :

أ. (٥٠٠٠٠) مجلدا لكل (٦٠٠) طالب.

ب. (٥٠٠٠٠) مجلدا مضافا إليها (١٠٠٠٠) مجلدا لكل

(٦٠٠) طالب مضافا إليهم (٢٠٠) طالب إضافي .

(٢) الدوريات :

رغم أهمية الدوريات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين في المكتبات محل الدراسة، إلا أن نسبة وجودها تعد ضئيلة جدا مقارنة بأهميتها حيث تبلغ في مكتبة كلية التربية (٢٣، %) ، و في مكتبة كلية التجارة (١٥، %) ، و في مكتبة كلية الآداب (٤٨، %) ، و في مكتبة كلية الحقوق (٢٦، %).

وقد لوحظ تدنى أعداد الدوريات في جميع المكتبات

محل الدراسة رغم أهميتها خاصة لأعضاء هيئة التدريس و

الباحثين إهتمامها بنشر الجديد فى تخصصاتها ، حيث لم يكمل
تكمّل النصف فى المائة من جملة المجموعات فى هذه المكتبات
وقد إنعكس هذا على نصيب المستفيدين فى هذه
المكتبات ، بحيث تدنى نصيب المستفيد الواحد من الدوريات
الموجودة فى مكتبة كليته بغض النظر عن الفئة التى ينتمى إليها
، فوصل فى مكتبات كليات التربية و التجارة و الحقوق إلى
(٠,٠١%) من الدورية ، و فى مكتبة كلية الآداب (٠,٠٢%) من
الدورية .

كما بلغ نصيب عضو هيئة التدريس من الدوريات فى
مكتبة كلية التربية (١٠٥) دورية ، وفى مكتبة كلية التجارة
(١٠١) دورية ، وفى مكتبة كلية الآداب (١٠٢) دورية ، وفى
مكتبة كلية الحقوق (٢٠٤) دورية .

وبلغ نصيب الباحث من الدوريات (٠,٠٦) من الدورية ،
و فى مكتبة كلية التجارة (٠,٢) من الدورية ، وفى مكتبة كلية
الآداب (٠,٢٦) من الدورية ، وفى مكتبة كلية الحقوق (٠,٠٨) من
الدورية ، أى أنه لم يكمل الدورية الواحدة .

كما بلغ نصيب طالب المرحلة الجامعية الأولى من
الدوريات فى مكتبة كلية التربية (٠,٠٢) من الدورية ، وفى
مكتبة كلية التجارة (٠,٠١) من الدورية ، وفى مكتبة كلية الآداب

(٠.٢) من الدورية ، و فى مكتبة كلية الحقوق (٠.١) من الدورية.

يتضح مما سبق ان :

١. نصيب عضو هيئة التدريس فى مكتبة الحقوق من الدوريات يفوق نظيره فى المكتبات الأخرى بفارق (٠.٩) عنه فى مكتبة كلية التربية ، و بفارق (١.٣) عنه فى مكتبة كلية التجارة ، و بفارق (١.٢) عنه فى مكتبة كلية الآداب.
٢. نصيب الباحث فى مكتبة كلية الآداب يفوق نظيره فى المكتبات الأخرى من الدوريات بفارق (٠.٢) عنه فى مكتبة التربية ، و بفارق (٠.٦) عنه فى مكتبة كلية التجارة ، و بفارق (١.٨) عنه فى مكتبة الحقوق .
٣. نصيب طالب المرحلة الجامعية الأولى من الدوريات فى مكتبة كليتى التجارة و الحقوق متساوى و أكبر منه فى مكتبة كليتى التجارة و الحقوق ، و بفارق (٠.١) بينهما ، و قد أثر فى تننى أعداد الدوريات و تننى نصيب المستفيد الواحد منها ما يلى:
- أ. عدم إهتمام المكتبات بالإشتراك بصفة منتظمة فى الغالبية العظمى من الدوريات العلمية .

- ب. لا يحرص أعضاء هيئة التدريس ولا الباحثون على المطالبة بحقوقهم في توفير المكتبة لما يحتاجون إليه من دوريات ، و يكتفون بمجرد البحث عنها في أماكن أخرى .
- ج. تجهل إدارات المكتبات بأهمية الدورية للباحث و أعضاء هيئة التدريس ، و من ثم فهي لا تحرص على وجودها بانتظام .
- د. الميزانية المخصصة للمكتبات غالبا ما تخصص للكتب ، و إن خصص جزء منها لإشتراكات الدوريات فهو لا يكفي للإشتراك في كافة الدوريات العلمية المطلوبة .
- هـ. الغالبية العظمى من الدوريات التي تشتري في المكتبات عربية باستثناء مكتبة كلية التجارة، و مرجع ذلك لمشكلات توفير العملة و شروط دور النشر الأجنبية التي لا تتفق مع قيود الروتين المحلي .
- و. الغالبية العظمى من الدوريات في المكتبات غير مكتملة و لا يوجد منها سوى أعداد منفردة أو غير متسلسلة من الدورية الواحدة ، و يرجع ذلك للأسباب التالية :
- ♦ أن الدورية مهداة و لا تحرص جهة الإهداء على إرسال الدورية بصفة منتظمة .

- ♦ عدم حرص المكتبة على الإشتراك بصفة منتظمة فى الدورية الواحدة.
- ♦ لا تحرص المكتبة على لإستهداء الأعداد الناقصة من الدوريات المهداة.
- ♦ صعوبة حصول المكتبات على إعداد الدوريات السابقة بإثر رجعى لعدم وجودها بالأسواق.

(٢) الرسائل الجامعية:

فاقت الرسائل فى جميع مكتبات الكليات محل الدراسة الدوريات فيها حتى أنها تتراوح ما بين (٢٥٠ : ٥٦٣) رسالة أكاديمية و مرجع ذلك إلى:

١. إهتمام جميع مكتبات الكليات بالحصول على نسخة من رسائل الماجستير و الدكتوراة التى تمنح بها كإجراء إدارى لحصول طالب البحث على درجته أو كمصوغ للتعيين فى الكلية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس.
٢. تحرص بعض المكتبات (مكتبة كلية الحقوق) على تبادل نسخ من رسائل الدكتوراة التى تمنحها مع الكليات المناظرة أو الشبيهة فى التخصص بصفتها حديثة النشأة.

٣. بعض الأشخاص من خارج الكلية يهدون نسخ من رسائلهم للمكتبة بهدف التعريف بها و تعميم الفائدة منها في الكليات المناظرة و ذات التخصص المشابه.

و قد وجد أن النسبة المئوية للرسائل المجمعة الموجودة في مكتبة كلية التربية (٩١%) من جملة المجموعات الموجودة فيها ، على حين وصلت هذه النسبة في مكتبة كلية التجارة إلى (٣٠%) من جملة المجموعات الموجودة فيها ، و في مكتبة كلية الآداب وصلت إلى (٣١%) من جملة المجموعات الموجودة فيها ، أما في مكتبة كلية الحقوق فقد وصلت النسبة إلى (٢٣%) من جملة المجموعات الموجودة فيها.

مما سبق يتضح أن :

- أ. نسبة الرسائل في مكتبة كلية الحقوق تفوقها في الكليات الأخرى رغم أن الكلية لم تمنح سوى تسعة رسائل فقط ، و مرجع ذلك لحرص المكتبة على تبادل نسخ الرسائل مع جميع الكليات المناظرة و ذات التخصص المشابه.
- ب. احتلت مكتبة كلية الآداب المرتبة الثانية من حيث صيغة الأكاديمية للكلية و قلة فرص العمل لخريجيها.

أقسامها جعلت تفكيرهم يتجه لهذا المجال بحثاً عن فرصة أفضل للعمل.

ج. إحتلت نسبة الرسائل فى مكتبة كلية التربية المرتبة الثالثة لأن العديد من خريجي الكلية يفضلون السفر للعمل فى الخارج عن إتمام أى أبحاث ، حتى وصلت متوسط فترة إعداد رسالة الماجستير بها إلى سبع سنوات ، و الدكتوراة إلى عشرة سنوات ، على حين أنها فى كلية الآداب وصلت فى المتوسط للماجستير لسنتين و للدكتوراة لثلاث سنوات.

د. إحتلت مكتبة كلية التجارة المرتبة الأخيرة فى نسبة الرسائل الموجودة فيها ، حيث يواجه باحثو الكلية تعقيدات و صعاب عديدة كالبحت عن مشرف و إختيار الموضوع أو الحصول على دورة فى الإنجليزىة قبل التسجيل للماجستير أو أخذ سنة تمهيدية قبل التسجيل للدكتوراة...

هذا و قد لوحظ :

١. إرتفاع أعداد رسائل الماجستير فى مكنتبات كليات التربية و التجارة و الآداب عنها فى مكتبة كلية الحقوق و ذلك لإستعاضة الكلية عن نظام الماجستير بدبلوم نظام سنتين

دراسيتين و الذى يعادل الماجستير و يصبح حاملها مؤهلا
لدرجة الماجستير.

٢. إرتفاع أعداد رسائل الدكتوراة الموجودة فى مكتبة كلية
الحقوق رغم حداثة نشأتها عن الرسائل الموجودة فى مكتبة
كليات التربية ثم الآداب و التجارة ، و يعود ذلك لحرص
مكتبة كلية الحقوق على تبادل الرسائل مع جميع مكاتب
الكليات المناظرة أو الشبيهة فى التخصص.

٣. يعود إرتفاع أعداد رسائل الماجستير لإكتفاء العديد من
الباحثين خاصة من طلبة الدراسات العليا من غير المعيدين و
المدرسين المساعدين بدرجة الماجستير فقط ثم إتجاههم
للبحث عن فرصة أفضل للعمل بها.

ثالثا الإتجاهات اللغوية للمجموعات:

إحتلت اللغة العربية المرتبة الأولى تلتها اللغة الإنجليزية ثم الفرنسية مع وجود نادر لبعض اللغات الأخرى و هى اللغات الألمانية و الأسبانية و اليابانية و الروسية : حيث تحتل المجموعات باللغة الإنجليزية المرتبة الثانية فى مكتبات التربية و التجارة و الحقوق ، على حين تحتل المجموعات باللغة الفرنسية فى مكتبة كلية الحقوق المرتبة الثانية ، و فى باقى المكتبات المرتبة الثالثة ، هذا و لم تتواجد المجموعات باللغات الأجنبية الأخرى سوى بمكتبة التربية و الآداب حيث طبيعة الدراسة ببعض الأقسام كالأثار و التاريخ.

(١) الإتجاهات اللغوية للمكتب:

إحتلت اللغة العربية المرتبة الأولى عن نظيرتها الأجنبية فى جميع المكتبات محل الدراسة ، حتى أن أعداد الكتب الموجودة باللغات الأجنبية لم يصل لنصف الموجود باللغة العربية فتمثل الكتب باللغة الأجنبية أدنى نسبة لها فى مكتبة كلية التجارة مقارنة بها فى المكتبات الأخرى حيث لم تزد عن (١٣،٣%) ، على حين بلغت فى مكتبة كلية الآداب أعلى نسبة لها حيث قاربت (٣٠%) تقريبا ، تلتها مكتبة كلية التربية فتمثل

نسبة (٢٤،٤%) ، و فى مكتبة كلية الحقوق وصلت لنسبة (١،٨%) من جملة الكتب الموجودة بها .

يتضح مما سبق تدنى نسبة وجود الكتب الأجنبية فى جميع المكتبات محل الدراسة ، و يعود ذلك إلى سياسة التزويد و الإختيار المتبعة و صعوبات الحصول على كل الكتب الأجنبية التى تلبي الإحتياجات المتنوعة لكافة التخصصات ، و إعتداد الشراء فى العادة على المتاح فى السوق المحلية من كتب مع ندرة الإهداءات من الأفراد أو الجهات الأجنبية الموجودة على أرض الوطن.

يعود إرتفاع أعداد الكتب الأجنبية فى مكتبة كليتى التربية و الآداب لوجود قسمين للغات بكل منهما و هما اللغة الفرنسية و اللغة الإنجليزية ، يضاف لمقتنياتها مجموعات الأقسام الأخرى من الكتب الأجنبية ، على حين ترتفع أعداد الكتب العربية لوجود نسبة كبيرة من الكتب الدراسية ضمنها خاصة فى مكتبة كليتى التجارة و الحقوق ، على حين تكاد تقتصر الكتب الأجنبية على الإتجاهات البحثية للباحثين و أعضاء هيئة التدريس فى الغالب.

وقد تبين من دراسة الإتجاهات اللغوية للكتب فى المكتبات محل الدراسة ندرة وجود الكتب باللغات الأجنبية

الأخرى مقارنة بالكتب باللغتين الفرنسية والإنجليزية و يعود ذلك للحاجز اللغوي بين المستفيدين و الكتب باللغات غير الإنجليزية و الفرنسية حيث كانت هذه الكتب إما هدايا أو قام بشراءها أحد الأساتذة من المبعوثين لإحدى هذه الدول كما فى الكتب باللغة اليابانية بمكتبة كلية الآداب و الكتب باللغة الروسية بمكتبة كلية التربية ، أو هى من الكتب الأساسية للدراسة فى بعض الأقسام كما هو الحال بالنسبة للكتب باللغة الألمانية فى مكتبة كلية الآداب ، و قد ساعد على عمق الفجوة بين هذه الأوعية و بين المستفيدين عدم وجود خدمة الترجمة بهذه المكتبات.

(٢) الاتجاهات اللغوية للدوريات :

فاقت الدوريات باللغات الأجنبية نظيرتها باللغة العربية فى مكتبتى كليتى التربية و التجارة ، على حين كان العكس فى الدوريات فى مكتبتى كليتى الآداب و الحقوق حيث وصلت الدوريات العربية فى مكتبة كلية التربية (١٠٤%) من جملة الدوريات ككل و هى تمثل أدنى نسبة لها (٩٣,٢%) و هى أعلى نسبة وجود لها، أما الدوريات الأجنبية فى مكتبة كلية التربية فتتمثل أعلى نسبة وجود لها فى المكتبات محل الدراسة فتصل إلى (٨٩,٦%) من جملة الدوريات ككل فى المكتبة ، و

إن كانت تمثل أدنى نسبة لها فى مكتبة كلية الحقوق بالنسبة للمكتبات محل الدراسة و هى (٦,٨ %) من جملة الدوريات بالمكتبة.

يتضح من السابق إرتفاع نسبة وجود الدوريات الأجنبية فى مكتبتى التربية و التجارة على حين ترتفع نسبة وجود الدوريات العربية فى مكتبتى الآداب و الحقوق و يعود ذلك لسياسة كل مكتبة فى التزويد بالدوريات ، حيث أن مكتبة كليتى التربية و التجارة تعتمدان بصفة رئيسية على الشراء الذى يتيح لهما الحصول على الدوريات المتخصصة فى المجال و التى فى غالبها أجنبية ، على حين تزداد أعداد الدوريات المهداه فى مكتبتى الحقوق و الآداب و التى هى فى العادة عبارة عن الدوريات الصادرة عن الهيئات الحكومية و الجامعات المختلفة فى الوطن العربى ككل خاصة فى مكتبة كلية الآداب ، و من ناحية أخرى لعدم حرص مكتبتى الحقوق و الآداب على الإشتراك فى الدوريات المتخصصة الصادرة عن جهات أجنبية. و قد لوحظ تدنى أعداد الدوريات باللغات الأجنبية المختلفة عدا اللغة الإنجليزية و الفرنسية فى المكتبات محل الدراسة حتى تصل إلى اللأوجود فى بعض هذه المكتبات و إقتصر وجودها فقط على مكتبة كلية الآداب ، كما إحتلت

الدوريات باللغة الإنجليزية المرتبة الأولى فى مكتبة كلية التجارة تليها التربية ثم الآداب ثم فى النهاية الحقوق ، على حين إحتلت الدوريات باللغة الفرنسية المرتبة الأولى تليها التربية ، و لم توجد إطلاقا فى مكتبة كلية التجارة.

(٣) الإتجاهات الموضوعية للمجموعات:

إتجهت مجموعات المكتبات محل الدراسة نحو التخصص العام و التخصصات الدقيقة ككل للكلية فيما عدا مجموعات مكتبة كلية التجارة حيث أن بها مجموعة قليلة من الأوعية فى مجالات موضوعية أخرى أغلبها دينية ثم أدبية ، أما فى مكتبة كلية الحقوق فلم يكن بها سوى ثلاثة أوعية فقط أحدهم معجم تراجم هو : معجم أعلام الفكر الإنسانى ، و دائرة معارف عامة هى دائرة معارف القرن العشرين ، ثم كتاب وصف مصر (١) الكتب:

بتوزيع الكتب الموجودة بكل من المكتبات محل الدراسة على الأقسام العشرة للمعرفة البشرية وفق تقسيم ديوى لها وجد أن الكتب فى مكتبتى كليتى التربية و الآداب قد شغلت جميع الأقسام العشرة ، على حين خلت مكتبتى التجارة و الحقوق من الكتب فى العلوم التطبيقية و الآداب و ندرت الكتب فى قسم العموميات فى مكتبة كليتى التجارة و الحقوق حيث يميل ميزان

المجموعات نحو القطاعات التي تمثل التخصصات الموضوعية
في هذه الكليات كما يلي :

- أ. في مكتبة كلية التجارة تركزت المجموعات في العلوم
الإجتماعية و التطبيقية ، على حين مثلت الأعمال العامة و
الآداب نسبة (٠,٠٦%) من الكتب بها.
- ب. تركزت الكتب في مكتبة كلية الحقوق في القطاع الخاص
بالعلوم الإجتماعية و الديانات نظرا لوجود عدد كبير من
الكتب في الشريعة الإسلامية ، على حين مثلت الكتب في
العموميات و التاريخ و التراجم نسبة (٠,٠٣%) من الكتب
بها.

ج. في مكتبة كلية الآداب و التربية وزعت الكتب على جميع
القطاعات نظرا لتنوع الأقسام العلمية التي تدرس هذه
التخصصات و لكن بنسب مختلفة وفقا لظروف كل كلية.
يتضح مما سبق تدنى نسبة وجود الكتب في
القطاعات الموضوعية التي لا تدخل في صميم تخصص
الكليات محل الدراسة ، و يعود ذلك للسياسة المتبعة في
الإختيار و التزويد بها حيث تميل لجان الإختيار لإقتناء
المجموعات المتخصصة حتى أن مكتبة كلية الحقوق لا توجد
بها كتب ترفيهية على الإطلاق و لو على سبيل الإهداء كما

تندر نسبة وجود هذه النوعية من الكتب و إقتصار على الأدب و الدين الإسلامى فقط، و بذلك فقد إختل ميزان المجموعات قليلا فى المكتبات محل الدراسة بعدما ركزت فى سياستها للإقتناء على الدور التعليمى و البحثى فقط و أهملت الدور التثقيفى لها تجاه المستفيدين منها.

هذا و قد كان من الصعب فى مكتبتى كليتى الآداب و التربية فصل الكتب التى تهدف للترفيه عن تلك التى تخدم تخصصات الكلية المختلفة نظرا لتشعب الأقسام بكل منها و للإحتياجات المتنوعة للدراسة فى كل قسم و خاصة فى كلية التربية ، أما فى كلية الآداب فإن إحتياجات بعض الأقسام تخرج قليلا عن الإطار العام للدراسة بها فقسم الجغرافيا تحتاج الدراسة به للكتب فى الفلك و علوم الأرض و المياه و الأشجار و تخطيط المساحات ، كما أن قسم المكتبات تحتاج الدراسة فيه للكتب فى الطباعة و النشر و الكتابة ...إلى جانب المجموعات فى الحاسب الآلى و الإحصاء حيث تحتاجها معظم الأقسام فى الكلية ، و قسم الآثار يحتاج لكتب فى العمارة و النحت فى العصور القديمة و الوسطى ...

و قد تبين من دراسة الإتجاهات الموضوعية للكتب فى المكتبات محل الدراسة حيث تتضخم أعداد الكتب التى

تحتاجها البرامج البحثية و التعليمية فى المكتبات محل الدراسة مقارنة بأعداد الكتب التى لا تحتاجها هذه البرامج ، و مرجع ذلك لسياسة الإختيار و التزويد فى هذه المكتبات ، فهناك فى مكتبة كلية التربية ثلاث نسخ على الأقل كحد أقصى من العنوان الواحد و فى مكتبة كلية الآداب أربع نسخ كحد أقصى من العنوان الواحد ، و فى مكتبة كلية الحقوق هناك خمس و ثمانين نسخة من العنوان الواحد كحد أقصى و كحد أدنى فى جميع المكتبات نسخة واحدة من العنوان الواحد.

(٢) الإتجاهات الموضوعية للدوريات:

تتخصر الدوريات الموجودة بمكتبات الكليات محل

الدراسة فى قطاعين عريضين هما :

أ. دوريات عامة.

ب. دوريات متخصصة و تنقسم بدورها إلى شقين :

♦ متخصصة فى موضوع واحد.

♦ متخصصة فى أكثر من موضوع.

و بدراسة الإتجاهات الموضوعية للدوريات وجد أنها تميل نحو التخصصات التى تخدم المقررات البحثية و الدراسية للكليات محل الدراسة ، على حين ينعدم وجود الدوريات العامة فى مكتبتى كلية التربية و الآداب و ندر وجودها فى مكتبتى كلياتى

التجارة و الحقوق، و يعود ذلك للسياسة المتبعة فى الإختيار و التزويد فى جميع المكتبات محل الدراسة و التى تميل للتخصص أكثر من ميلها لإشباع الجانب التثقيفى الترفيهى للمستفيد.

أ. الدوريات العامة:

تصدرت مكتبة كلية التجارة جميع المكتبات محل الدراسة فى إهتمامها بالجانب التثقيفى الترفيهى لروادها ، فأقتنت ثمانى دوريات فى مجالات طبية و سياسية و دينية إلى جانب إقتنائها للجرائد اليومية الرسمية الثلاث الأهرام و الأخبار و الجمهورية ، على حين أن مكتبة كلية الحقوق لم تزد إشتراكاتها عن الجرائد الرسمية الثلاث فيما عدا ذلك فهو عبارة عن إهداءات و تبادل مع جهات إصدارها ، كما خلت مكتبتى كليتى الآداب و التربية من أى دورية عامة على الرغم من أهمية إقتناء أى مكتبة جامعية جريدتين يوميتين على الأقل ، إلى جانب الصحيفة المحلية الصادرة عن المحافظة التى توجد بها الجامعة إن وجدت ، إلى جانب إشتراكها فى عدد من الدوريات العامة التى تمثل ألوانا مختلفة من الموضوعات.

ب. الدوريات المتخصصة:

إرتفعت أعداد الدوريات المتخصصة فى مجال موضوعى واحد فى المكتبات محل الدراسة فيما عدا مكتبة كلية

الحقوق حيث إرتفع بها عدد الدوريات المتخصصة فى أكثر من موضوع واحد .

تعود هذه الإعداد لأن الغالبية العظمى من الدوريات فى أكثر من تخصص هى عبارة عن إهداءات من جامعات مصرية أو عربية أو من مؤسسات مهتمة بالمجال ، و يرتبط هذا بعدم حرص هذه المكتبات على إقتناء الدوريات بصفة منتظمة لعوائق الحصول عليها.

أما الدوريات ذات التخصص الواحد فلم تغط كافة التخصصات الموضوعية للكليات التى تقتنيها بحيث كان هناك إختلال فى التوازن الموضوعى للدوريات فى جميع المكتبات محل الدراسة ، فحظيت بعض التخصصات بعدد كبير من الدوريات فى قسم اللغة الإنجليزية فى كلية الآداب و قسم الإقتصاد فى مكتبة كلية التجارة ، على حين كان نصيب بعض الأقسام دورية واحدة فقط و أحيانا لوجود للدوريات كما فى العديد من التخصصات بكلية الحقوق.

مما سبق يتضح قلة أعداد الدوريات فى بعض تخصصات هذه المكتبات حتى أنه لا توجد أى دوريات فى بعض هذه التخصصات و يعود هذا لسياسة الإختيار و التزويد المتبعة فى المكتبات محل الدراسة و التى تتضافر مع الميزانية

المخصصة لشراء الدوريات فى هذه المكتبات و التى تدخل فى ميزانية شراء الكتب ، و يعود إرتفاع اعداد الدوريات فى جميع تخصصات مكتبة كلية التجارة إلى تخصيص جزء ثابت من الميزانية لشراء الدوريات المتخصصة .

مجل القول أن المجموعات الحالية فى جميع المكتبات محل الدراسة قد دفعت بالعديد من المستفيدين من هذه المكتبات إلى مكتبات أخرى ، و كان ذلك سببا رئيسيا فى تدنى مستوى الإفادة مما تقدم من خدمات.

الفصل الثانى

التزويد و الإختيار

أولا الاختيار:

الاختيار فى المكتبة هو لانتقاء ما يلبي إحتياجات
مستفيدين منها و يحقق أهدافها فى ضوء الإمكانيات و الموارد
المتاحة لها ، هذا و يقوم الاختيار فى المكتبات محل الدراسة
على:

١. التخصصات العلمية الدقيقة و العامة للباحثين و أعضاء
هيئة التدريس و خاصة من يشتركون فى الشراء للأقسام.
٢. إهمال إحتياجات طلاب المرحلة الجامعية الأولى فى
مكتبتى كلية الآداب و التربية حيث لا تشتري أى كتب
دراسية رغم أنه قد ورد فى محضر لجنة المكتبات الجامعية
المنعقدة يوم الأحد الموافق ١٩/٤/١٩٩٢ م : " أن تشتري
مكتبات الكليات فى حدود (٥ %) من عدد الطلاب السموح
لهم بالإستعارة فى كل مرحلة كحد أقصى و بحد أدنى (٥)
نسخ لكل كتاب دراسى مقرر من بند دعم الكتاب الجامعى
وفقا للأسعار المحددة من الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية . "
٣. تقوم مكتبة كلية الحقوق بشراء نسخ من كل الكتب
الدراسية المقررة على الطلاب و خمس عشرة نسخة من كل
المؤلفات الصادرة عن هيئة التدريس بالكلية من غير الكتب

الدراسية وفقا لقرار لجنة المكتبة الصادرة يوم
١٩٩٠/١٢/٨ م.

٤. أوصت لجنة المكتبات الجامعية المنعقدة يوم الأحد الموافق
١٩٩٢/٤/٩ م فى بند (د) من الموضوع الثالث بها: "تزويد
جميع مكتبات الجامعة بنسختين كحد أدنى من الكتب البحثية"
، كما ورد فى لائحة مكتبات الجامعة البند (٣ب) من الباب
الأول منها: "أن تقتنى مكتبة كل كلية الكتب و المراجع و
الدوريات المتخصصة التى تتناول أنواع الدراسة و الأبحاث
بها" ، و لا يطبق من ذلك إلا ما تراه لجنة الاختيار المشكلة
كل عام مناسب و من هنا تنشأ الفجوة بين :
أ. المكتبة و إحتياجات طلاب المرحلة الجامعية الأولى .
ب. المكتبة وإحتياجات العديد من أعضاء هيئة التدريس و
الباحثين ممن لا يشتركون فى لجنة الاختيار.
ج. المكتبة و إحتياجات الباحثون من الخارج حيث لا ممثل
لهم فى لجنة الاختيار.

مسئولية الاختيار:

تقع مسئولية الاختيار بالدرجة الأولى على قسم
التزويد بالمكتبة حيث يعهد إليه التعرف على الإهتمامات
الموضوعية للمستفيدين بكافة فئاتهم ، ثم إستغلال ذلك و تطويعه

لتوجيه سياسة الإقتناء بالمكتبة بأعداد تمثل هذه الإهتمامات و تنظيم هذه المقترحات و مراجعتها على الوجود بالفعل فى المكتبة لإستبعاد المكرر منها مع تقديم كافة المعلومات المتعلقة بالناشرين و المواد لمن يههم الأمر من المستفيدين بغض النظر عن فئاتهم ، أى أن الإختيار هو مسؤولية مشتركة بين أخصائى التزويد بالمكتبة و أعضاء هيئة التدريس و الباحثين و طلاب المرحلة الجامعية الأولى و موظفى الكلية أيضا و بناء على آراءهم يتم إختيار المجموعة المنتقاة للمكتبة .

أما فى المكتبات محل الدراسة فإن مسؤولية الإختيار تقع على اللجنة المشكلة من قبل الكلية للقيام بذلك و تتكون من :

١ . ممثل عن المكتبة و عادة ما يساهم بدرجة محدودة جدا

تقترب من اللاوجود فى كثير من الأحيان .

٢ . ممثلين عن أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم ، و فى

بعض الأحيان ينوب معاونو هيئة التدريس عنهم ، و بذلك

فأنه لا وجود للفئات التالية :

أ . طلاب المرحلة الجامعية الأولى .

ب . الباحثون من الخارج .

ج . آراء جميع هيئة التدريس و معاونوهم ممن لم يشتركوا فى

لجنة الإختيار مما يجعل ميزان المجموعات بهذه المكتبات

يميل نحو بعض التخصصات الدقيقة بها على حساب بعضها الآخر ، و من ثم يدفع بالعديد من المستفيدين من هذه المكتبات إلى مكتبات أخرى ، و فى بعض الأحيان يساهم رأى أو آخر فى إختيار بعض المجموعات فى مكتبات الجامعة رغم عدم أهميتها للعديد من المستفيدين كما حدث عند الموافقة على تزويد كل من مكتبات الكليات فى الجامعة بنسخة من قاموس المصطلحات المكتبية لمعه محمود محمد سالم يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٣/٣/٣١م رغم أن هذا القاموس لا يفيد سوى طلاب المرحلة الجامعية الأولى بقسم المكتبات فقط .

لعب قصور سياسة الإختيار المتبعة فى المكتبات محل الدراسة دورا فى تدنى مستوى الخدمات المقدمة بهذه المكتبات ، فكان فشل هذه السياسة سببا فى إحجام العديد عن التردد عليها إقتناعا منهم بعدم جدوى الذهاب بعد تجارب باءت كلها بالفشل بعدما إتجهت سياسة الإختيار فى بعض المكتبات لعدم إقتناء الكتب الدراسية ، كما خلت معظم المكتبات من أى كتب تثقيفية أو ترفيحية بعدما أصبح الإختيار هو مسئولية اللجنة المشكلة لذلك و التى تخضع إختياراتها أحيانا لعوامل خاصة لا تلبي كافة الإحتياجات المتنوعة

لجمهور المستفيدين مما يدفعهم للمكتبات الأخرى خاصة من أعضاء هيئة التدريس و الباحثين و مما يدفع بطلاب المرحلة الجامعية الأولى لمحاولة تلبية هذه الإحتياجات بطرق عدة كتصوير أو شراء الكتب الدراسية التى قد يعجز بعضهم عنه و على ذلك تحتاج هذه المكتبات إلى :

١. تشكيل للجان الاختيار تتكون من ممثلين عن أعضاء هيئة التدريس بكافة الأقسام يتحملون أمانة الاختيار فى كافة التخصصات الدقيقة لأقسامهم مراعين فى ذلك إهتمامات طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الباحثين.
٢. الإهتمام بالجانب الترفيهى و التثقيفى لجمهور المستفيدين بدلا من الإتجاه الذى تحذوه هذه المكتبات نحو التخصص دون مراعاة الإحتياجات الترفيهية للمستفيدين و خاصة طلاب المرحلة الجامعية الأولى.

أدوات الاختيار:

تنقسم أدوات الاختيار فى المكتبات إلى:

- (١) الأدوات غير المطبوعة: وهى تعتمد على فحص الأوعية و الإنتقاء من المعارض و مقترحات القراء بمعنى أن يقوم مسئول الاختيار بالنزول لأماكن عرض و بيع الأوعية و فحصها ليختار من بينها ما يناسب لإحتياجات مكتبته.

(٢) الأدوات المطبوعة: وتضم كتالوجات الناشرين و إعلاناتهم و الببليوجرافيات العامة و المختارة و نقد الكتب في الصحف و الدوريات .

هذا و يمثل الإعتماد على أى الوسائل السابقة بصورة أساسية خطأ كبيراً يترتب عليه وجود فجوات واسعة في المجموعات المكتتاة ، و إن كان هذا هو الموجود بالفعل في مكتبات الكليات محل الدراسة حيث :

١. يمثل معرض القاهرة الدولي للكتاب المصدر الرئيسى و الأول للإختيار بنسبة (٩٩%) و تقترب من (٩٩,٥%) فى بعض هذه المكتبات كما فى مكتبتى كلية الآداب و التربية .
٢. تعتمد مكتبتا كلية التجارة و الحقوق على شراء الكتب و المذكرات الدراسية للطلاب من دور النشر الموجودة بمدينة طنطا أو من المكتبات التى تتولى توزيعها بالمدينة.
٣. فى النادر من الأحيان تقوم بعض الأقسام العلمية بالكليات بشراء إحتياجاتها الضرورية من المكتبات و دور النشر الموجودة بمدينتى القاهرة و الأسكندرية كما فى كلية الآداب ، و عادة ما يتم ذلك فى حالة عدم توافر ميزانية كافية أيام المعرض أو لعدم تواجدها خلال فترة المعرض أو لأن دعم الميزانية قد ورد بعد إنتهاء المعرض.

لهذا فمن الأهمية تعميما للفائدة أن تتنوع الأدوات التي تعتمد عليها سياسة الاختيار في المكتبات محل الدراسة ، لأن ذلك يتيح الفرصة لتوسيع دائرة الاختيار و من ثم في زيادة احتمالات تلبية معظم الإحتياجات التي من شأنها أن تؤثر بالإيجاب في زيادة معدلات الإقبال على المكتبة ، و من ثم زيادة معدلات الإفادة من خدماتها.

ثانياً التزويد :

يعتمد التزويد على خمس طرق هي الشراء و التبادل و الإيداع و الإستهداء و الإهداء و فيما يلي تفصيل لذلك فى المكتبات محل الدراسة :

الشراء:

يعد الشراء هو الركيزة الأساسية للإقتناء فى جميع المكتبات محل الدراسة ، حيث يمثل (٩٩%) ، و يفوق هذه النسبة فى مكتبة كلية التربية حيث تقوم المكتبات بشراء إحتياجاتها من الميزانية السنوية المخصصة لذلك مضافاً إليها دعم الميزانية و الذى يأتى من الجامعة لمكتبة ، و المتبقى من ذلك يدخل فى الميزانية السنوية للكلية ككل فى نهاية السنة المالية ، و لذلك فإن هناك أشكالاً كاملة من الأوعية تعتمد على الشراء فقط فى هذه المكتبات .

ففى مكتبة كلية التربية تعتمد الدوريات العربية و الأجنبية و الكتب العربية على الشراء فقط ، على حين فى مكتبة كلية التجارة تعتمد الدوريات الأجنبية و الكتب العربية و الأجنبية على الشراء فقط ، و فى مكتبة كلية الآداب تعتمد الدوريات العربية و الأجنبية و الكتب العربية على الشراء فقط ، أما فى

مكتبة كلية الحقوق فتعتمد الدوريات الأجنبية و الكتب العربية و الأجنبية على الشراء فقط .

على حين تزوج هذه المكتبات بين الشراء و بعض من طرق التزويد الأخرى فى إقتناء الكتب و الدوريات ، و إن كان إعتمادها الأساسى يكون على الشراء مقارنة بنسب إعتمادها على الطرق الأخرى للإقتناء و التى لا تزيد عن خمسة فى المائة و هى الكتب الأجنبية فى مكتبة كلية التربية ، و الدوريات العربية و الكتب العربية و الأجنبية فى مكتبة كلية التجارة ، و الدوريات العربية و الكتب الأجنبية بمكتبة كلية الآداب ، و الدوريات و الكتب العربية بمكتبة كلية الحقوق .

الإهداء و الإستهداء و الإبداع :

يوجد الإهداء فى المكتبات محل الدراسة بصورة محدودة جدا بالنسبة للكتب و الدوريات و الرسائل الجامعية ، و عادة ما تنحصر جهات الإهداء فى :

- أ. أصحاب المؤلفات العلمية .
- ب. المؤسسات و الهيئات التى تصدر هذه المطبوعات .
- ج. مقتنيات بعض الأساتذة .

و يكون ذلك بمبادرة جهة الإهداء على أن تخضع المواد المهداة للإجراءات الواردة فى محضر لجنة المكتبات بالجامعة و المنعقدة فى يوم ١٩٩٢/٦/١م كما يلى :

أ. أن يتم فحصها بحضور إثنين من أخصائى الوثائق و المكتبات (و يقصد هنا بأخصائى من تم تسكينه للعمل كمكتبى بغض النظر عن مؤهلاته) مع إثبات ذلك فى محضر رسمى للفحص.

ب. أن يدخل المحضر لجنة المكتبة بالكلية لتقييم الأسعار إن لم تتواجد على المواد المهداة أو ترد محددة من جهة الإهداء لتتم الموافقة على ذلك ، هذا و قد جاء فى محضر المكتبات الجامعية المنعقدة يوم الأحد الموافق ١٩٩٢/٤/١٩م أن يحضر الفحص أحد الأساتذة المتخصصون فى المادة العلمية لما تم إهداؤه و ذلك فيما يخص الكتب و الدوريات فقط ، أما الرسائل فإنها تودع كمصوغ للتعيين فى الكلية أو عند منح أحد طلاب البحث درجة الماجستير أو الدكتوراة ، و فيما يلى تفصيل لذلك :

إهداء و إيداع الرسائل الجامعية :

١. إهداء الرسائل ينحصر فى الفئات التى أهدت رسائلها لمكتبات الجامعة سواء كانوا افراداً أو هيئات ، و هم جميعاً لا ينتمون لهذه الكليات بأى صلة سوى نفس التخصص عادة
٢. أما الإيداع فينحصر فى أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم و الباحثين المسجلين لدرجات علمية بهذه الكليات ، حيث يودعون نسخة على الأقل من الرسالة فى المكتبة مقابل منح الدرجة العلمية لهم أو مصوغ للتعين فى الكلية ، و إن كانت مكتبة كلية الحقوق تطلب ثلاثين نسخة من الرسالة الممنوحة بها ، إلى جانب إستهداؤها لنسخ من أبحاث نظام الدبلومات المتبع بها . هذا و بالقرار رقم (٣٢) الصادر عن عمادة كلية الحقوق بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩١م تقرر أن تقوم المكتبة بإهداء نسخة من كل رسالة دكتوراة تناقش بالكلية لأعضاء هيئة التدريس بها.

إهداء الكتب:

يحتل معدل إهداء الكتب المرتبة الثانية بجميع المكتبات محل الدراسة حيث تلقت جميعها إهداءات خلال فترة الدراسة ، و كانت الغالبية العظمى من هذه الإهداءات من جهات أجنبية أو تتبع جهات أجنبية .

الإهداءات من المكتبات محل الدراسة :

لم تهد جميع المكتبات محل الدراسة أى كتب لجهات أخرى فيما عدا كلية الحقوق التى قامت بإهداء بعض الكتب الدراسية القديمة بها و تقدر بعدد (٢٤٠١) كتابا .

إهداء الدوريات :

تمثل الدوريات أكبر نسبة من المواد التى يتم إهداؤها للمكتبات محل الدراسة ، و فى الغالب ما تكون من منشورات جهات إهداء التى إنحصرت فى :

- أ. بعض الجامعات العربية .
- ب. بعض الكليات المناظرة و ذات التخصصات الشبيهة .
- ج. بعض الهيئات و المؤسسات المهمة بأحد التخصصات أو ما شابهها، سواء على المستوى العربى أو المحلى فيما عدا دورية كلية الآداب بجامعة القاهرة حيث يتم الإشتراك فيها بالكلية المناظرة بالجامعة .

التبادل :

لا تعتمد عليه جميع المكتبات محل الدراسة ، و لكنه يوجد على نطاق ضيق و حدود للغاية فى بعضها حيث تقوم مكتبة كلية الحقوق بتبادل الرسائل الجامعية الممنوحة فى الكلية مع الرسائل

الممنوحة فى كليات مناظرة كما يحدث أحيانا فى مكتبة كلية التجارة .

خلاصة القول:

١. يعد الشراء الوسيلة الأولى للاقتناء فى جميع المكتبات .
٢. يلعب الإهداء و الأستهداء و التبادل دورا ثانويا فى هذه المكتبات مما كان لذلك من أثر سىء على الخدمات المقدمة بمكتبات الكليات محل الدراسة ، بحيث عجزت المجموعات فيها عن تلبية كافة إحتياجات المستفيدين منها فى ظل هذا الكم الهائل من المعرفة و التخصصات الموضوعية المتنوعة و الميزانية المحدودة المخصصة لها و الإرتفاع الهائل فى أسعار الأوعية و مشكلات توفير العملة الأجنبية عن شراء كل ما يلبي هذه الإحتياجات .
٣. عجزت المكتبات محل الدراسة عن توفير الوسائل البديلة فى السياسة المتبعة للتزويد بها و التى تتيح لها حل المشكلات التى تواجهها مما دفع المستفيدين منها و خاصة من أعضاء هيئة التدريس و الباحثين إلى اللجوء لمكتبات أخرى تتيح و توفر ما يحتاجون إليه .

وقد عجزت هذه المكتبات عن إتاحة الخدمة لهم بالصورة التي يطلبونها مما كان لذلك من أثر سىء أدى لتدهور مستوى الخدمات المتاحة بهذه المكتبات .

و على ذلك تحتاج هذه المكتبات إلى وضع سياسة محكمة تتيح لها تبادل ما لا تحتاجه من مواد بأخرى يحتاجها الباحثون ، و على سبيل المثال يتكدس مخزن مكتبة كلية التجارة بالكتب الدراسية التي يمكن تبادلها مع مكتبات أخرى مناظرة ببعض المواد التي تخدم المستفيدين منها خاصة بعدما تبين تردد جميع أعضاء هيئة التدريس و الباحثون في هذه المكتبات على مكتبات أخرى بعدما عجزت مكتبة الكلية عن تلبية هذه الإحتياجات .

ولا سبيل أمام هذه المكتبات لتلافى ثغرات السياسة الحالية المتبعة في التوريد سوى التنسيق بين المكتبات المختلفة المناظرة في التخصص عن طريق شبكة للمكتبات الجامعية يمكن من خلالها تلبية الإحتياجات المتنوعة للمستفيدين بعدما عجزت هذه المكتبات عن ذلك .

الفصل الثالث

تنظيم المجموعات و حفظها

أولا العمليات الفنية:

المكتبة بلا عمليات فنية كبلد بلا خريطة تحدد معالمه ، فلا قيمة لأى مكتبة تخلو من أى من أشكال العمليات الفنية المختلفة ، حيث تتولى الإعداد و التجهيز للإوعية تمهيدا لعرضها على جمهور المستفيدين .

هذا و تشمل العمليات الفنية الإعداد للفهارس على اختلاف أنواعها و أشكالها و نظم التصنيف المختلفة و ما تعده المكتبة من كشافات و مستخلصات ...، و من هنا جاء إهتمام كل المؤسسات و الجمعيات المكتبية بذلك من حيث الإهتمام بتوفير المساعدة الفعالة و ذات التأثير الإيجابى عن كيفية إستخدام المكتبة و تقديم المساعدات اللازمة للوصول لأماكن وجود المواد و المعلومات التى تحتويها لخدمة أغراض الدراسة و البحث العلمى ، مع توفير و تنظيم المجموعات من الكتب و المواد غير الكتب لكى تخدم المكتبة المستفيدين منها.

و قد وجد أن المكتبات محل الدراسة تتبع الفهرسة وفق موجز القواعد الأنجلو أمريكية فى طبعتها الثانية ، و التصنيف وفق خطة ديوى العشرى فى طبعته (١٨) و قوائم الرفوف ، و يختلف ذلك من مكتبة لأخرى فى المكتبات العينة.

و تبين من دراسة الوضع فى جميع المكتبات العينة أنها جميعا تعاني قصورا فى أسلوب أداء العمليات الفنية المتبع حيث لا تفهرس و لا تصنف الرسائل الجامعية و الدوريات و المواد المرجعية فى جميع المكتبات ، كما أن الفهارس فى حالة وجودها لا تحقق الهدف منها كرابط بين المستفيد و الوعاء بعدما إفتقدت الإكتمال و الحداثة و الإعداد الجيد للبطاقات و الدقة فى صفها ووجود أى مصطلحات تربط بين الأوعية و إهتمامات المستفيدين خاصة حديثى العهد منهم بالحياة الأكاديمية كطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، حيث أن الوصول المباشر للأوعية لابد و أن يهىء له بفهارس جيدة تساعد على ذلك .

و قد وردت العمليات الفنية فى مواضع عدة فى لائحة مكتبات جامعة طنطا كما يلى :

- فى مادة (٤) منها " أن من إختصاصات قسم مكتبات الكليات بإدارة المكتبات بالجامعة إعداد فهرس موحد للدوريات و فهارس موحدة للمكتبات و معاونة مكتبات الكليات فى مراجعة و تنسيق بطاقات الفهارس و طبعها مع جمع بيانات الدوريات فى مكتبات الجامعة و مراجعتها و دراسة النظم المتبعة فى تصنيف المكتبات و تحديد النظام الذى يسير وفقه تصنيف المقتنيات ."

♦ فى مادة (٢) من الباب الخامس " يتم تصنيف كتب المكتبة و موادها طبقا لنظام ديوى المعدل مع تنظيم المواد بما يمكن من الإنتفاع بها فى أقصر وقت و بأقل جهد و يعتمد ذلك على خطة واضحة المعالم و مسجلة على أن يكون بالمكتبة فهرس بطاقى منظم لجميع المواد يشمل البطاقات للمؤلف و العنوان و الموضوع و فهرس يمثل الكتب على الرفوف للإستعانة به فى عمليات الجرد على أن ترسل كل مكتبة نسخا من البطاقات الرئيسية بهدف إعداد الفهرس الموحد ."

♦ و قد وردت كل المواد السابقة فى اللائحة المعدلة التى جارى العمل بها بداية من العام الجامع ١٩٩٦/٩٥م تحت البنود التالية : مادة (٤) الباب الثانى ، و مادة (٥) ، و بند (ب) من المادة (٦) من الباب الرابع ، بند (١) من مادة (٥) من الباب الخامس ، كما ورد فى مادة (٤) منها متابعة ما يصدر من النظم الحديثة فى أعمال الفهرسة الوصفية و الموضوعية ، فى نفس الوقت الذى لا توجد فيه أى فهرس موضوعية بالمكتبات محل الدراسة .

وقد ظهرت الفهارس المحسبة فى مكتبة كلية الآداب و إن كان وجودها فى باقى المكتبات العينة ما زال غير مكتمل رغم أنها توفر الوقت و الجهد للمستفيد و للمكتبة فى

نفس الوقت ، كما أنها تسهل إعداد البطاقات الإضافية للوعاء بأقل مجهود و تكلفة و تقلل من الوقت المستغرق فى البحث ، و يمكن بسهولة التحكم فى مخرجاته إلى جانب أنه يوفر تكلفة الصيانة الدورية للفهارس البطاقية و يسهم فى إعداد فهرس موحد يساعد فى تحديد المواد بغض النظر عن شكلها أو مكان تواجدها سواء تحت المؤلف أو العنوان أو الموضوع ، بحيث يعطى بيانات بيبليوجرافية كاملة عن جميع المقتنيات بالمكتبة . و يمكن لهذه المكتبات عن طريق شبكة المكتبات الجامعية مركزة العمليات الفنية فى كل مجال فتفهرس الدورية أو الكتاب على سبيل المثال مرة واحدة .

ثانياً تسجيل و حفظ و أمن المجموعات :

(١) تسجيل المجموعات :

يتم تسجيل كافة أشكال المجموعات فى المكتبات محل الدراسة فيما يسم بسجلات العهدة ، و هى عبارة عن سجلات دفترية كبيرة الحجم تستخدم لتسجيل الأوعية بمجرد ورودها للمكتبة و قبلما تجرى لها العمليات الفنية كخطوة لإثبات مالكية المكتبة لها.

يدون فى هذه السجلات البيانات التالية عن كل وعاء
غالباً : المؤلف و العنوان و العناوين الأخرى و بيانات الطبعة و
النشر و المجلدات و الصفحات و الأجزاء و مصدر الحصول
عليها و الثمن و تاريخ ورودها للمكتبة مع خانة تترك
للملاحظات يدون بها ما تم إسقاطه من العهدة .

يضبط هذا السجل الرصيد و يساعد فى التعرف على
أوجه القصور و الثغرات فى سياسة الإقتناء بالمكتبة ، كما أنه
يسهل الجرد و ضبط العهدة ، لهذا فإن هذه السجلات تقسم وفقاً
لشكل الوعاء أو لغته فى المكتبات محل الدراسة كما يلى :

- سجلات للكتب العربية.
- سجلات للكتب الأجنبية.
- سجلات للدوريات العربية.
- سجلات للدوريات الأجنبية.
- سجلات للرسائل الجامعية.

بحيث تدون الأوعية فى كل من هذه السجلات وفقاً لتسلسل
ورودها للمكتبة ، و تدون الدورية الواحدة أكثر من مرة وفقاً
لتسلسل ورود أعدادها ، كما يدون العنوان الواحد أكثر من
مرة بعدد نسخه ، و تدون أجزائه و كأن كلا منها عنواناً
مستقلاً ، و من هنا كانت الصعوبة فى الحصر الدقيق لعناوين

الكتب العربية و الأجنبية فى هذه المكتبات نظرا لضخامتها
فكانت أعداد العناوين تقريبية ..

(٢) حفظ المجموعات :

المجموعات فى المكتبات محل الدراسة غير منظمة ،
و ذلك لأن العاملين بها يتركون عملية إرجاع الأوعية على
الأرفف للمستفيدين مما يسهم بدور كبير فى الإخلال بالنظام
العام للمكتبة ، هذا إلى جانب عدم وجود الفهارس الكاملة وعدم
إلمام العاملين بالموجود على الأرفف منها .

و قد تبين صعوبة الإفادة من الكثير من الأوعية
الموجودة بالمكتبات محل الدراسة إما لعدم وجود المطلوب منها
فى المكتبة أو لعدم تنظيمها وعشوائية ترتيبها و عدم وجود أداة
منظمة و دقيقة للتعريف بها، أو لأنها قديمة و معلوماتها غير
مستخدمة أو لسلسلة طويلة من الإجراءات التى تسبق الإفادة
منها، و قد انعكس هذا بالسلب على الخدمات المقدمة فى هذه
المكتبات حيث قلت نسبة الإفادة منها و درجة فاعليتها.

و بناء على ذلك فعلى المكتبات محل الدراسة مراعاة
ما يلى :

١. الإهتمام بتنظيم الأوعية المختلفة بها و توفير الأدوات
المناسبة لذلك من فهارس...

٢. إتاحة الأوعية التي يحتاجها المستفيدين من كتب و دوريات ، مع توفير كافة الرسائل الجامعية فى مجال كل كلية بالتبادل مع هذه الكليات .
٣. إيداع خمس نسخ من كل كتاب دراسى لأحد الأساتذة مجاناً فى المكتبة كإلزام و مساعدة للطلاب و مساهمة فى تزويد المكتبة من ناحية أخرى.
٤. سد النقص فى ميزانية الدوريات عن طريق خصم نسبة (١%) من مرتب أعضاء هيئة التدريس ، و يكون ذلك إجبارى و يعطى لصاحبه حق الإطلاع و مراقبة الشراء و الاختيار لما يريد من دوريات .

(٣) أمن و صيانة المجموعات:

يقصد بأمن المجموعات حمايتها من أى أخطار تتهددها سواء كانت بشرية كالسرقة أو التمزيق أو التلف ... ، أو أخطار طبيعية كمياه الأمطار و الرطوبة و ضوء الشمس القوى ، أو أخطار ناتجة عن الإهمال كالحريق الناتج عن الماس أو التدخين أو العرق الناتج عن الصرف الصحى ...

هذا و يعد أمن المجموعات مسئولية جماعية للعاملين بالمكتبة مشاركة مع المستفيدين على إعتبار أن المجموعات هى

الأداة الرئيسية للعمل و الإفادة بالمكتبة ، و فيما يلي تفصيل لذلك
فى المكتبات محل الدراسة :

(١) الأخطار البشرية التى تهدد المجموعات:

جميع الضوابط التى تحكم ذلك فى المكتبات محل
الدراسة ما زالت بدائية و تأخذ صورة مراقب القاعة الذى
يخلق جوا عدائيا بين المكتبة و المستفيدين منها لأنه يضعهم
تحت المراقبة و دوره يقتصر فقط على مراقبة حركة الدخول
و الخروج دون أى دور إيجابى فى حماية المجموعات من
التمزق و هى فى أيدى المستفيدين .

(٢) الأخطار الطبيعية :

تهدد الأخطار الطبيعية و المتمثلة فى سوء التهوية
و الرطوبة جميع المكتبات محل الدراسة خاصة مخازن
المجموعات فى مكتبة كلية التجارة على وجه الخصوص .

(٣) الأخطار الناتجة عن الإهمال:

جميع المكتبات محل الدراسة بها طفايات حريق
فقط كاجراء أمنى ، و على ذلك فإن مجموعات المكتبات محل
الدراسة فى غير مأمن من كل هذه الأخطار التى يمكن و أن
تصيبها بالضرر فى أى وقت حيث أن لذلك أثر سىء فى نفوس
بعض المستفيدين خاصة من جمهور المطلعين داخل اقاعة ، لأن

إحساسهم بأنهم مراقبون يقلل من درجة تركيزهم فيما يقرأون ، كما أن المستفيد عندما يجد الأوعية سليمة و فى حالة جيدة سيزيد هذا من ثقته فى التعامل مع الوعاء بدلا من إحجامه عن الإفادة منه لخشيته من إتهامه بالإهمال فى التعامل مع الوعاء و ما قد يترتب بناء على ذلك .

لهذا فلا بد من مراعاة ما يلى :

١. إستبدال مراقب القاعة بصورته السيئة الموجودة حاليا بطرق ووسائل أحدث و أفضل لا تقلل من حجم الثقة المتبادلة بين المستفيد و المكتبة و العكس ، و ذلك بالإعتماد على الكاميرات التليفزيونية ، أو تطوير الصورة الحالية لمراقب القاعة فيؤدي عمله دون أن يشعر المستفيد بأنه مراقب.
٢. الإستعانة بأجهزة التكيف لضبط معدلات الرطوبة فيها صيفا و شتاء خاصة و أن هذه الأجهزة موجودة فى العديد من الأقسام العلمية و بعض الجهات الإدارية بالكليات محل الدراسة.
٣. تزويد المكتبات بأجهزة إنذار لتنبه كل من العاملين و المستفيدين معا بأى خطر عند وقوعها ، و من ثم يمكنهم

الإستعداد لمواجهة مثل هذه المواقف المحتملة الحدوث فى أى وقت كالحرائق .

٤. العدد الموجود فى المكتبات محل الدراسة من طفايات للحرائق غير كافى ولا متكافىء مع حجم المكتبات ولا عدد القاعات فى كل منها ، هذا إلى جانب أن العديد من العاملين و المستفيدين يجهلون كيفية التعامل معها وقت حدوث أى خطر ، كما أنها مهمة و قديمة ولا يسهل الوصول إليها فى بعض هذه المكتبات.

٥. أهمية حماية المجموعات من الأخطار البشرية الناتجة عن سوء الإستعمال و كثرته ، فتجرى عمليات الصيانة الدورية للمجموعات بصفة منتظمة خاصة للأعداد المسلسلة منها . وقد وردت الصيانة فى لائحة مكتبات جامعة طنطا فى المواضع التالية :

♦ الباب السابع مادة (٢٣) بند (١) من لائحة مكتبات جامعة طنطا : " بأن تجمع أعداد المجلات التى تخدم نوع الدراسة بالكلية فى مجلدات سنوية أو نصف سنوية حسب خطة المكتبة و تشطب من دفتر الدوريات لتضاف إلى دفتر اليومية حسب ما تقضى به التعليمات و تعامل بعد تجليدها معاملة المراجع ."

♦ المادة (٢) بند (ج) من اللائحة المعدلة لمكتبة كلية الآداب و التي تم إقرارها بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ م : "بأن من إختصاصات لجنة المكتبة بالكلية بحث توزيع الإعتمادات المخصصة للمكتبة بالميزانية على الأقسام العلمية و تجهيزات المكتبة و صيانة الكتب."

هذا و تؤخذ بعض المآخذ على النظام المتبع فى الصيانة بالمكتبات محل الدراسة نوجز أبرزها فيما يلى :

١. هناك العديد من الكتب فى المكتبات محل الدراسة فى حاجة للترميم العاجل فالأوراق ممزقة و الأغلفة منفصلة و مهلهلة من كثرة الإستخدام.

٢. لم يطبق نص اللائحة السابق الإشارة إليه فى إثنين من المكتبات محل الدراسة ، فبعض الدوريات فى مكتبة كلية الحقوق و كل دوريات مكتبة كلية الآداب غير مجلدة.

لهذا فلا بد من مراعاة ما يلى :

- أ. أن تبدأ عمليات الصيانة قبل وضع الأوعية الجديدة على الأرفف بحيث تجلد بعد فهرستها و تصنيفها مباشرة.
- ب. إرشاد و توعية المستفيدين إلى كيفية التعامل السليم مع الوعاء و خاصة الأوعية الضخمة كالرسائل الجامعية و الأوعية المرجعية و المواد القديمة ، التراثية .

ج. حماية الأوعية من أكوام الأتربة و المخلفات الأخرى التى تتكدس عليها فى بعض المكتبات محل الدراسة.

وذلك لأن هذه العوامل تؤثر فى مدى إفادة المستفيدين من الخدمات المقدمة لتأثير ذلك السلبى فى حالات الإهمال و الإغفال ، و لتأثيرها الإيجابى فى حالات الإهتمام و الصيانة و أمن الأوعية ، و على طبيعة العلاقة ما بين المستفيد و الوعاء ، ففى حالات الإيجاب تعد من العوامل المشجعة و المحفزة للإقبال على المكتبة ، و فى حالات السلب تعد من العوامل المنفرة من المكتبة.

الباب الثالث

الخدمات

الفصل الأول

الإرشاد و التوجيه و التدريب

تعد المكتبة مصدرا رئيسيا للتعلم و مقرا لينابيع المعرفة و خلاصة الفكر الإنساني ، حيث تمثل حلقة الوصل بين الجوانب المختلفة للمعرفة و تقدم المفتاح لحل ما يواجهه المستفيد من مشكلات ، كما تتيح التحديث المستمر لمعارفه .

هذا و ينبع الدور التعليمي للمكتبة من خلال :

١ . ما توفره للمستفيدين منها من برامج متنوعة للإرشاد و التوجيه و التوعية .

٢ . ما يبذله بعض العاملين في هذا الشأن من جهود ، على اعتبار أن توفير عناصر الجذب لها مسؤولية أولى لهم بالدعاية و الترويج لما تقدم و لما تنوى أن تقدم من خدمات لتصل لأكبر عدد ممكن من جمهور المستفيدين منها خاصة و أن المستفيد يحتاج في بداية تردده على المكتبة لمن يرشده و يعاونه في الوصول لما يريد منها .

لهذا فقد أوصت منظمة اليونسكو بإدخال برامج تتضمن تعليم طرق إستخدام المكتبة و التعامل مع أوعية المعلومات بهدف توفير وقت و جهد القارئ ، حيث أن القراء لا يتساوون في طريقة تعاملهم مع المكتبة و على سبيل المثال :

- أ. هناك العديد منهم لا يعرف كيف يستخدم الفهارس أو يبحث في الببليوجرافيات.
- ب. هناك العديد منهم يبحث تحت أى تقسيم ليدوى عن ما يريد من أوعية ...

أهمية البرامج الإرشادية:

تكمن أهمية هذه البرامج فى أنها:

١. تعتبر من أكثر الطرق تأثيراً على جمهور المستفيدين المحتملين من غير المترددين على المكتبة فى تعريفهم بما يقدم لهم من خدمات ، و من ثم يمكنهم الاستفادة منها.
٢. تزود المستفيد بمهارة الإستخدام الوظيفى لأوعية المعلومات بالمكتبة ، و من ثم تزوده بالقدرة على التوجه المباشر لما يحتاجه فى حل مشكلات حياته الطارئة.
٣. تساعد على الاستفادة من كافة الأوعية الموجودة فى المكتبة بصفة مستمرة ، حيث أن طلب المساعدة من العاملين لا يكون متاحاً فى كل الأوقات مما يجعل العديد من المواد فى المكتبة مجهولة لجمهور المستفيدين.
٤. تعفى بعض المستفيدين ذوى الطبيعة النفسية الخاصة ممن يفضلون البحث بأنفسهم عما يريدون دون مساعدة من الحرج الذى يجدونه عند طلب العون من المكتبة.

٥. تحقق الرضاء النفسى للمستفيد لنجاحه فى الحصول على ما يريد دون عون من أحد و تزيد من فرصته فى الوصول لما يريد و التعرف على ما لا يريد.
٦. توفر من وقت العاملين فى المكتبة فى الرد على أسئلة المستفيدين الروتينية المتكررة و المتشابهة بعدما توصل المستفيدون لكيفية الوصول لما يريدون بأنفسهم.
٧. تخلق جوا من الثقة المتبادلة بين المستفيد و المكتبة و موظفيها.

أهداف البرامج الإرشادية:

- لتحقيق أهداف البرامج الإرشادية ينبغى الحرص على تنفيذها بدقة و بصورة منظمة حتى تحقق أعلى إفادة منها ، و من هذه الأهداف:
١. تعريف المستفيد الجديد بالمكتبة لأن جهل المستفيد بها يعد من أهم أسباب إعاقة إفادته منها.
٢. تزويد المستفيد بالمهارة و الخبرة فى الوصول و التعامل مع أوعية المعلومات الموجودة فى المكتبة على اختلاف أشكالها و فئاتها مما يدعم علاقة المستفيد بالمكتبة و موظفيها.

٣. تطوير قدرات المستفيد خارج نطاق المقررات الدراسية و البحثية بحيث يصبحو منتجين و فيعطون خلاصة خبرتهم فى التعامل مع المكتبة لغيرهم من المستفيدين الآخرين.

أنماط و طرق تقديم خدمة الإرشاد و التوجيه :

تأخذ الخدمة الأنماط التالية:

أولا نمط يقدم داخل برنامج دراسى:

يقدم هذا النمط للمستفيد فى إطار مقرر دراسى معين ، و عادة ما يقدم لطلاب المرحلة الجامعية الأولى و لطلاب الدراسات العليا أحيانا و يأخذ أحد إتجاهين :

١. إجبارى كمادة مستقلة داخل المنهج الدراسى يلزم الطلاب بدراستها و يؤدى أولا الطلاب فيه إمتحان. و من المفضل أن يكون هذا البرنامج شرط للتخرج لأنه سيكون محل إهتمام لجميع طلاب المرحلة الجامعية الأولى على الإطلاق ، أما فى حالة عدم إشتراط الحصول عليه كأحد مصوغات التخرج فقد يهمله الطلاب و يعتبرونه عبئا عليهم و من ثم لا يحقق الهدف منه ، فالطلاب لا يهتمون عادة إلا بما يرتبط بمقررات و مناهج دراسية ترتبط بالنجاح و الرسوب كأعمال السنة مثلا.

٢. إختياري يحق لطلاب المرحلة الجامعية الأولى إختيار دراستها من عدمه و من ثم لا يؤدون فيها إمتحان. هذا و يفضل الإتجاه الأول لضمان الجدية و الفائدة معا ، فيعطى طلاب المرحلة الجامعية الأولى مقررا دراسيا كمادة رسوب و نجاح فى الفرقة الأولى بالكلية ، بحيث يتراوح ما بين (١-٦) ساعات فى الإسبوع فيما يصل إلى (٢٠) ساعة و لا يقل عن (١٢) ساعة فى الفصل الدراسى الواحد.

ثانيا:نمط يقدم خارج البرنامج الدراسى:

يقدم للمستفيد بغض النظر عن فنته سواء كان طالب مرحلة جامعية أولى أو طالب دراسات عليا أو عضو هيئة تدريس أو موظف أو من غير هؤلاء ، و من أشكال هذا النمط :

(١) **اللوحات :** و هى أما إرشادية أو إعلانية :

أ. اللوحات الإرشادية : و تضعها المكتبة لإرشاد الرواد لكيفية الإفادة من مجموعاتها و خدماتها مثال كيفية إستخدام القهارس و أنواعها و الإفادة من الخدمات التى تقدمها.

ب. اللوحات الإعلانية : و هى لوحات موجهة تهدف لإعلام المستفيد بشئ ما كأحدث ما وصل إلى المكتبة من

مجموعات ، أو ما تتوى عقده من مؤتمرات أو مسابقات أو ندوات أو عرض لأهم ما حدث بالكلية أو المكتبة أو على الساحة العامة ككل.

و هذه اللوحات دائما معلوماتها فى تغير مستمر و تحوى كل ما هو جديد و حديث ، و من المهم أن تكون بالقرب من المدخل الرئيسى للمكتبة أو فى مكان يراه جميع المترددين عليها ، و بهدف إعلامهم بها دون سعى من جانبهم.

(٢) المطبوعات: و تأخذ الأشكال التالية:

- أ. دليل المكتبة : و هو عبارة عن دليل تعده المكتبة ليعرض تنظيمها مع تركيز خاص على ما تقدم من خدمات ، و من الممكن أن يضم ساعات فتح المكتبة و العاملين فيها و مهام كل منهم ، لهذا فهو بمثابة مرشد للمستفيدين منها.
- ب. نشرة المكتبة : و هى عبارة عن نشرة تصدرها المكتبة و تبين سياستها و لوائحها و نظم إستخدامها ، و تصدر بصفة دورية منتظمة حاملة كل تغير فى المكتبة مع البيانات البليوجرافية الكاملة لكل ما يستجد من أوعية جديدة بها، و تهدف لتوصيل المعلومات المتعلقة بمجالات إهتمام المستفيدين لأكبر عدد ممكن منهم.

ج. التقرير السنوى للمكتبة: و يتضمن إنجازات و أنشطة المكتبة فى خلال عام كامل ، و يراعى فيه سهولة الإسلوب و الشمول و ذلك لتيسير قراءته.

(٣) المعارض:

و تقام عادة إما فى المكان المخصص لها بالمكتبة أو فى مدخلها أو بالقرب منها، و قد تعرض الخدمات أو تقدم إرشادات عامة أو أوعية المعلومات على إختلاف فئاتها ، و لابد من توفير عناصر الجذب فى هذه المعارض سواء من حيث مضمونه أو مظهره ، بحيث تتغير المعروضات من وقت لآخر حتى تلفت الأنظار إليه أو يتغير تنظيم المعروضات به كأضعف الإيمان .

(٤) المواد السمعية و البصرية:

و تستخدم فى تعلم إستخدام المكتبة سواء عن طريق شرائط الكاسيت أو الفيديو أو الأفلام أو الدوائر التلفزيونية المغلقة... و من مزايا هذا الشكل أنه يوفر من وقت العاملين و يتيح للمستفيد فرصة التعرف على إستخدام المكتبة أكثر من مرة فى نفس اليوم أو فى أى وقت يريد ، و على المكتبة توفير ميزانية شراء الأجهزة و مكان وضعها بحيث لا تقل سعته عن مائة

شخصاً ، و يعين مسئول عنها لإتاحة فرصة تعليم إستعمال هذه الأجهزة أو تشغيلها لمن يريد فى أى وقت.

(٥) الجولات الموجهة:

و يقوم بها مجموعة من المستفيدين بمصاحبة أحد العاملين بالمكتبة لتعريفهم بها و تعليمهم كيفية الإفادة منها ، و قد تكون مجرد مرور عابر أو زيارات متأنية مصحوبة ببعض الوسائل الإرشادية كالمحاضرات أو الأدلة ، و فى العادة توجه للطلبة المستجدين فى بداية العام الدراسى .
و يؤخذ على هذا النمط أنه يوجه للطلاب قبل إدراك أهمية المكتبة بالنسبة لهم ، لهذا يفضل عليها الشكلا التالى:

١. التعليم الفردى:

و فيه تكون العلاقة مباشرة بين مستفيد ما أو عدد ضئيل من المستفيدين و المكتبة شرط أن يكون المكتبى مستعداً للمعاونة فى كافة الأوقات ، و فى نفس الوقت متفهم لإحتياجات المستفيد و يكون لدى الطالب وعى بالحاجة للتعليم فيسعى لطلب المعاونة.

٢. التعليم بالمثل:

و يعتمد على قيام المكتبى بالإستخدام الفعلى و الإفادة من المكتبة أمام المستفيد الذى يحاكيه مرة أخرى.

(٦) اللقاءات:

تتمثل فى إعطاء عدد من المحاضرات لمجموع من المستفيدين بحيث تتراوح ما بين (١-٨) محاضرة للمستفيد ، و من أشكالها المحاضرات الموجهة و الندوات ... هذا ومن المهم أن تتراوح بجولة مثلا لأنها بمفردها عرضة للنسيان ، على ألا يتجاوز عدد الحاضرين حد معين ، وعلى أن يعطوا موجزا مطبوعا يرجع إليه عند الحاجة مع تطبيق عملى على كيفية إستخدام المكتبة فى البحث عن شىء ما بهدف معرفة أثر هذه المحاضرات على درجة إفادة المستفيد من المكتبة.

إختيار النمط المناسب لإرشاد و توجيه و تدريب المستفيدين:

على المكتبة إختيار الشكل المناسب الذى يتكافأ مع الأهداف المرجو تحقيقها و ذلك بوضع النقاط التالية فى الإعتبار:

١. أعداد المستفيدين من كل فئة سواء أعضاء هيئة التدريس أو الباحثون أو طلاب المرحلة الجامعية الأولى أو آخرون ...
٢. الأوعية على إختلاف فئاتها و الطريقة المتبعة فى تنظيمها بالمكتبة.
٣. المحتوى الموضوعى للأوعية من كل فئة.
٤. أعداد العاملين بالمكتبة و مهاراتهم المكتبية.

٥. الوقت المتاح للعاملين لتأدية هذه الخدمة.

٦. طبيعة الخدمات المقدمة بالمكتبة.

هذا و من المهم عدم تطبيق النمط المختار و كأنه شىء مسلم به ، بل يجب و أن يخضع للتطوير و التعديل كل فترة بصفة دورية مراعاة للتغيرات التى تطرأ على المكتبة و المستفيدين منها و العاملين بها و لكى تحقق المكتبة أهدافها بإيجابية ، و يمكن للمستفيدين تلبية كافة إحتياجاتهم بأنفسهم من المكتبة خاصة أن الكثير منهم عادة ما تعتمد على الخبرات السابقة سواء للزملاء أو للأساتذة ، و من ثم تؤخذ إنطباعات متراكمة على خبرات سابقة سواء كانت سلبية أو إيجابية.

مضمون البرامج الإرشادية:

يتوقف نجاح هذه البرامج على الصلة بين مضمونها الموضوعى و الأهداف التى تسعى المكتبة لتحقيقها ، و ليست هناك من أهداف للمكتبة سوى تلبية إحتياجات المستفيدين ، لهذا فمن الضرورى أن تتضمن هذه البرامج المكتبية من حيث المدخلات و التجهيزات ثم المخرجات بحيث تغطى النقاط التالية:

١. أهمية المكتبة و أهدافها و آداب إرتيادها و واجبات القارئ و حقوقه و نظام العمل بها ...

٢. العاملون بها و مهام كل منهم و مقر وجوده بالمكتبة.
٣. أوعية المعلومات الموجودة على إختلاف فئاتها و الإطار الموضوعى الذى تدور حوله.
٤. الطرق المتبعة فى تنظيم الأوعية بالمكتبة ، مع الحديث عن كل منها و خاصة تلك التى يتعامل معها المستفيد كالفهارس مثلا ، حيث يتعرف على الأنواع الموجودة منها بالمكتبة و كيفية إستخدامها ثم كيفية حصوله على الوعاء الذى يريده و هل يتجه للأرفف أم للمكتبى مثلا.
٥. الخدمات التى تقدمها المكتبة و شروط الإفادة من كل منها ثم طرق الإفادة منها بعد ذلك .

المستفيدون من البرامج الإرشادية :

تقدم لجميع المستفيدين من المكتبة سواء من داخل الكلية أو من خارجها فاعليون أو محتملون و خاصة الفاعليون ، لأن من شأن هذه البرامج أن ترفع نسبة الوعى لديهم و من ثم نسبة الإفادة و بذلك تقدم الخدمة للفئات التالية:

- أ. أعضاء هيئة التدريس.
- ب. طلاب الدراسات العليا.
- ج. طلاب المرحلة الجامعية الأولى.
- د. الموظفين.

هـ. الفئات من الخارج.

و على وجه الأخص لأعضاء هيئة التدريس و الطلاب ، لأن نجاح هذه البرامج و جدواها يخلق جسرا من التعاون فيما بينهما ، و يعد طريقا لتعليم الطلاب هذه البرامج و زيادة قابليتهم للتعامل معها و اففاده من موارد المكتبة خاصة مع سياسة التوسع فى قبول الطلاب و الذى أتاح الفرصة للعديد من ذوى الإمكانيات المحدودة فى الإلتحاق بالجامعات ممن تؤهلهم قدراتهم لذلك.

تكون هذه البرامج أكثر فاعلية إذا ما تيقن المستفيدون على إختلاف فئاتهم أن إستعمالهم و إفادتهم من المكتبة يتطلب بعض الإرشادات التى يتعلمونها من خلال هذه البرامج الإرشادية ، و من ثم يقبلون عليها بدافع رفع مستوى الإفاده من المكتبة.

مسئولية تقديم البرامج الإرشادية:

يتولى تقديم هذه البرامج من لديه الإدراك التام بالمكتبة ، و المهارة الكافية فى نقل صوتها للمستفيدين ، و لن يكون هناك أفضل من المكتبى المهنى المؤهل للتدريس لأنه أولى العاملين بتعليم إستعمال المكتبة و الإفاده منها و أول من سيسفر منه المستفيدون الجدد.

أوقات تقديم البرامج الإرشادية:

إختيار التوقيت المناسب لتقديم الخدمة يعد عنصرا فعالا لنجاحها ، لهذا فمن الأهمية عند تحديده مراعاة النقاط التالية :

١. مدى إستعداد المستفيدين لتلقى هذه البرامج.
٢. مدى إستعداد المكتبة لتقديمها من حيث وفرة الأدوات و المكان .
٣. مدى إستعداد المكتبة لتقديمها من حيث المهارات و التأهيل.

و تفاعل هذه العناصر معا و إمتزاجها يعد عنصرا رئيسيا لنجاح الخدمة و تحقيق الهدف منها ، و على ذلك فإن أنسب الأوقات لتعليم هذه البرامج عندما يكون المستفيد فى حاجة لإستعمال المكتبة ، حيث سيكون لديه الدافع القوى للتعرف على الأوعية الموجودة و التى تلبي إحتياجاته. و يؤخذ على التوقيت المقترح ما يلى :

١. لن يطلب تعلم هذه البرامج إلا المستفيدين الفعليين فقط.
٢. يمنع الحرج العديد من المستفيدين الفعليين من سؤال المكتبة ، و أحيانا قد يتركون المكتبة دون إفادة .
٣. بعض المستفيدين ياجأون للزملاء ، و ممن ثم تتأثر إنطباعاتهم عن المكتبة بإنطباع هؤلاء الذى قد يكون سلبيا.

٤. ستفقد المكتبة جذب نسبة من المستفيدين المحتملين للمكتبة كمستفيدين فعليين.

لهذا يفضل تحديد أوقات محددة لتقديم خدمة الإرشاد ، لأنه ربما يدفع الفضول البعض لحضور بعض هذه البرامج ، و من ثم يؤثر ذلك في تغيير نظرهم للمكتبة و تظفر المكتبة بمستفيد جديد ، على أن يراعى فئة المستفيد كما يلي :

١. تكون هذه البرامج بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس عند التعيين فى الكلية إذا ما كان من غير معاونى هيئة التدريس.
٢. الباحثون أفضل وقت لتعليمهم عند بداية التسجيل للدرجات العلمية التى يرغبون الحصول عليها ، وفى حالة الباحث الممتد الذى سجل للتمهيدى مثلا و ينوى التسجيل لدرجات أخرى يكفى حصوله عليها مرة واحدة على أن يكون هذا من متطلبات إنهاء إجراءات التسجيل و الحصول على المؤهل.
٣. يعتبر بداية العام الدراسى هو أفضل وقت لتعليم طلاب المرحلة الجامعية الأولى كيفية إستخدام المكتبة و الإفادة من أنشطتها المختلفة و ما تقدم من خدمات ، و يفضل أن ترتبط هذه البرامج مثلا بإستخراج الكارنيه أو بأعمال السنة فى إحدى المواد المقررة على طلاب هذه الفرق.

و بإستعراض لأنماط تقديم الخدمة فى المكتبات محل الدراسة تبين أنه لا يوجد أى شكل من أشكال تقديم الخدمة فى هذه المكتبات بإستثناء بعض الإعلانات التى تعلق للمستفيدين خارج المكتبة للإشارة لوجود كتاب دراسى معين أو لتحديد أيام الإعارة الخارجية لكل فرقة أو قسم أو الإرشاد لمكان وجود الأوعية ككل فى قطاع موضوعى معين دون تحديد للوعاء أو الإشارة لمكان وجود شكل ما من الأوعية و فى الغالب ما يتم ذلك و الموظف قابع فى مكانه .

و قد أكدت إجابات عينة المستفيدين على الإستبيان ذلك حيث تبين أن :

١. يرضى جملة أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم عن مستوى تقديم خدمة الإرشاد و التوجيه المقدمة بمكتبة كليتهم ، و يعود هذا لتمييز هذه الفئة وفق الحدود المتاحة للإرشاد فى كل مكتبة.

٢. يرى الباحثون من الخارج تدنى مستوى تقديم خدمة الإرشاد و التوجيه و تقاعس العاملين فى المكتبات عن تقديمها بشكل أفضل.

٣. تشكو الغالبية العظمى من الطلاب من تدنى مستوى تقديم الخدمة و تهاون العاملين فى أداء أدوارهم بالمكتبة رغم أن

المقياس الحقيقي لأداء المكتبة ينبغي أن يقاس بمستوى أداؤها للطلاب .

تبين مما سبق أن ما ينفق على المكتبة من مبالغ طائلة لا يتناسب مع قدر إفادة المستفيدين من المكتبة ، إلى جانب أنه يعد إشارة لضعف الدور الذى تؤديه المكتبة فى الحرم الجامعى ، فالغالبية العظمى من إجابات المستفيدين على الاستبيان لا ترضى عن أسلوب المكتبة فى تقديم الخدمة ، فلا توجد لوحات إرشادية إطلاقاً فى بعض المكتبات ، و فى بعضها الآخر تقتصر هذه اللوحات على المطالبة بحفظ الهدوء .

و قد طالب المستفيدون من أعضاء هيئة التدريس أهمية الإجابة الفورية على إستفساراتهم لأن خير التعلم ما إحتاج إليه المتعلم ، إلى جانب الإستعانة باللوحات الإرشادية على أن توضع فى مكان واضح و تكون منظمة و منسقة فى إخراجها مع وجود محاضرات لتحسين مستوى أداء المكتبة على أن يتولاها موظف من المكتبة ، و فضل العديد منهم عدم التقيد بوقت معين لتقديم الخدمة فقد لا يجدون فراغا لحضور مثل هذه البرامج فى مواعيدها المحددة من قبل المكتبة.

فضل الباحثون المحاضرات الإسبوعية لكافة المترددين على المكتبة ثم طبع خلاصة هذه المحاضرات و توزيعها على جمهور المستفيدين الآخرين بالمكتبة ، و فضل بعضهم الآخر وجود اللوحات الإرشادية التي توضع في مدخل المكتبة و ترشد لكافة ما يمكن أن يسأل عنه المستفيد ، إلى جانب اللقاءات الدورية معهم خاصة في بداية العام الدراسي إضافة لنشرات و أدلة تبين كيفية إستخدام المكتبة .

على حين لم يتفق طلاب المرحلة الجامعية الأولى على نمط محدد يفضلونه لتقديم الخدمة في جميع المكتبات محل الدراسة . فقد تباينت إجاباتهم ما بين اللوحات الإرشادية و الأدوات المطبوعة و المحاضرات و الجولات و أسرة المكتبة و جماعة أصدقاء المكتبة .

مجل القول أن إجابات المستفيدين من مختلف الفئات قد إقتصرت على الأنماط التقليدية لتقديم الخدمة و خلت من أى من الأنماط المستحدثة كالإعتماد على الوسائل السمعية و البصرية مثلا و يعود ذلك إلى وجود حاجز نفسيا بين المستفيد و هذه المواد خوفا من إتلافها أو الفشل في إستعمالها أو التفاعل معها ، هذا في نفس الوقت الذي يوجد فيه بالمكتبة المركزية شريطان لتعلم إستخدام المكتبة بصفة عامة حيث توجد بها قاعة

للعرض و إن كانت إمكانية الإفادة منهما مازالت قاصرة لعدة أسباب هي :

١. بعد المكتبة المركزية عن مقار الكليات محل الدراسة .
٢. القاعة المخصصة للعرض صغيرة و ضيقة مقارنة بأعداد المستفيدين من كل كلية ، كما أن تقسيمهم على مجموعات سيستغرق وقتا طويلا جدا.
٣. لا توجد أجهزة عرض فى جميع المكتبات محل الدراسة ، و من ثم تتعدم حتى فرصة إستعارة هذه المواد للإطلاع عليها داخل كل مكتبة.
٤. الشريطان يتناولوا تعلم إستخدام المكتبة بصفة عامة و لذلك يقل تأثيرهما على جمهور المستفيدين عنه لو كانا معدان خصيصا للمكتبة التى سيتعامل معها المستفيد مباشرة.

النمط المقترح للإرشاد بالمكتبات محل الدراسة:

ينبغى أن يختلف النمط المقدم من خدمة الإرشاد و التوجيه و التدريب باختلاف فئة المستفيد و ذلك حتى يوجه النمط المناسب للمستفيد المناسب كما يلى :

١. أعضاء هيئة التدريس:

- أ. اللوحات الإرشادية كأساس موجود فى المكتبة.

ب. الإرشاد الفردي المصحوب بالأدوات المطبوعة كالنشرات و الكتيبات و الأدلة التى تعرف بالمكتبة ، على أن توضع فى مكان ظاهر لمن يريد و يصحب ذلك بجولة فى المكتبة بمصاحبة المكتبى ، و ذلك لأن عضو هيئة التدريس ليس فى حاجة للإلتزام بحضور محاضرة وربما خلا وقته من فرصة لذلك .

٢. الباحثون:

أ. اللوحات الإرشادية.
ب. المحاضرات المصحوبة ببعض الأدوات المطبوعة كالنشرات و الأدلة و الكتيبات عن المكتبة و كيفية الإفادة منها بما فى ذلك جولة فى المكتبة.

٣. طلاب المرحلة الجامعية الأولى:

أ. اللوحات الإرشادية.
ب. يقسم الطلاب الجدد إلى مجموعات أو تعقد معهم لقاءات يقوم بها المكتبى المهنى تحت إشراف أحد أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم ضمانا للإلتزام الطلاب مع توزيع كتيبات أو أدلة أو نشرات عن إستخدام المكتبة يعقب ذلك بجولة فى المكتبة على أن يكلف عضو هيئة التدريس أو أحد معاونيه الطلاب بما يضمن قياس إستيعابهم لهذا اللقاء

و إفادتهم من المكتبة دون معاونة ، و بذلك تضمن الكلية أن جميع طلاب المرحلة الجامعية الأولى المقيدون بها قد تكونت لديهم خلفية عن مكتبتها فقد يشجع ذلك بعضهم على التردد عليها خاصة بعد ذبوع و إنتشار نظام المذكرات الدراسية التي تغنى الغالبية العظمى من الطلاب عن الذهاب للمكتبة.

و ختاماً فإن من أفضل طرق الدعاية للمكتبة هو رضاء أكبر عدد من المستفيدين عن مستوى الخدمات المقدمة فيها أن الإتصالات الغير رسمية بين المستفيدين على إختلاف فئاتهم ما زالت تشغل حيزاً يفوق أى محاضرة أو كتيب أو جولة فى المكتبة.

الفصل الثانی الإطلاع الداخلي

يعد الإطلاع من أقدم و أول أشكال الخدمات المعروفة و المقدمة لجمهور المترددين على المكتبات ، فعلى مر الزمان و مع ظهور المكتبات كان من حق المستفيد الإطلاع على ما تحويه من أوعية أيا كانت أشكالها بداية من الألواح و نهاية بالأقراص المليزة بغض النظر عن أى شروط أو قيود مفروضة على جماعة المطلعين.

هذا و الإطلاع لم يختلف فى جوهره الآن عن ما سبق ، فجميع ما طرأ عليه من إختلافات فى أسلوب التقديم كان نتاج طبيعى لما طرأ على المكتبات من تطور، و على ذلك فتطور شكل و أسلوب أداء و تقديم الخدمة الآن ما هو إلا جزء من تطور المكتبات ككل فى العصر الحديث ، فالإطلاع الآن و سابقا ما هو إلا حق جمهور المستفيدين من المكتبة فى الإطلاع على ما بها من أوعية فى داخل نطاقها وفقا للشروط التى تحددها لذلك.

أهمية الإطلاع الداخلى:

- تكمّن أهمية الإطلاع لجمهور المستفيدين فى أنه :
١. يحافظ على الوعاء داخل المكتبة و من ثم تتاح فرصة الاستفادة منه لأكبر عدد من المستفيدين لكل الوقت.

٢. يمكن من الإفادة من المواد التي لا يسمح بإعارتها للخارج كالرسائل الجامعية و الأوعية المرجعية و النسخ الوحيدة و الأعمال النادرة لجمهور المستفيدين...
٣. يتيح الفرصة أمام من ليس لهم حق الإعارة الخارجية بالمكتبة في الإفادة من كل مقتنياتها.
٤. يحمى الأوعية من الأخطار التي قد تهددها بالخارج كالتلف أو الفقد.
٥. يضمن الإفادة من الوعاء لكل الوقت فالمطلع لن يمزح في أثناء جلوسه في المكتبة حتى و إن كان لديه الإستعداد لذلك ، فقبلما يفكر في الإنشغال بأى شىء عن القراءة سيعيد الوعاء و يغادر المكتبة أو سمنه المكتبى أو بعض القراء المحيطين به ذلك ، على حين أن وجود الوعاء معه خارج المكتبة و ما يتخلل ذلك من ممارسته أنشطة حياته اليومية بصورة طبيعية يعطل الإفادة منه في هذه الأثناء سواء للمستعير أو لغيره.
٦. يسمح بترجية وقت الفراغ فيما يفيد خاصة بالنسبة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في أوقات ما قبل و ما بعد المحاضرات و في أثناء العطلات.
٧. يتيح الفرصة لجمهور المترددين على المكتبة للبقاء مدة أطول بها و من ثم الفرصة للتعرف عليها من حيث

المجموعات و العاملين و الأنشطة و الخدمات المقدمة ، و بالتالى رسم صورة واضحة للمكتبة فى ذهن القارئ يمكن إستغلالها فى تصميم و تطوير مستوى الأداء بالمكتبة لصالح جمهور المستفيدين منها.

أهداف الإطلاع الداخلى:

يهدف الإطلاع الداخلى إلى:

١. إتاحة الفرصة أمام من ليس لهم حق الإعارة الخارجية للإفادة من المكتبة.
٢. إتاحة الفرصة للإفادة من المواد الممنوع إعارتها لخارج و المحافظة عليها من التلف أو الفقد.

مكان تقديم الإطلاع الداخلى:

لابد من وجود مكان مناسب لكى يقدم و يفيد منه المستفيدون ، على أن يؤث و يجهز و تراعى فيه بعض المواصفات التى تجعله مهياً للقراءة و الإطلاع و من هذه المتطلبات :

١. أن يكون بعيداً عن مصادر الضوضاء المتعددة كالأصوات الناجمة عن إستخدام الآلات و الأجهزة أو تحريك الأثاث أو الصادرة عن العاملين أو المستفيدين أو الأصوات من الخارج.

٢. أن يكون جيد التهوية بعيدا عن الرطوبة و الجفاف.
 ٣. أن يكون جيد الإضاءة الطبيعية و الصناعية.
 ٤. أن يكون مؤثث بالأثاث المريح المتنوع المتناسب مع جمهور مستخدميه و المتفق مع ما نصت عليه المعايير.
 ٥. أن يتناسب جملة عدد الأثاث الموجود مع أعداد جمهور المستفيدين الفعليين و المحتملين من المكتبة ، بحيث يسمع خمسة و عشرين فى المائة من جملتهم إن لم يكن بالمكتبة قاعة للمناقشات أو المؤتمرات أو من كل فئة خمسة و عشرون فى المائة من جملة طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، و خمسة و ثلاثون فى المائة من جملة الباحثين ، و خمسة و سبعون فى المائة من جملة أعضاء هيئة التدريس ، و ثلاثون فى المائة من أى قراء آخرين.
 ٦. أن يكون قريبا من مكتب أخصائى الخدمة المرجعية.
 ٧. أن يكون قريبا من مكان وجود الكشافات و الفهارس و الببليوجرافيات ...
- و فيما يلى إيضاح لحال تقديم خدمة الإطلاع الداخلى فى المكتبات محل الدراسة :

تعالى جميع قاعات الإطلاع فى المكتبات محل

الدراسة من :

١. تفتقد الهدوء بسبب:
 - أ. الضوضاء الصادرة عن الموظفين بالمكتبة.
 - ب. تؤدي جميع العمليات المكتبية فى نفس قاعات الإطلاع.
 - ج. ضيق المساحة و تكدر المستفيدين بها فلا تسع عشرة فى المائة من مستفيدى المكتبة.
 - د. الأصوات الصادرة عن تحريك الأثاث و حركة المستفيدين.
٢. سوء التهوية و إرتفاع الرطوبة.
٣. عدم كفاية الإضاءة الصناعية و الطبيعية و سوء توزيعها.
٤. الأثاث من مقاعد و مناظير غير مريح و متأرجح و غير مصفوف بنظام و لا متجانس فى أحجامه و أشكاله بإستثناء مكتبة كلية الآداب مؤخرًا.
٥. عدم كفاية الموجود من مقاعد و مناظير للإعداد الفعلية للمستفيدين حتى أن الكثير منهم يدخل المكتبة و يغادرها لعدم وجود مكان له.
٦. ضيق المساحة المخصصة للباحثين و أعضاء هيئة التدريس.

٧. بعد المجموعات عن طلاب المرحلة الجامعية الأولى .
 ٨. لا توجد وسيلة للتعريف بالأوعية سوى الموظف الذى
 يجهل أحيانا ما يريد المستفيد و لا يبقى من وسيلة سوى
 تجول المستفيد بنفسه بين المجموعات للوصول لما يريد ، و
 هنا تظهر المشكلة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى فغالبا ما
 يمنعون من دخول المجموعات منعا للزحام.

المستفيدون من الإطلاع الداخلى فى المكتبات محل الدراسة:

تتيح جميع المكتبات محل الدراسة الإطلاع لمن يريد
 شرط التحقق من هويته ، بحيث يتاح الإطلاع لمن يريد و
 خاصة أعضاء هيئة التدريس و الباحثين المقيدون بالكلية دون
 قيود ، أما الفئات من الخارج فبعد إبراز تحقيق الشخصية
 الخاص بهم إذا ما طلب منهم ، فيما عدا الرسائل التى يشترط
 إذن كتابى من صاحبها لإطلاع طلاب المرحلة الجامعية الأولى
 عليها و فى بعض الكليات الباحثون من الخارج أيضا .
 على الرغم من ذلك فإن مكتبة كلية التجارة لا تسمح
 لطلاب المرحلة الجامعية الأولى سوى بالإطلاع على الكتب
 العربية فقط رغم أن لائحة مكتبة الكلية نصت فى مادة (١٣) من
 الباب الرابع بها على أنه " تعتبر الإستعارة الخارجية من حق

الطلاب المقيدون بالكلية منتظمين ومنتسبين بالنسبة لجميع محتويات المكتبة من كتب و دوريات بنوعيتها.

أعداد المطلعين في المكتبات محل الدراسة:

لم يكن من السهل الحصر الدقيق لمجموع المطلعين في المكتبات محل الدراسة لإنعدام وجود الإداة الدقيقة التي تساعد على ذلك ، فلا أداة سوى السجل الخاص بالإطلاع و الذي يعاني من الإهمال في جميع المكتبات محل الدراسة و قد تبين ما يلي :

١. لا يهتم جميع العاملين بالمكتبات محل الدراسة بسجلات الإطلاع الداخلي.

٢. يندر إهتمام المستفيدين بتدوين أسمائهم في هذا السجل.

٣. من الصعب إعتداد على هذه السجلات كأداة دقيقة لحصر مجموع المترددين على المكتبة.

وقد لوحظ من خلال التردد على المكتبات محل الدراسة أن هناك مستفيدا واحدا فقط من كل خمسة إلى عشرين مستفيدا تقريبا هو من يدون اسمه في سجل الإطلاع ، لهذا فقد كان من الصعب الخروج بأى مؤشرات من هذه السجلات عنها:

١. لا تعبر عن عدد المطلعين و المترددين الفعليين على المكتبة.

٢. لا تعبر عن طبيعة المطلع عليها لأنه فى الغالبية العظمى ما يدون إسمه فقط و إسم المادة التى يريد الإطلاع عليها بالفعل لكنه قد يجدها و قد لا يجدها و قد ينشغل بأمر آخرى فى المكتبة دون كتابة ذلك فى سجلات الإطلاع.

٣. تتفاوت درجات الإهتمام بهذه السجلات فى كل من المكتبات محل الدراسة مما يصعب معه الخروج بأى مؤشرات .

لذلك كان من الصعب الحصر الدقيق لأعداد المطلعين و مقارنتها بالعدد الفعلى و المتوقع للمتكردين ، فالسجلات لا تشير لدرجة الإفادة الفعلية من الخدمة بأى من هذه المكتبات.

مسئولية تقديم خدمة الإطلاع بالمكتبات محل الدراسة:

تختلف مسئولية تقديم الخدمة من مكتبة أخرى وفقا لنظام العمل بالمكتبة سواء مخزنى أو مفتوح ، ثم وفقا لسير العمل و توزيع المسئولية فى كل منها .

مقومات تقديم خدمة الإطلاع الداخلى :

بأخذ تقديم الخدمة أحد نمطين :

١. النمط المقتن:

و فيه يقوم المطلع بالتعرف على رقم الوعاء المطلوب بالمكتبة ثم يصل إليه بنفسه أو من خلال أحد العاملين بالمكتبة ليطلع

عليه بعد ذلك ، و غالبا ما يوجد هذا النمط فى المكتبات
المخزنية أو المغلقة و فى بعض المكتبات المفتوحة.

٢. النمط المباشر :

و فيه يحصل المستفيد على الوعاء المطلوب بنفسه و يوجد هذا
النمط فى المكتبات المفتوحة ، و لابد و أن يراعى فيه ما يلى :

- أ. الأوعية التى تتناسب مع إحتياجات و إهتمامات جمهور
المستفيدين المتوقعين و الفعليين من المكتبة ، هذا مع
تنظيمها بطريقة ميسرة تسهل الوصول إليها بسرعة.
- ب. المكان المناسب المريح الذى تتوافر فيه كل مقومات
الراحة و الجذب لجمهور المستفيدين من إضاءة كافية و
عدسات مكبرة لتيسير الإطلاع على بعض المواد
كالأوعية المرجعية و الخرائط و المخطوطات و توفير
متخصصين لإرشاد و توجيه المستفيدين .
- ج. مراعاة التنوع فى الأماكن و الأثاث من حيث الأشكال و
الأجسام و الأحجام لترض جميع الإحتياجات و تتفق مع
جميع الميول و الأدواق كما يلى :
١. وجود قاعات خاصة للإطلاع على الرسائل و أخرى
خاصة للإطلاع على الدوريات و ثالثة للإطلاع على الكتب

...، و يمكن الإستغناء عن هذا التنوع إذا ما عجزت مساحة المكتبة عن تحقيق ذلك .

٢. وجود خلوات بحثية لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين ، و هى عبارة عن غرف دراسية فردية تتسع لشخص واحد فقط و تسمى أحيانا بالمعتكفات ، و يمكن لأحدهم أن يستغلها لحين إنتهائه من بحثه .

و قد وجد أنه فى المكتبات محل الدراسة أنها جميعا تفتقر إلى :
أ. القاعات المناسبة للإطلاع.

ب. الخلوات البحثية فيما عدا مكتبة كلية التجارة حيث وجد بها أربع عشرة خلوة بحثية.

إجراءات تقديم الإطلاع الداخلى فى المكتبات محل الدراسة:

يخضع تقديم خدمة الإطلاع الداخلى فى المكتبات

محل الدراسة لوجود العناصر التالية :

١. وجود مجموعة قواعد و شروط تحكم أداء الخدمة كبيان

من له حق الإطلاع الداخلى و شروط الإطلاع و إجراءاته.

٢. وجود بعض السجلات التى تنظم تقديم الخدمة ليتمكن من

خلالها الإجابة على التساؤلات : من دخل المكتبة و على

ماذا يريد الإطلاع ؟

وبصفة عامة يصل المستفيد للوعاء المطلوب بنفسه أو بمعاونة الموظف المختص ، و يدون بياناته فى سجلات الإطلاع الداخلى إن وجدت و هذا نادرا ما يلتزم به المستفيدون ، و عند مغادرة المكتبة يعود بالوعاء لمكانه و يسترد إثبات شخصيته .

و قد ورد ذكر الإطلاع الداخلى فى اللوائح الداخلية للمكتبات محل الدراسة فى مواضع متعددة هى :

١. فى اللائحة الداخلية لمكتبة كلية الآداب:

- أ. فى بند (٢) مادة (٦) من الباب الرابع : الأيسم بدخول أى كتب أو مذكرات أو أى مواد مشابهة لمواد المكتبة لقاعة المكتبة و تترك بالأمانات .
- ب. فى البند (٣) من نفس المادة " أن يتم الإلتزام بالقواعد الداخلية للمكتبة فى السلوك و الآداب الخاصة بإستخدام المكتبة و قاعات الإطلاع (عدم التدخين و عدم تناول المشروبات و عدم الشطب و التخطيط فى الكتب و عدم قراءة الجرايد و المجلات) .
- ج. فى البند (٤) من نفس المادة " أن الرسائل العلمية غير المنشورة لا يتم الإطلاع عليها إلا بإذن كتابى من صاحبها

أو من عميد الكلية أو من يفوضه أو من رئيس القسم مللم
يمض عليها عشرة سنوات ."

٢. فى اللاحة الداخلية لمكتبة كلية الحقوق :

- ورد فى مادة (٣) من الباب الرابع أن:
- أ. يتم إعداد كتابا واحدا بموجب بطاقة المكتبة أو بطاقة الكلية التى تسلم للطالب عند إعادة الكتاب مرة أخرى.
 - ب. يمكن إستعارة أكثر من كتاب بصفة دورية داخل المكتبة للإطلاع بعد تسليم الكتاب السابق إستعارته .
 - ج. يتم تسليم و تسلم الكتاب بواسطة الموظف المختص بذلك بالمكتبة ولا يسمح للطالب بالحصول على ما يطلبه مباشرة من الأرفف.

٣. فى اللاحة الداخلية لمكتبة كلية التجارة:

- أ. فى مادة (١٧) : " أن تحجز أربعة كتب من كل كتاب مقرر بالفرق الأربعة للإستعارة الداخلية فقط مع ختمه بخاتم لا يعار و ضبط أعداد هذه النسخ ."
- ب. فى مادة (٣٣) من الباب السادس أن : "يعتير العاملون جميعا بالمكتبة قدوة لغيرهم من المترددين على المكتبة للإطلاع من حيث التزام الهدوء و الوقار."

سجلات تنظيم أداء خدمة الإطلاع الداخلي :

تكمن أهمية هذه السجلات فى أنها:

١. يمكن من خلالها حصر أعداد المترددين على المكتبة خلال فترة زمنية محددة.
٢. يمكن من خلالها حصر العناوين التى يـزداد الطلب و الإقبال عليها من قبل مستفيد بعينه أو فئة بعينها منهم.
٣. يمكن من خلالها التعرف على إتجاهات و ميول جمهور المستفيدين أو فئة منهم.
٤. يمكن إستخدامها فى توجيه سياسة التزويد بالمكتبة.
٥. يمكن من خلالها التعرف على العناوين الغير مستخدمة بالمكتبة.
٦. يمكن من خلالها التعرف على العناوين الغير مستخدمة بالمكتبة.

و قد وجد أنه فى المكتبات محل الدراسة عدم وجود تجانس بين سجلات الإطلاع الداخلى فى حالة وجودها من حيث طبيعة البيانات الموجودة بكل منها . حيث أن ما بها من بيانات لا يكفى لإعداد الإحصائيات المختلفة التى يمكن إستخدامها فى توجيه سياسة الإقتناء و الإستبعاد بالمكتبة . و فيما يلى تصور لما يجب أن تشتمل عليه من بيانات :

إسم الجامعة و الكلية و المكتبة و المسلسل و بيانات أخرى منها:
المطلع (السنة الدراسية و الشعبة أو القسم) و الموضوع الذى
يرغب فى القراءة فيه و شكل الوعاء و عنوان الوعاء أو
الأوعية و المؤلف أو المؤلفون و الرقم العام و توقيع المطلع و
توقيع الموظف عند الإرجاع و خانة للملاحظات .

مجمل القول أنه رغم أن الإطلاع الداخلى يعد الخدمة
الأولى فى جميع المكتبات محل الدراسة لإقبالاً و جذباً
للمستفيدين خاصة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى ممن ليس
لهم حق الإعارة الخارجية بها إلا أنها ما زالت أيضاً الأولى التى
تتأثر بالظروف السيئة التى تحيط بهذه المكتبات .

و بإستطلاع آراء عينة من المستفيدين من خلال
إجاباتهم على الإستبيان تبين أن الغالبية العظمى منهم لا ترضى
عن الإمكانيات المتاحة بالقاعات ، و على ذلك تنحصر آراء
جميع الفئات فى النقاط التالية :

- أ. سوء المبنى (التهوية و الإضاءة و الضوضاء
و المساحة ...)
- ب. سوء الأثاث (المقاعد و المناضد غير كافية و غير
مريحة و غير منظمة ...)
- ج. سوء إدارة و توزيع العمل .

د. سلوك بعض المستفيدين السيئ تجاه المكتبة.

كما رأت الغالبية العظمى منهم أن الإطلاع لا يغنى عن إستعارة المواد المموج إعارتها خارج المكتبة ، و كان مبررهم فى ذلك أن بعضهم يرغب فى القراءة المتأنية بالمنزل حيث حرية أكبر مع الكتاب و حاجاتهم لقراءة المادة الواحدة أكثر من مرة و هذا مالا يتوافر حاليا بمكتباتهم مع عدم وجود الوقت الكافى لدى معظمهم للقراءة فى المكتبة و ضيق الوقت المخصص للإطلاع فى المكتبة غالبا ، و إرتفاع تكلفة التصوير و كبر حجم المواد المراد الإطلاع عليها، إلى جانب أن بعض المواد يحتاجها المستفيد بصفة مستمرة خاصة عند إعداد أبحاث و بعضها قد يحتاج للترجمة أو للمقارنة العلمية فى أكثر من مرجع معا.

خلاصة القول أن تطوير الوضع الحالى لخدمة الإطلاع الداخلى فى جميع المكتبات محل الدراسة لن يكون إلا بتضافر المكتبة و المستفيد و العاملين معا كما يلى :

أ. أن تهيبء المكتبة الجو المناسب للإطلاع ، و هذا لن يكون إلا بتغير جذرى للظروف الحالية فى جميع المكتبات محل الدراسة.

ب. إلتزام جمهور المطلعين بالسلوك الراقى المناسب سواء فى تعاملهم مع بعضهم البعض أو فى تعاملهم مع العاملين بالمكتبة أو الأوعية نفسها أو الأثاث الموجود فى قاعات الإطلاع .

ج. بذل المزيد من الجهد من العاملين بالمكتبة لضمان نجاح التفاعل فيما بينهم من ناحية ، و من ناحية أخرى مع المستفيدين .

الفصل الثالث الإعارة الخارجية

تعد الإعارة الخارجية هي الخدمة الوحيدة التي تقدمها المكتبة للمستفيدين منها ليتمكنهم بموجبها الاستفادة مما يريدون من أوعية تتيحها المكتبة لذلك فى الزمان و المكان المناسبين لهم ووفقا لشروط محددة بينهما مسبقا.

• شروط تقديم الخدمة:

يحتاج تقديم الخدمة لضمانات تكفل حق المستفيد فيها ، و ذلك بحسن ترفيف الأوعية لتيسير الوصول إليها بسهولة و يسر و أخرى تحمى حق المكتبة فى الأوعية فيما يسمى بسياسة الإعارة و هى عبارة عن مجموعة القواعد التى تحكم أداء الخدمة فى المكتبة و تحدد فيها النقاط التالية :

شروط الإعارة لكل فئة و عدد المواد المعارة و المواد التى تعار و مدة الإعارة و الغرامات و الجزاءات فى حالات المخالفة.

هذا و ينبغى أن تخضع هذه السياسة بصفة دورية و منتظمة للتعديلات التى تواكب تغير الظروف ، و أن تتسم بالمرونة و الطواعية بحيث تراعى الظروف المتنوعة و المتغيرة لكل مستفيد فى التردد على المكتبة بصفة منتظمة ، فينعكس ذلك على مدة الإعارة المتاحة لكل منهم و على عدد المواد المسموح لهم بإعارتها فى المرة الواحدة .

و من الأهمية تطويع سياسة الإعارة الخارجية وفقا
لعدة متغيرات و هى :

- أ. عدد المستعيرين الفعليين و فئاتهم.
- ب. عدد العناوين و عدد النسخ المتاحة من كل عنوان ، مع مراعاة أن هناك بعض العناوين التى يزداد الطلب عليها.
- ج. طبيعة إهتمامات المستفيدين بالكلية.

هذا و يعتبر نظام الضمان المالى من أكثر البنود التى لاقت إهتماما خاصا من قبل واضعى هذه السياسات فقد ورد فيه نصا صريحا فى اللائحة الخاصة بمكتبات جامعة طنطا فى بند (١٣) من مادة (٢١) من الباب السادس أنه : "لا يجوز إخلاء طرف أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بالكلية أو تسلم أحد الطلاب أوراقه أو تحويلها إلى جهة أخرى إلا بعد الحصول على ما يفيد إخلاء طرفه من المكتبة ، كما لا يجوز إعلان نتيجة أحد طلاب صفوف النقل إلا بعد رد ما بعهدته من كتب للمكتبة ."

و قد تبين أن الغالبية العظمى من المستفيدين ترفض نظام الإعارة الحالى و كانت مبرراتهم :

- أ. أنه يساعد غير القادرين على عدم الإفادة من المكتبة و يربط الإعارة بالعامل المادى فقط.

- ب. يصيبهم بالملل و الضيق من المكتبة و موظفيها.
- ج. قيمة الضمان مرتفعة و خاصة لحديثى التخرج من الباحثين بلا عمل .
- د. يخلق نوعا من عدم الثقة بين المكتبة و الباحث أو الطالب.
- و طالبوا بالغاء تماما من الكليات المطبق فيها ، و إقترح أحدهم إستبدال الضمان المالى الذى قد يعجز العديد عن دفع قيمته خاصة طلاب المرحلة الجامعية الأولى بضمان من موظف حكومى و خاصة أن المستفيد لا يخلى طرفه من الكلية إلا بإخلاء طرفه من المكتبة وفقا لنص لائحة المكتبات الجامعية ، و بذلك تضمن المكتبة حقها فى الكتب المعارة دون حاجة لأى نظم للضمان سواء المالى أو الحكومى .
- ♦ إجراءات تقديم الخدمة:

للإعارة الخارجية فى المكتبات ثلاث خطوات

رئيسية هى :

- أ. إستيفاء شروط الإعارة كما سبق.
 - ب. الوصول للوعاء المطلوب.
 - ج. الإستعارة الفعلية للوعاء (تسجيل الإعارات).
- و فيما يلى تفصيل لكل من الخطوات السابقة:

(١) إستيفاء شروط الإعارة:

و قد ساهمت الشروط الغير مرنة لتقديم خدمة الإعارة الخارجية فى الحد من الإقبال عليها خاصة من جمهور الباحثين من غير معاونى هيئة التدريس إضافة للعديد من طلاب المرحلة الجامعية الأولى .

(٢) الوصول للأوعية المطلوبة:

تختلف هذه الخطوة من مكتبة لأخرى وفقا لنظام كل منها و من فئة لأخرى ، بحيث كان أعضاء هيئة التدريس و معاونوهم و موظفو الكلية أفضل حظا فى ذلك من الباحثين من الخارج و من طلاب المرحلة الجامعية الأولى .

و قد تبين من إجابات عينة المستفيدين على الإستبيان رضا أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم فى سهولة الوصول لما يريدون من أوعية يرغبون إستعارتها نظرا لتمييزهم عند العاملين فى هذه المكتبات ، على حين رأت الغالبية العظمى من الباحثين من الخارج و طلاب المرحلة الجامعية الأولى صعوبة الوصول لما يريدون من أوعية و مبررهم فى ذلك :

١. عدم تعاون العاملين.
٢. قلة أعداد العاملين.
٣. كبر أعداد الطلاب و زحامهم داخل المكتبة.

٤. ضيق مساحة المكتبة.

٥. عدم تنظيم الأوعية بالمكتبة جيدا.

٦. سوء النظام المتبع فى الإعارة الخارجية فى بعض المكتبات حيث يخصص يوما لطلاب كل فرقة ولا يسمح لهم بالإستعارة فى سواه مما يؤدى لتكدس كل طلاب الفرقة للإستعارة فى هذا اليوم.

مما سبق يتضح صعوبة الحصول على الأوعية المطلوب إعارتها خاصة للباحثين من غير معاونى هيئة التدريس و طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، على حين حظى موظفو الكلية و أعضاء هيئة التدريس و معاونوهم ببعض التميز فى المعاملة من قبل العاملين فى المكتبات محل الدراسة. و قد كان لذلك أثرا سلبيا فى تدنى الإفادة من الخدمة و لإحجام الكثيرين و خاصة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الباحثين من غير المعيدين و المدرسين المساعدين .

(٣) الإستعارة الفعلية للوعاء (تسجيل الإعارات):

تتفاوت النظم المتبعة فى تسجيل الإعارات الخارجية فى المكتبات محل الدراسة من مكتبة لأخرى فتأخذ أحد الأنماط التالية :

أ. سجلات و بطاقات لتسجيل الإعارات.

ب. سجلات فقط لتسجيل الإعارات.

ج. بطاقات ورقية فقط لتسجيل الإعارات.

فيقوم نظام السجلات الدفترية على تسجيل الإعارات لكل فئات المستفيدين من مكتبة كلية التربية على سبيل المثال ، فعضو هيئة التدريس لا يدون من بياناته سوى الاسم فقط ، لهذا كان من الصعب قياس إتجاهات الإعارة لكل فئة و ذلك لصعوبة التعرف على فنته أو درجته العلمية أو القسم العلمي الذى ينتمى إليه .

أما الباحثون من غير معاونى هيئة التدريس فيضاف إلى الصفحة المخصصة للإستعارة كل منهم رقم القسيمة التى سدد بها قيمة الضمان المالى فى الخزينة و مستوى دراسته سواء كان دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه .

هذا و يضاف للسجل الخاص بطلاب المرحلة الجامعية الأولى بيانات الطالب و فرقته و القسم الذى يدرس فيه بالكلية ، و تستمر إستعارة الطالب على نفس الصفحة طالما ما زال دافعا للتأمين و مقيدا بالكلية حتى و إن إنتقل للفرقة الأعلى .

و يقوم نظام البطاقات على إعداد بطاقات ورقية كل منها بلون مميز كما فى مكتبة كلية التجارة أو بلون واحد كما كان الحال سابقا بمكتبة كلية الآداب تهدف لسهولة الوصول

للمستعيرين من المكتبة بكل فرقة و من ثم حصر المواد التي لم تعود إليها ، و قد تكشف عن حالات الإعارة بدلا من الغير حيث أنها مزودة بصورة شخصية للطالب كما في مكتبة كلية التجارة حيث يخصص لكل فرقة لونا مميزا تسهيلا و تميزا و تستخدم مع طلاب المرحلة الجامعية الأولى فقط ، و يضاف لهذه البطاقات في مكتبة كلية التجارة نموذج آخر للبطاقات و هي بطاقات خروج المادة المعارة و هي عبارة عن بطاقات صغيرة بأبعاد (١٠ اسم) طول \times (٧ اسم) عرض تقريبا ويدون فيها بيانات المادة المعارة موقعة من الموظف المسئول و يتسلمها العامل كدليل لإستعارة المادة عند خروج الطالب من المكتبة .

من العرض السابق لنظام تسجيل الإعارات في المكتبات محل الدراسة تبين أن النظم المستخدمة في المكتبات محل الدراسة سواء كانت تعتمد على السجلات فقط أو البطاقات فقط أو تجمع ما بين السجلات و البطاقات معا يؤخذ عليها ما يلي :

- أ. صعوبة تحديد المواد المعارة خلال فترة زمنية محددة.
- ب. صعوبة حصر المخالفات في مدد الإعارة بسهولة .
- ج. صعوبة التعرف على تاريخ عودة المواد المعارة بدقة .

د. صعوبة تحديد الفترات التي تزداد فيها معدلات الإعارة إلا من خلال المصادر غير الرسمية كملاحظة القائمين بالإعارة.

و بذلك فمن الصعب إعداد الإحصاءات الخاصة بالإعارة سواء ما يخص المواد المعارة أو المستعيرين أو تواريخ الإستعارة أو عودة المواد المعارة ، و عل ذلك فإن المكتبات محل الدراسة فى حاجة إلى نظام يكفل لها :

١. الكفاءة و السرعة و الدقة و القدرة على التلبية و التكيف مع إحتياجات المستفيدين المتغيرة و المختلفة من المكتبة.
٢. الوصول لكافة المستفيدين فى أى وقت و فى أى مكان .
٣. بيان المواد المعارة و تاريخ إعارتها و موعد عودتها و من يطلبها عند العودة ، و الجزاءات التى توقع فى حالة عدم عودة المواد المعارة فى موعدها.
٤. إمكانية إعداد الإحصائيات اللازمة لقياس معدلات الإفادة من المكتبة ، و الإتجاهات الموضوعية للمجموعات المعارة و إحصاء المستفيدين و المواد المعارة .

و بذلك يكون أمام المكتبات محل الدراسة أحد

طريقين هما:

(١) الإعتماد على النظام البطاقي :

حيث يعد لكل وعاء بطاقتان إحداهما خاصة بالوعاء نفسه و الثانية خاصة بالمستفيد بحيث يحفظ كل منهما في ملف خاص به الأول للأوعية المعارة و الثاني للمستفيدين و بذلك يسهل الوصول للأوعية المعارة و كذلك للمستفيدين ، بحيث تشتمل كل بطاقة على البيانات التالية :

المؤلف مختصرا و عنوان الوعاء و الرقم الخاص به و الرقم العام و المستعير و كيفية الوصول إليه و من يطلب الوعاء ، على أن تعد بطاقة أخرى ترفق بالوعاء المعار و تحدد موعد عودته للمكتبة.

(٢) الإعتماد على النظام المحسب:

إعتماد المكتبات محل الدراسة على هذا النظام

يقتضى وجود :

أ. الدعم المادى الكافى لشراء الأجهزة للمكتبات من الجامعة الأم.

ب. زيادة الوعى المهنى و المهارى للعاملين بالمكتبات.

و تعود فائدة الحاسب فى ذلك إلى إمكانية إستغلاله فيما يلى :

١. إعداد الإحصائيات التي يمكن أن تحتاجها المكتبة فيما يتعلق بالإعارات الخارجية من حيث القدرة على تخزين و إسترجاع كافة البيانات عن المواد أو المستفيدين أو موعد عودة المواد المعارة.

٢. إمكانية الخروج بنتائج يتم تحليلها لإستقاء مؤشرات تفيد في توجيه سياسة تنمية المجموعات بالمكتبة بما يتفق مع إهتمامات المستفيدين . هذا مع الأخذ في الإعتبار أن جميع الإحصاءات التي يمكن الخروج بها من الإعارات لا تدل على الإفادة من مجموعات المكتبة و ذلك لأنها تقتصر فقط على ما يسمح بإعارته من مجموعات ، كما أن الإعارة نفسها لا تعد دليلا على الإفادة مما يعار.

٣. يمكن من خلال النظام المحسب إعداد قوائم بالمواد المعارة لدى كل مستفيد و من ثم التعرف على المواد المتأخرة و المطالبة بردها للمكتبة من خلال ما يخزنه الحاسب الآلى من معلومات عن كل من المواد المعارة و المستعيرين معا.

٤. يمكن من خلاله الإطلاع على المواد التي يسمح بإعارتها و تلك التي لا يسمح بإعارتها أو المحجوزة للمستفيدين .

٥. الإعتماد على الخط المباشر فى تقديم الخدمة يضيف لما سبق إمكانية الرد على إستفسارات المستفيدين و تجديد الإعارة لهم أينما كانوا ، إلى جانب إمكانية تبادل الإعارة مع الهيئات و المؤسسات الأخرى و التعرف على المستعيرين غير الملتزمين .

و يقتضى إستخدام الحاسب الآلى فى تقديم خدمة الإعارة فى المكتبات محل الدراسة وجود ملفين هما :

١. ملف للمستعيرين:

و هو ملف يعد لكل فئة من الفئات بصورة مستقلة ، بحيث يضم البيانات الخاصة بكل منهم و كيفية الوصول إليهم و المواد التى عادت و المواد المتأخرة و الغرامات و الجزاءات الواجب تطبيقها فى كل من حالات الفقد و التلف و التأخير و من يطلب المواد عند عودتها.

٢. ملف المواد المعارة:

و يكون المدخل فيه بعنوان المواد المعارة ، و يغطى نفس البيانات السابقة فى ملف المستعيرين .

وتوفير ذلك فى المكتبات محل الدراسة يقتضى وجود :

- أ. الميزانية الكافية لشراء الأجهزة.
- ب. المكان المناسب لوضعها.

ج. العمالة البشرية المؤهلة.

د. زيادة وعى جمهور المستفيدين بهذه الأجهزة.

♦ أوقات تقديم الخدمة:

تبين من الدراسة أن جميع المكتبات محل الدراسة تتيج الإستعارة الخارجية لجمهور مستفيديها على إختلاف فئاتهم طيلة العام الدراسى و فيما عدا أيام الجرد السنوية مع بعض الإستثناءات لأعضاء هيئة التدريس و معاونيهم فى ذلك ، على حين لا يسمح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى خلال الإجازات الرسمية كعطلة نصف العام أو نهاية العام أو خلال مواعيد فتح المكتبة الإضافية أو فى غير الأيام المحددة لإستعارتهم فى بعض الكليات كما فى مكتبة كلية التربية و التجارة و الآداب.

كما تبين زيادة فترات الإقبال على المكتبة فى أوقات معينة من العام ، و قد إنحصرت مبررات المستفيدين على إختلاف فئاتهم فى زيادة إقبالهم على المكتبة خلال أوقات معينة فى :

١. إعداد الأبحاث المختلفة.
٢. إلقاء محاضرة أو الإستعداد لندوة أو مؤتمر .
٣. بداية العام الدراسى حيث متطلبات التدريس .
٤. الإستزادة فى موضوع معين .

٥. الإستعداد لمناقشة الرسائل العلمية.
 ٦. قبل الإمتحانات خاصة للمواد التى ليس لها كتاب دراسى.
 ٧. عند الإنشغال بقضية أو رأى معين.
 ٨. قبل التسجيل للرسائل العلمية.
 ٩. قبل نزول الكتب الدراسية.
- و قد تبين زيادة الإقبال على المكتبات محل الدراسة خلال العام الدراسى ، لذلك فإن الضرورة تقتضى :
- أ. إتاحة الخدمة بصورة مضاعفة خلال هذه الأوقات .
 - ب. مراعاة توفير العمالة الكافية خلال هذه الأوقات .
 - ج. توفير سبل الراحة لجمهور المستفيدين عند تقديم الخدمة حتى لا يشعر أحدهم بالملل فيعزف عن الخدمة كما يحدث مع بعض طلاب المرحلة الجامعية الأولى .
- و على ذلك فإن الضرورة تقتضى إجراء بعض التعديلات على أوقات تقديم الخدمة كما يلى :
١. إتاحة تقديم الخدمة خلال المواعيد الرسمية من الثامنة و النصف صباحا و حتى الثانية ظهرا تماما ، و فى الأوقات الإضافية حتى الثامنة مساء.

٢. إتاحة الخدمة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى فى
الأجازات الصيفية و عطلات نصف العام و أثناء الإمتحانات
طالما ما زال الطالب مقيدا بالكلية .
٣. تتاح الخدمة خلال العطلات التى تعطل فيها الجامعات
حيث تفتح المكتبة.

♦ مكان تقديم الخدمة:

يفضل أن يكون مقر تقديم خدمة الإعارة الخارجية
فى مدخل المكتبة قريبا من باب الدخول و الخروج و يعرف
بمكتب الإعارة حتى يمكن من خلاله فحص المواد التى تدخل
للمكتبة أو تخرج منها عن طريق المستفيدين ، إلى جانب مهامه
فى الإعارات فإنه يقوم بإرسال طلبات إستعجال المواد المعارة
للأفراد و معرفة موعد عودة المواد المعارة و التعرف على
المواد المفقودة ، و قد يقوم بحجز الكتب المطلوبة من قبل
المستفيدين و معارة لآخرين إذا لم يكن هناك قسم خاص بذلك
فى المكتبة.

و قد تبين أن مقر تقديم الخدمة فى المكتبات محل
الدراسة لا ينفصل عن مقر تقديم العمليات و الخدمات المكتبية
الأخرى و يرجع ذلك لعدة عوامل هى :

١. ضيق مساحة المكتبات محل الدراسة و عدم إمكانية وجود مكان مناسب يسمح بتقديم الخدمة بصورة منفصلة عن غيرها من العمليات و الخدمات بالمكتبة ، إذ ينبغي أن تتفصل خدمة الإعارة الخارجية بمقر مستقل لها يتوسط مقر تقديم باقى الخدمات المكتبية ، و بحيث تتوسط خدمتى حجز الكتب و التصوير و تجاور الخدمة المرجعية و الإحاطة الجارية و البث الإنتقائى للمعلومات ، من ناحية أخرى تجاور مقر العمليات الفنية و المجموعات حيث الارتباط الوثيق فيما بينهم .

٢. قلة العاملين و عدم وجود الموظف المختص فقط بتقديم خدمة الإعارة الخارجية دون الحاجة إليهم فى أى من العمليات و الخدمات الأخرى بالمكتبة.

♦ المسئول عن تقديم الخدمة:

لا تتم الإعارة الخارجية دون إتصال مباشر بين المستفيد و أخصائى المكتبة ، و على ذلك فلا بد من توافر مجموعة مقومات و سمات فيه و هى :

١. أن يكون على قدر كبير من التعاون و الصبر و الذكاء و النظام و قوة الذاكرة . إلى جانب القدرة العالية على خلق الروح الودية الحسنة بينه و بين المستفيدين .

٢. أن يكون على دراية كافية بمهام قسم الإعارة الخارجية و بكيفية الوصول لأى وعاء بالمكتبة من حيث :

- أ. بيان المستحقين للإعارة.
- ب. التحقق من شخصياتهم حفاظا على المجموعات.
- ج. معاونة المستعيرين فى الوصول لما يريدون من أوعية.
- د. الإشراف على وصول المواد المطلوبة لمن يريدوها.
- هـ. التحقق من عودة المواد المعارة للمكتبة فى موعد عودتها المحدد مسبقا.

٣. أن يعمل بالقسم المؤهلات التالية:

- أ. مهنى مؤهل يتولى تنفيذ خطط و إجراءات تقديم الخدمة و إقتراح الحلول لما يعترضها من مشاكل .
- ب. غير مهنيين لتنفيذ هذه الخطط و المقترحات و القيام بتقديم و أداء المهنة لجمهور المستعيرين .
- ج. عناصر مساعدة كالطلاب من جماعة أصدقاء المكتبة و ما شابههم من طلاب آخرين راغبين فى المساعدة و المعاونة فى العمل ، و يقتصر دور هؤلاء فقط على مساعدة غير المهنيين فى أداء و تنفيذ الخطط و الإجراءات و المقترحات مع أخذ رأيهم فى الإعتبار عند محاولات التطوير و التغيير على إعتبار أنهم ينتمون للمستفيدين .

و بالنظر للقائمين بالخدمة فى المكتبات محل الدراسة وجد أن هناك مهنيون مؤهلون و غير مهنيون فى كافة المكتبات ، و الإعتماد الرئيسى على أيا منهما يختلف من مكتبة لأخرى حيث يحكم العمل توزيع المهام داخل المكتبة بغض النظر عن التخصص.

♦ المستفيدون من الخدمة:

لا يسمح للفئات التالية بالإستعارة من أى من المكتبات محل الدراسة:

١. طلاب المرحلة الجامعية الأولى المنتسبون سواء إنتساباً موجهاً أو عادياً .
 ٢. جميع الفئات الغير مقيدة علاوة الكلية من أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم و موظفى المكتبة لأسباب السفر الطويل أو الأجازات الطويلة طالما أخلى طرفه من الكلية.
 ٣. جميع الفئات من غير المقيدى على قوة الكلية كالفئات المناظرة من خارجها ، و قد أتاحت مكتبة مكتبة كلية الحقوق الإستعارة الخارجية لهؤلاء بشرط موافقة من عميد الكلية كتابة و يكون ذلك إستثناء لمرة أو مرتين فقط .
- و بذلك يسمح للفئات التالية بالإستعارة من المكتبات محل الدراسة :

١. أعضاء هيئة التدريس و معاونوهم و موظفو الكلية و الحرس الجامعى بها .

٢. طلبة الدراسات العليا.

٣. طلاب المرحلة الجامعية الأولى.

و ذلك إذا لم يطبق على أحد منهم أى حد جزائى ، و لم يحرم من الإستعارة بالمكتبة لأى أسباب كانت ، على الرغم من أن نص المادة (١٠) من لائحة المكتبات بالجامعات المصرية الصادرة فى سنة ١٩٥٥م قد أوردت : " أنه تكفل لمن لهم من خارج الكلية حق الإستعارة الخارجية فى مقابل ضمان تأمين يحده و يقدره المسئولون بالمكتبة و لهم حق إعفاء بعض العلماء و الباحثين من دفع التأمين ."

مما دفع بعض الفئات التى لا يسمح لها بالإستعارة الخارجية فى مكتبات الكليات محل الدراسة إلى التحايل على القواعد الخاصة بالفئات المسموح لها بالإستعارة ، حيث يقومون بالحصول على ما يريدون من خلال حق الإستعارة الخارجية لبعض زملائهم و نويهم فى المكتبة أو الكلية ككل.

و على ذلك فإن المكتبات محل الدراسة فى حاجة إلى إتاحة الفرصة للفئات التالية للإستعارة الخارجية كما يلى :

١. يسمح للطلاب المنتسبين بالإعارة الخارجية بضمان قيدهم بالكلية لأنهم لا يخلون طرفهم من الكلية إلا بإخلاء طرفهم من المكتبة ، فإحتياجاتهم للمكتبة هو نفس إحتياج المنتظمين لها.

٢. الباحثون من خارج الجامعة ككل يسمح لهم بالإستعارة بعد تقديم ما يلى :

أ. شهادة تفيد قيده بقسم الدراسات العليا الجامعية التى يدرس بها.

ب. إذا ما كان مقيدا بالعمل بأى جهة حكومية تقدم شهادة من جهة عمله تفيد قيده به و تعهده بسداد ما يتلف أو يفقد من المواد المعارة لهم بضمان راتبهم ، أما إذا لم يكونوا مقيدين للعمل بأى جهة حكومية فتقدم شهادة ضمان من أحد العاملين بأى جهة حكومية يفيد ضمانته للمذكور أعلاه و قيامه بسداد قيمة ما يتلف أو يفقد من المواد المعارة للمستعير، و ذلك بالشروط التالية:

- ألا يسمح له سوى بإستعارة كتابين فقط فى المرة الواحدة
- حيث لا يسمح له سوى بإستعارة الكتب.
- ألا تتجاوز مدة الإعارة إسبوعين فقط.

▪ تقديم حوالة بريدية بإسم المكتبة بمبلغ عشرة جنيهات عن الشهر الواحد تدخل قيمتها في تحسين مستوى الخدمات بالمكتبة.

٣. أعضاء هيئة التدريس من جامعات و مراكز بحثية أخرى يسمح لهم بغلاستعارة الخارجية بعد تقديم شهادة تفيد قيدهم بالجامعة أو المركز البحثي الذي يعملون به مع تعهد بسداد قيمة ما يتلف أو يفقد من المواد المعارة بضمان رواتبهم و ذلك بالشروط التالية:

- أ. أن تطبق عليهم نفس القواعد المتبعة لنظرائهم في الكلية.
- ب. سداد حوالة بريدية بإسم المكتبة بمبلغ عشرين جنيها لا ترد و تدخل في بند تحسين مستوى الخدمات بالمكتبة.
٤. هيئة التدريس و الموظفون و الباحثون من معاونى هيئة التدريس بالكلية الأخرى بنفس الجامعة يسمح لهم بالإستعارة بعد :

أ. بيان يفيد قيده بالكلية أو المعهد الذى ينتمى إليه مع ضملن محل عمله بسداد قيمة المواد المعارة له فى حالات التلف أو الفقد.

ب. يطبق عليه نفس شروط الإعارة الخارجية للفتة المناظرة له فى مكتبة الكلية المعيرة.

ج. لا ينتهى قيده و يتسلم متعلقاته من الكلية التى ينتمى إليها
إلا بعد تقديمه ما يثبت إعادته لكل ما إستعاره من مكتبة
الكلية المتعاون معها.

٥. يسمح للباحثون من غير هؤلاء من المقيدىن بأى من
كليات و معاهد نفس الجامعة بالإستعارة الخارجية بالشروط
التالية :

أ. تقديم شهادة تفيد قيدهم للدراسة بالكلية التى ينتمون إليها.
ب. موظفو الحكومة عليهم تقديم شهادة من محل عملهم
كضمان للمواد المعارة لهم ، أما غير العاملين بالحكومة
فعليهم تقديم شهادة ضمان من أحد العاملين بالحكومة
كتعهد بسداد قيمة ما يفقد أو يتلف من مواد معارة لهم.
ج. تطبق على الفئات السابقة نفس شروط الإعارة الخارجية
المطبقة على نظرائهم بالكلية.

٦. يسمح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى بالكليات و المعاهد
التابعة لنفس الجامعة بالإستعارة الخارجية بالشروط التالية :
أ. تقديم ما يفيد قيدهم بالكلية .

ب. تعهد من ولى الأمر أو من موظف حكومى بسداد قيمة ما
يتلف أو يفقد من المواد المعارة لهم.
ج. تطبق عليهم نفس القواعد المتبعة مع نظرائهم بالكلية.

د. لا يخلى الطالب طرفه إلا بعد إخلاء طرفه من هذه المكتبة.

هذا وقد تبين من حصر العدد الفعلى للمستفيدين من خدمة الإعارة الخارجية بالمكتبات محل الدراسة من واقع سجلات الإعارة لمختلف الفئات خلال الفترة الزمنية التى تغطيها الدراسة تدنى أعداد المستفيدين من جميع الفئات فى جميع الكليات محل الدراسة مقارنة بالعدد الفعلى المفترض لهم ، و يعود ذلك لسلبات السياسة المتبعة فى الإعارة الخارجية لهذه المكتبات و التى كان لها أثرا كبيرا فى تدنى أعداد المستعيرين سواء فيما يرتبط بشروط أو إجراءات تقديم الخدمة السابق الإشارة إليها .

هذا و إن كان عدد المستعيرين من أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم أفضل منها بالنسبة للباحثين من الخارج و طلاب المرحلة الجامعية الأولى بالنسبة لجملة كل فئة منهم و يعود ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم يعدون من الفئات المميزة داخل المكتبات محل الدراسة حيث تخف حدة القيود و الشروط المفروضة على إستعارتهم، على حين بالنسبة للفئات الأخرى ترجع أسباب عزوفهم عن الإستعارة الخارجية إلى :

أ. إعتمادهم على الكتب و المقررات الدراسية التى يحصلون عليها إما عن طريق الشراء أو التصوير أو زملائهم بنفس العام أو الأعوام السابقة.

ب. تحديد الإعارة الخارجية بأيام معينة لطلاب الفرقة أو الأقسام المختلفة بالكلية محل الدراسة مما يعيق إفادتهم من هذه الخدمة كما يرغبون فكثيرا ما يقشل الطلاب فى الإستعارة خلال الأيام المحددة لهم لعدة أسباب كالزحام الشديد على الموظف المختص أو الإرتباط بمواعيد المحاضرات أو الفشل فى الوصول للمواد التى يحتاجونها. ج. الخوف الذى يملك بعض الطلاب من ضياع أو فقد المواد المعارة له لأنه ينظر لأى إدارى فى الكلية أيا كان و كأنه سلطة مسلطة عليه يمكن أن تضره بأى صورة أو تؤثر على دراسته بالكلية .

و قد أمكن حصر العدد الفعلى للمستفيدين من خدمة الإعارة الخارجية من واقع سجلات الإعارة لمختلف الفئات المستفيدة بكل من المكتبات محل الدراسة خلال الفترة محل الدراسة و إن :

١. كان من الصعب فصل إعارات هيئة التدريس عن معاونيهم حيث يعامل المعيد و المدرس المساعد معاملة عضو هيئة التدريس .

٢. كان من الصعب حصر إعارات كل فئة من فئات هيئة التدريس أو معاونيهم على حدا ، و ذلك لأنه في الأغلب الأعم لا يدون المستعير درجته العلمية في صفحة إستعارته ، كما أن الدرجة العلمية في حالات تدوينها تتغير دون إشارة لذلك عند أى تعديل عليها.

٣. كان من الصعب حصر إعارات هيئة التدريس و معاونيهم في كل عام دراسي على حدا و كذا الباحثون الآخرون و ذلك لأن سجلات الإعارة لهذه الفئات مستمرة . بمعنى أنه لا ينتهى التسجيل فيها بنهاية العام الدراسي و لكن بإنتهاء السجل أو في حالات تجديد سجلات المكتبة فقط .

♦ المواد المعارة:

(١) المواد السموح بإعارتها:

تسمح المكتبات بإعارة مقتنياتها إلا إذا كانت واحدا مما يلي : الرسائل الجامعية و البحوث الدراسية و نشرات الإستخلاص و الخرائط و المخطوطات و الكتب النادرة و الكتب و حيدة النسخة و الدوريات المجلدة و الأعداد المفردة من الدوريات و المواد السمعية و البصرية و المصغرة و المواد المرجعية سواء كانت قواميس أو موسوعات أو بيبليوجرافيات ... أو كتب حديثة الورود للمكتبة .

تقدم بعض المكتبات بعض الإستثناءات على إعارة هذه المواد التي لا تسمح بإعارتها و تختلف هذه الإستثناءات من مكتبة لأخرى وفقا لظروفها حيث:

١. تتيح بعض المكتبات إعارة المواد المرجعية لأماكن و مقار المحاضرات أو لتلبية بعض إحتياجات أعضاء هيئة التدريس فى العملية الدراسية أو البحثية فقط ، و إذا ما أعارت المكتبة هذه المواد عليه ، و أن تقوم بفحصها جيدا بمجرد عودتها.

٢. تسمح بعض المكتبات بإعارة الأعداد المفردة من الدوريات و لا يسمح بإعارة المجلدات الكاملة منها ، و إن

كان بعضها الآخر تسمح بإعارة مجلدات الدوريات ولا تسمح بإعارة الأعداد المفردة منها.

٣. تسمح بعض المكتبات بإعارة المواد السمعية و البصرية بكافة أشكالها ، على حين لا تسمح مكتبات أخرى سوى بإعارة بعض أشكالها فقط و بعضها الآخر يمنع إعارتها إطلاقاً.

٤. النسخ الوحيدة و الأخيرة فى بعض المكتبات تسمح بإعارتها على أن يكون ذلك لفترات وجيزة كاليوم الواحد أو عطلات نهاية الأسبوع على أن لا تتجاوز مدة الإعارة الأسبوع الواحد.

٥. الكتب حديثة الورود للمكتبة بعض المكتبات تتيح إعارتها بمجرد تمام تجهيزها ، فى حين أن البعض الآخر لا يسمح بذلك إلا بعد مرور فترة من الزمن إسبوع مثلاً من تاريخ عرضها فى مكان بارز يتيح لأكبر قدر من المستفيدين التعرف على وصولها للمكتبة.

الهدف الرئيسى للمكتبات التى تمنع إعارة بعض مقتنياتها هو حمايتها من التلف المحتمل أو الفقد لندرتها أو إرتفاع ثمنها أو صعوبة الحصول عليها ، كما أن منع إعارتها يتيحها لأكبر عدد ممكن من المستفيدين .

و بإستعراض آراء عينة المستفيدين على الإستبيان
الموجه لهم تبين أن الغالبية العظمى منهم توافق على منع إعاره
بعض المقتنيات و مبرهم فى ذلك هو :

١. إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المستفيدين للإفادة منها.
 ٢. حفاظا و حماية لهذه المواد لأنها فى العادة نادرة أو
مرتفعة الثمن أو وحيدة النسخة أو يصعب تعويضها مرة
أخرى.
 ٣. قد تكون عرضة لأن يحتفظ بها أحد المستفيدين مفضلا
دفع التعويض المطلوب الذى قد يقل عن القيمة العلمية للمادة
المعاره كثيرا.
- و قد إقترح بعضهم إستئساخها و بذلك تعار
المصورات و يحتفظ بالأصول أو إعارتها لمدد محددة و أخذ
كافة الضمانات التى تكفل سلامتها. حيث أثر منع إعاره بعض
أشكال الأوعية على درجة الإفادة منها بالمكتبات محل الدراسة ،
على الرغم من أنها تتاح للتصوير بهذه المكتبات و لكن المشكلة
فى تعقيدات خروج بعض هذه الأوعية كالرسائل الجامعية مثلا
أو نفقات التصوير حيث قد يحتاج الأمر مجرد الإطلاع على
عدد كبير من الأوراق بها أو فى حالة الإطلاع على أوراق
متفرقة داخل الوعاء الواحد، مثلا.

(٢) عدد المواد المعارة في المرة الواحدة:

يتوقف تحديد عدد المواد المعارة للمستفيد الواحد في

المرة الواحدة على عدة عوامل هي :

أ. العدد الفعلي للمستفيدين من الخدمة.

ب. تنوع فئات المستفيدين و تنوع إهتماماتهم و إحتياجاتهم

بحيث يكون عدد ما يصرح بإستعارته في المرة الواحدة

لعضو هيئة التدريس أكبر منه لطالب الدراسات العليا و

أكبر منه لطالب المرحلة الجامعية الأولى .

ج. حجم المجموعات في المكتبة من حيث عدد عناوين و

عدد النسخ المتوافرة من كل عنوان و التي تلبي

الإحتياجات الفعلية لجمهور المستفيدين.

د. المدة المسموح فيها بإعارة لكل فئة.

وبلغ الحد الأقصى من المواد المسموح بإعارتها

خلال المرة الواحدة لعضو هيئة التدريس في المكتبات محل

الدراسة خمس عشرة مادة في مكتبة كلية التربية و خمس مواد

في مكتبة كلية التجارة و خمس في مكتبة كلية الآداب و عشرة

في مكتبة كلية الحقوق ، على حين قلت الأعداد المسموح

بإعارتها لمعاونيهم في بعض المكتبات بحيث كان الحد الأقصى

لها في مكتبة كلية التربية خمس عشرة مادة ، و في مكتبة كلية

التجارة ثلاث مواد و فى مكتبة كلية الآداب خمس مواد و فى مكتبة كلية الحقوق ست مواد ، و قل الحد الأقصى المسموح بإعارته من المواد للباحثين من غير معاونى هيئة التدريس إلى مادتين فى مكتبة كلية التربية وثلاث مواد فى مكتبة كلية التجارة و مادتين فى مكتبة كلية الآداب و مادة واحدة فقط فى مكتبة كلية الحقوق ، أما طلاب المرحلة الجامعية الأولى فلم يزيد الحد الأقصى لما يسمح لهم بإستعارته فى المرة الواحدة عن مادة واحدة فى جميع المكتبات محل الدراسة بإستثناء مكتبة كلية الحقوق حيث يسمح لهم بإستعارة مادتين فى المرة الواحدة كحد أقصى .

يعود إرتفاع المواد المسموح بإعارتها لعضو هيئة التدريس كحد أقصى فى المرة الواحدة لتمييز هذه الفئة فى جميع المكتبات محل الدراسة كذا الأمر لمعاونيهم ، على حين يقل بالنسبة للباحثين من غير هؤلاء رغم الإحتياجات المتماثلة لهما من المكتبة و لطلاب المرحلة الجامعية الأولى .

و يعود ذلك لأن العاملين بالمكتبة يتصورون أن المواد المعارة فى مأمن مع عضو هيئة التدريس أو معاونيه و موظفى الكلية لأن رواتبهم بالكلية ، على حين العكس بالنسبة للفئات الأخرى رغم الضمانات و التعهدات المختلفة التى تأخذها

هذه المكتبات عليهم و رغم قيدهم بالكلية ، رغم أنه قد جاء فى نص لائحة مكتبات جامعة طنطا بند (١) مادة (١) من الباب السادس منها : " ألا تتجاوز الإعارة الخارجية لعضو هيئة التدريس خمس مواد و للباحث ثلاث مواد و لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ثلاث مواد و للموظفين ثلاث مواد . "

يلاحظ على بنود اللائحة قلة أعداد المواد التى يسمح بإعارتها فى المرة الواحدة بالنسبة لإحتياجات أعضاء هيئة التدريس و الباحثين المتنوعة و المتعددة ، و يعود ذلك لعدم مراعاة هذ الإحتياجات عند تحديد أعداد المواد التى يسمح بإعارتها لكل منهم فى المرة الواحدة.

و بإستعراض آراء عينة المستفيدين على الإستبيان الموجه لهم تبين رضا أعضاء هيئة التدريس عن عدد مايسمح لهم بإستعارته فى المرة الواحدة ، و إن طاب بعضهم خاصة فى مكتبتى كليتى التجارة و الآداب بزيادة عدد ما يسمح لهم بإستعارته فى المرة الواحدة من خمس إلى عشرة مواد مع تشديد العقوبات المفروضة على المواد المتأخرة و الإلتزام بتطبيقها ، و إنحصر مبررهم لذلك فى أن :

أ. عدد الكتب المعارة لا تكفى لسد إحتياجاتهم لأن طبيعة البحث تقتضى المزيد.

ب. يكون أغلب البحث في الدراسات النظرية في المنزل و ليس في الكلية حيث يقتضى الأمر المقارنة بين وجهات النظر المتعددة .

ج. أسعار الكتب مرتفعة جدا و من ثم تزداد الحاجة للإستعارات الخارجية.

أما الباحثون من الخارج فلا يرضون عن عدد المواد المسموح لهم بإعارتها في المرة الواحدة و كان مبررهم في ذلك أن طبيعة أبحاثهم تقتضى منهم الإطلاع على مراجع كثيرة ، كما أن النظام الحالى يضيع الكثير من الوقت في الأخذ و الرد و يتلف الكتب من حملها و تدولها

كما طالب طلاب المرحلة الجامعية الأولى بزيادة عدد المواد المعارة و مبررهم في ذلك أن :

أ. الطالب قد يحتاج أكثر من كتاب لعمل الأبحاث الدراسية.

ب. إستعارة أكثر من كتاب يقلل من ذهاب الطالب للمكتبة ، و من ثم يعطى الفرصة لغيره في دخولها.

ج. بعض الكتب مكون من جزئين فيصعب إستعارتهما معا.

و قد طالب العديد من الطلاب بزيادة إعارة الكتب كتابا واحدا على ما يسمح لهم بإستعارته في المرة الواحدة بكل مكتبة ، و إن كانت الغالبية العظمى منهم ترضى عن عدد ما يسمح لهم

بغستعارته فى المرة الواحدة ، و يرجع ذلك إلى أن حاجاتهم للمكتبة لا تزيد إلا فى أوقات الإمتحانات و إعداد الأبحاث الدراسية و ما قبل نزول الكتاب الدراسى أو فى الحالات التى لا يقرر عليهم فيها كتاب دراسى ، حيث غالبا ما يلجأ الطلاب لأذون التصوير ليتسنى لهم الإحتفاظ بالمادة المطلوبة.

و على ذلك فالمكتبات محل الدراسة فى حاجة إلى تعديل عدد المواد السموح بإستعارته فى المرة الواحدة بحيث يسمح للمنتمين لنفس الكلية التى تخدم فيها المكتبة من أعضاء هيئة تدريس و معاونيهم إستعارة عشرة مواد فى المرة الواحدة كحد أقصى و للباحثين خمس مواد و لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ثلاث مواد ، أما المنتمون لكلية أخرى بنفس الجامعة التى تخدم فيها المكتبة فيكون من حق عضو هيئة التدريس أو معاونيهم إستعارة خمس مواد كحد أقصى و للباحثين الآخرين ثلاث مواد و لكل من طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الموظفين مادتان ، أما من لا ينتمون لأى من كليات الجامعة التى تخدم فيها المكتبة يكون من حق عضو هيئة التدريس و معاونيهم إستعارة ثلاث مواد كحد أقصى فى المرة الواحدة و للباحثين الآخرين مادتان و لكل من طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الموظفين مادة واحدة فقط .

تعود هذه الأعداد للأسباب التالية :

١. يخصص لأعضاء هيئة التدريس و معاونيهم هذا العدد لتنوع إهتماماتهم البحثية و الدراسية المختلفة لطلاب الكلية و الكليات الأخرى أحيانا.
٢. يخصص للباحثين هذا العدد نظرا لإهتماماتهم البحثية فقط دون إرتباطهم بأى إهتمامات تدريسية ، و نظرا لكثرة أعدادهم مقارنة بأعداد معاونى هيئة التدريس يقل ما يسمح لهم بإستعارته لإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد منهم.
٣. يقل ما يخصص لإستعارات طلاب المرحلة الجامعية الأولى. لإعتمادهم بصفة رئيسية على الكتاب الدراسى حتى الأبحاث التى يطالبون بها تقترب من التجميع و النقل المباشر لما فى الكتب الأخرى ، كما يستعير موظفو الكلية لأقاربهم و معارفهم و فى النادر ما يستعيرون لأنفسهم ، و قد روعى فى ذلك طبيعة إهتمامات كل فئة و إحتياجاتها المتنوعة و درجة إنتمائها للهيئة التى تخدم فيها المكتبة.

(٣) عدد المواد المعارة بالمكتبات خلال فترة الدراسة:

لوحظ تدنى أعداد المواد المعارة لكل فئة فى الكليات محل الدراسة سواء مقارنة بجملة أعداد المستفيدين المحتملين أو حتى بجملة أعداد و فئات المجموعات التى يسمح

بإعارتها للخارج و التي تنحصر فى الكتب العربية و الأجنبية فى هذه المكتبات فقط . و يعود هذا لسياسة الإعارة الخارجية بهذه المكتبات ، و من ناحية أخرى لسياسة الإختيار و التزويد بها بحيث أنها لا توفر كل ما يحتاج إليه المستفيدون .

و قد تبين إنخفاض نسبة ما أعير بالفعل من مواد مقارنة بعدد المجموعات المسموح بإعارتها من هذه المكتبات خلال فترة الدراسة حتى أنها تراوحت فيما بين لإثنتى عشرة فى المائة تقريبا إلى تسع عشرة فى المائة تقريبا فى جميع المكتبات فيما عدا مكتبة كلية الآداب حيث قاربت النسبة بها ست و ثلاثين فى المائة تقريبا .

و يرجع ذلك فى هذه المكتبة إلى التيسيرات التى تتيحها المكتبة للإعارة الخارجية ، فلا ضمانات مالية ولا إجراءات معقدة حيث عدد المواد المعارة وصل فى مكتبة كلية الآداب إلى خمسة الآلاف مادة ، على حين أن عدد المواد المعارة للباحثين الآخرين فى باقى المكتبات محل الدراسة لم يتجاوز أربعمئة مادة فقط كان أداها مكتبة كلية التجارة ، و يعود ذلك إلى أن الظروف ميسرة للإطلاع الداخلى بها ، كما أنها تفتح ساعات النهار كاملة طيلة العام الدراسى و الضمان

المالى بها مرتفع يصل إلى خمسة و سبعين جنيها و يعجز عن دفعه الكثيرون منهم.

وأمكن حساب الحد الأقصى من المواد المعارة لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية فكان ثلاث عشرة مادة و فى كلية التجارة فكان سبع مواد و فى كلية الآداب فكان إثنى و ثلاثون مادة و فى مكتبة كلية الحقوق كان سبع مواد ، أما متوسط المواد المعارة للباحثين فقد بلغ إثنى عشرة مادة بكلية التربية و مادتين فى كلية التجارة و إثنى عشرة مادة فى كلية الآداب و خمس مواد فى كلية الحقوق ، و بلغت لطلاب المرحلة الجامعية الأولى فى كلية التربية سبع مواد ، وفى كلية التجارة مادتين و فى كلية الحقوق أربع مواد ، أما الحد الأقصى لأعضاء هيئة التدريس من المواد المعارة فى كلية التربية فقد وصل إلى ثلاث و سبعين مادة و فى كلية التجارة إلى ثمانى و أربعين مادة ، و فى كلية الآداب إلى خمس و تسعين مادة و فى كلية الحقوق إلى تسع و تسعين مادة و للباحثين فى كلية التربية ثلاث و ثلاثون مادة و لهم فى كلية التجارة ثلاث عشر مادة ، و فى كلية الآداب ثلاث و ثلاثون مادة و لهم فى كلية التجارة ثلاث عشرة مادة و فى كلية الآداب ثلاث و تسعين مادة و فى كلية الحقوق أربع عشرة مادة و لطلاب المرحلة الجامعية الأولى

بكلية التربية ثلاث و ثلاثون مادة ، و فى كلية التجارة ست عشرة مادة و فى كلية الحقوق إثنتا عشرة مادة ، أما الحد الأدنى من المواد المعارة فى جميع المكتبات فكان مادة واحدة فقط.

يتضح من العرض السابق أن عدد المواد المعارة لجملة المستفيدين من كل فئة ضئيل مقارنة بجملة المجموعات المسموح بها للإعارة ، مع ملاحظة أن الوعاء الواحد يعار لأكثر من مستفيد أى أن عدد المجموعات التى أعيرت بالفعل ضئيل جدا إذا ما قورن بعدد المستفيدين الفعليين من الخدمة.

إرتفعت معدلات المواد المعارة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وذلك يعود لتنوع و لإختلاف إحتياجات هذه الفئة للمكتبة ، و من ناحية أخرى نظرا لإرتفاع ما يسمح لهم بإستعارته فى المرة الواحدة و للمزايا التى يتمتعون بها فى جميع المكتبات محل الدراسة مقارنة بالفئات الأخرى.

لهذا فعلى المكتبات محل الدراسة مراعاة ما يلى :

١. تعديل إجراءات و شروط الإعارة الخارجية لبعض الفئات كما سبق بحيث تكون أكثر مرونة و سهولة و طواعية بما يخدم المستفيد و يحافظ على الأوعية المعارة معا.
٢. وجود العمالة المؤهلة المدربة على تقديم الخدمة بسهولة و يسر و سرعة.

٣. وجود المجموعات المناسبة التى تلبي و تخدم إحتياجات جمهور المستفيدين على إختلاف فئاتهم و إهتماماتهم بكافة أعدادهم.

٤. أهمية لفت الإنتباه بشأن الطرق الحالية المتبعة فى التدريس و التى تعتمد على الكتب الدراسية.

♦ مدة الإعارة:

هى الفترة الزمنية التى تبقاها المواد المعارة خارج المكتبة لدى مستفيد ما ، و تختلف هذه المدة من مستفيد لآخر وفقا للفئة التى ينتمى إليها سواء كان عضو هيئة تدريس أو باحث أو طالب مرحلة جامعية أولى أو موظف بالكلية أو من غير هؤلاء إن كان يسمح بالإعارة الخارجية وفقا لما حددته لوائح المكتبة فيسمح لعضو هيئة التدريس و الباحثين بمدة أطول للإعارة عن طلاب المرحلة الجامعية الأولى مالم يتعارض هذا مع تقديم الخدمة لأى مستفيد آخر أيا كان سواء كانت إعارة قصيرة الأجل لا تتجاوز أيام محدودة أو طويلة الأجل تمتد لعام دراسى كامل أو لحين الإنتهاء من إعداد البحث أو الرسالة.

هذا و تتوقف مدة الإعارة على عدة عوامل هى :

١. مدى إلتزام مجموعة العمل بالمكتبة و جمهور المستفيدين منها بتطبيق اللوائح الخاصة بذلك.

٢. الإتجاهات المختلفة للمجموعات و مدى توازنها مع نفس
 إتجاهات جمهور المستفيدين من المكتبة ، أى مدى التوافق
 بين إتجاهات المجموعات و إهتمامات جمهور المستفيدين
 بحيث تزداد مدة إعارة المواد التى لا يزيد الطلب أو الإقبال
 عليها فتعار لمدة من إثنين لثلاثة أيام ، على حين تقل مدة
 إعارة المواد التى يزداد الطلب عليها و قليلة النسخ فتعار
 لساعات محدودة و هى ما يطلق عليه الإعارة قصيرة الأجل
 من أربع إلى خمس ساعات فى النهار أو لساعات الليل أو
 العطلات التى تعطل فيها المكتبة أو تعار لمدة من ساعة
 لإثنين إذا ما كان الإقبال عليها شديدا و لمدة لا تزيد عن
 شهر قابلة للتجديد إذا لم تكن هناك حاجة إليها.
٣. إمكانية تجديد مدة الإعارة بالتليفون مثلا بدلا من الحضور
 إلى المكتبة لمن لا وقت لديهم لذلك كأعضاء هيئة التدريس
 أو الباحثين.
٤. أن يكون للمكتبة حق إسترداد المواد المعارة فى أى وقت
 تشاء.

و وفقا لللائحة مكتبات جامعة طنطا فإنه يسمح
 بالإعارة الخارجية لمدة أسبوعين فتجدد لجميع الفئات
 المستفيدة من الخدمة. أما وفقا لللائحة الداخلية لكل من

المكتبات محل الدراسة فإن مدة الإعارة لأعضاء هيئة التدريس فى مكتبة كلية التجارة ثلاثة شهور قابلة للتجديد ، و بمكتبة كلية الآداب شهر قابل للتجديد شهرا آخر ، و فى مكتبة كلية الحقوق ثلاثة شهور تجدد لمثلها مرة أخرى و نفس الأمر لمعاونيهم ، أما الباحثون فلهم حق الإستعارة من مكتبة كلية الآداب لمدة أسبوعين تجدد لمثلها و لم تذكر لائحة مكتبة كلية التجارة و الحقوق ، أما طلاب المرحلة الجامعية الأولى فلهم حق الإستعارة من مكتبة كلية التجارة لمدة شهرين تجدد بأمر عميد الكلية ، و فى كلية الآداب لمدة إسبوعين و فى كلية الحقوق لمدة إسبوعين و فى كلية الحقوق لمدة إسبوعين قابلة للتجديد ، أما الموظفون فى كلية التجارة فلهم حق الإعارة لمدة ثلاثة شهور تجدد بإذن من عميد الكلية مرة أخرى ، و فى كلية الآداب لمدة إسبوعين تجدد لإسبوع و فى كلية الحقوق إسبوعين تجدد لمثلها . هذا و لا يلتزم بكل هذه المدد فى المكتبات محل الدراسة .

و بإستطلاع آراء عينة المستفيدين من خلال إجاباتهم على الإستبيان تبين رضا أعضاء هيئة التدريس عن المدة المحددة لهم لإعارة الخارجية فى جميع المكتبات محل الدراسة و ذلك كنتيجة لعزم الإلتزام الفعلى من قبل هذه الفئة

و معاونيهم فى جميع المكتبات محل الدراسة حتى أن مدة الإعارة وصلت فى إحدى المكتبات إلى ست سنوات كاملة.

و بلغت مدة الإعارة الفعلية للإستعارة الخارجية فى مكتبة كلية التربية لأعضاء هيئة التدريس و معاونيهم ثلاثة شهور ، و فى مكتبة كلية الآداب شهر واحد ، و فى مكتبة كلية الحقوق ثلاثة شهور ، أما الباحثون و الطلاب و الموظفون فلهم إسبوعان فى جميع المكتبات فيما عدا طلاب كلية الآداب فلهم إسبوع واحد فقط و فى مكتبة كلية التجارة إسبوعان و تجدد لأعضاء هيئة التدريس. لهذا فقد رأت عينة الباحثين أن مدة الإعارة الخارجية مناسبة تماما و ذلك لأنه لا تدقيق و لا إلزام دقيق بها .

أما عن عينة طلاب المرحلة الجامعية الأولى فقد رأت الغالبية العظمى منهم أن مدة الإعارة الخارجية المخصصة لهم غير كافية لقراءة المادة المعارة حيث لا تزيد عن ثلاثة أيام فى مكتبة كلية الآداب و قد تصل أحيانا ليوم واحد فقط فى حالة الكتب التى يزداد الطلب عليها كالكتب التى يحتاجها الطلاب فى الأبحاث الدراسية ، كما طالب بعض طلاب كلية الحقوق بزيادة مدة الإعارة حتى فصل دراسى كامل ولحين الإنتهاء من الإمتحانات.

و يعد التأخير فى مدة الإعارة مسئولية مشتركة ما بين الموظف المسئول المستفيد معا لأن المستفيد لم يلتزم بما حدد له والموظف المسئول لم يكن حريصا على عودة المواد المعارة فى موعدها ، وقد جاء فى بند (هـ) من الموضوع الثالث لمحضر لجنة المكتبات الجامعية المنعقدة يوم الأحد الموافق (١٩) أبريل (١٩٩٢ م) : "أن يقوم أمين المكتبة بعرض موقف الإستعارة الخارجية على و كيل الكلية للدراسات العليا و البحوث بصفة دورية كل ثلاثة شهور . " و قد بدأت بالفعل مكتبة كلية الآداب فى إرسال إنذارات تأخير لغير الملتزمين من المستفيدين بذلك .

هذا و يقترح بعض التعديلات على المدة الحالية المخصصة لإعارة الخارجية لكل فئة و تجديدها بحيث تكون لكل من عضو هيئة التدريس و الباحث شهر تجد لشهر ثم لشهر ثم لشهر آخر و تكون لطالب المرحلة الجامعية الأولى و للموظف لمدة أسبوعان و تجدد لمدة أسبوع واحد .

و ذلك على أن يكون من حق المكتبة إسترداد المادة المعارة فى أى وقت تشاء و للمكتبة متابعة تواريخ إعارة المواد عن طريق سجل بطاقى خاص بالمواد المعارة على أن يرتب هجائيا بعنلوين المواد المعارة و يعطى بيانات ببليوجرافية كاملة عن

المادة المعارة و عن المستعير و كيفية الوصول إليه و ترتب البطاقات هجائى بعناوين المواد المعارة ثم داخل العناوين يرتب زمانى وفقا لتواريخ إعادة المواد المعارة و بذلك يسهل للمكتبة الوصول للمواد المعارة بسهولة و التى إنتهى تاريخ إعارتها و يمكن من خلال نفس السجل أيضا الوصول لمستعير مادة معينة.

♦ الجزاءات و الغرامات :

لابد للمكتبة فى ظل التيسيرات التى تتيحها لجمهور روادها فى الإستفادة من مقتنياتها خارج نطاقها و أن تقابل هذه التيسيرات ببعض القواعد التى تضمن عودتها سالمة للمكتبة ، و من ناحية أخرى إلزام جمهور المستعيرين بردها فى الموعد المحدد سلفا بينهما و ذلك فيما يسمى ببند الغرامات و الجزاءات الذى يقوم على أساس أن المواد المعارة تنتقل بإعارتها من عهدة المكتبة لعهدة المستعير الذى يكون مسئولا عن ردها للمكتبة فى الموعد المتفق عليه بينهما سليما للمكتبة و إلا سيتعرض للبند الخاص بالغرامات و الجزاءات ضمن اللوائح المنظمة للعمل بها و الذى يطبق فى حالات :

أ. تأخير عودة المواد المعارة عن مواعيدها.

ب. فقد المواد المعارة.

ج. عودتها تالفة للمكتبة.

و تأخذ الغرامات و الجزاءات أحد شكلين هما :

- أ. الحرمان من الإستعارة لمدة محددة أو نهائيا.
 - ب. الغرامات المالية التي تختلف من مكتبة لأخرى و من فئة لأخرى داخل المكتبة الواحدة فتكون لعضو هيئة التدريس و الباحثين خمسة جنيهات عن كل يوم تأخير و تكون لطلاب المرحلة الجامعية الأولى من واحد إلى إثنين جنيهه عن كل يوم تأخير ، و من الممكن و أن يستثنى طلاب المرحلة الجامعية الأولى من غرامات التأخير و ذلك حتى لا يحجم العديد منهم عن الإقبال على المكتبة ، و ذلك حتى لا تتولد إنطباعات سيئة لدى العديد منهم و خاصة و أنهم حديثو العهد بالمكتبة و الحياة الجامعية .
- و يعد التطبيق الحازم العادل لنظام الغرامات و الجزاءات لجميع الفئات دون إستثناء هو الأمان الوحيد للمواد المعارة خارج حدود المكتبة و الضمان الأمثل لتلبية الإحتياجات المتنوعة لجمهور المستفيدين ككل من المواد المعارة و يساعد في ذلك أن تكون قيمة الغرامات المقررة مناسبة لقيمة الوعاء و تختلف باختلاف الحالة من تأخير أو فقد أو تلف حتى تصل للحرمان النهائي من الإستعارة لأن

المكتبة قد كفلت بدائل عديدة للإفادة من المواد التي إنتهت مدة إعارتها و هي:

أ. تجديد مدة الإعارة.

ب. التصوير إذا ما كانت محجوزة من قبل أشخاص آخرين.

ج. الإطلاع الداخلى إذا ما كان هناك إزدیاد فى الطلب عليها.

و تتعرف المكتبة بسهولة على المتأخرات من المواد و التى إما تعود أو يتبين تلفها أو فقدتها فيما بعد من خلال المراجعة الدقيقة الدورية لسجلات الإعارة الخارجية لكل فئات المواد المعارة، و لكى تقوم المكتبة بحصر ذلك على وجه الدقة عليها إعداد سجل بطاقي بالمواد المعارة مرتب هجائى بعنوانين المواد المعارة و يدون فيه تاريخ الإعارة و تاريخ الإرجاع ، على أن يدون ذلك على حافة بارزة بالبطاقة و بذلك يمكن بسهولة الوصول للمواد المعارة فى يوم معين و تاريخ عودتها و من ثم المتأخرات منها ، وترتب البطاقات هجائيا بالعنوان ثم فى داخل العنوان ترتب زمانى بالمواد المعارة وفقا لتاريخ إعارتها ثم داخل الترتيب الزمانى هجائى بالمستعيرين.

الجزاءات و الغرامات فى المكتبات محل الدراسة :

ورد هذا البند فى جميع اللوائح الداخلية للمكتبات محل الدراسة و فى محضر لجنة المكتبات المنعقدة يوم الأحد (٩) أبريل (١٩٩٢م) فى المواضيع التالية :

أ. بند (ج) من الموضوع الثالث لها : أنه لمجالس الكليات وضع ضوابط عن تأخير إرجاع الكتب المعارة عن مدة شهرين .

ب. فى بند (٥) أنه : " لا يسمح بإعارة كتب جديدة لعضو هيئة التدريس فى حالة مخالفته للتعليمات المبينة . "

هذا و قد اختلفت القواعد المتبعة فى المكتبات محل الدراسة بهذا الشأن إلى حد ما ففى اللائحة الداخلية لمكتبة كلية التجارة ورد التأخير فى المواضيع التالية :

أ. فى المادة (١٩) : " أن توقف الإستعارة بالنسبة للطالب المنتظم المسدد للرسوم الإضافية إذا لم يرد الكتب أو الكتاب التى سبق و أن إستعارها فى الأعوام التالية . "

ب. فى مادة (٢٠) من نفس اللائحة : " أن تحجب نتيجة إمتحان الطالب الذى يمتنع عن إرجاع الكتاب المعار له بمجرد إنتهاء أيام الإمتحان حتى يرد ما بعهدته من كتب مع حرمانه من الإستعارة فى العام التالى . "

ج. فى مادة (٢٥) من نفس اللائحة : " أنه فى حالة عدم رد المستعير للكتاب فى موعده المحدد تقوم الكلية (المكتبة) بإتصال بالمصلحة التابع لها ضامن المستعير لتحصيل القيمة المقررة للكتاب أو الكتب المعارة من مرتب الضامن بالطريق الإدارى ."

أما حالات الفقد فقد ورد ذكرها فى نفس اللائحة فى المواضع التالية :

أ. فى مادة (٢١) من الباب الرابع أنه : " يؤدى المستعير ثمن الكتاب المفقود بناء على التقدير الذى تقدره المكتبة وفقا لقواعد اللوائح المالية و ذلك على النموذج المعد لذلك ."

ب. فى مادة (٢٢) من نفس الباب : " ان الكتب الأجنبية أو العربية التى يقر المستعير بفقدائها تقدر المكتبة ثمنها جزافيا بحيث تعوض قيمتها العلمية المفقودة حسبما يتوافر لديها من بيانات و بشرط موافقة السيد الدكتور العميد لقبول السداد ."

أما اللائحة الخاصة بمكتبة كلية الآداب فقد أشارت فى بند (٦) من المادة (٦) بالباب الرابع منها إلى الغرامات و الجزاءات بأنه : " إذا إنقضت مدة الإعارة دون أن يعيد المستعير ما بعهدته من مقتنيات من تلقاء نفسه فى الموعد

المقرر يرسل له إخطار لإعادة الكتب و يحصل منه غرامة تأخير بواقع خمسة و عشرين قرشا يوميا عن الإِسبوع الأول و تزداد إلى خمسين قرشا فى الإِسبوعين الثانى و الثالث و ، و إذا لم تم الإستجابة يوقع الأمر إلى لجنة المكتبة للموافقة على خصم الغرامة من مرتب المستعير بعد تقييم ثمن الكتاب بإعتباره مفقودا طبقا للقواعد التى وضعتها لائحة جامعة طنطا فى هذا الشأن تمهيدا للعرض على السيد الأستاذ الدكتور عميد الكلية أو من يفوضه للموافقة على الخصم من المرتب .

كما أوردت لائحة مكتبة كلية الحقوق الغرامات و الجزاءات فى المواضع التالية :

أ. فى بند (د) من مادة (٤) بالباب الرابع أنه : "يجب إعادة الكتاب المعار عقب إنتهاء المدة المحددة للإعارة ، فإذا لم يتم رده فى هذا الموعد يخطر المستعير بضرورة إعادته خلال مدة سبعة أيام ، فإذا لم يعيده يعتبر الكتاب مفقودا ، و بناء عليه تبدأ المكتبة فى إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المستعير مع إضافة نسبة عشرة فى المائة من الثمن مقابل المصروفات الإدارية و يتم التحصيل بواسطة خزينة الكلية."

ب. فى بند (٥) من قرار عميد الكلية رقم (٤٩) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠م فيما يخص طلبية الدراسات العليا المسجلين لدرجة الدكتوراة بالكلية : " المحافظة على الكتاب بعدم التخطيط و الكتابة فى الهامش أثناء القراءة و ألا يخصم ثمن الكتاب مضافا إليه عشرة فى المائة من ثمنه مصاريف إدارية و ثمن التجليد إذا كان مجلدا . "

ج. فى بند (٧) من نفس القرار أنه " للمكتبة حق حرمان الطالب الذى يخالف تعليماتها أو نظامها من الإنتفاع بخدماتها . "

أما فى مكتبة كلية التربية فإن اللائحة الداخلية لها فكانت مفقودة ، و لكن أدلت إدارة المكتبة بالآتى :

أ. فى حالات التأخير : ترسل الخطابات من المكتبة للأقسام العلمية لكل من أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم و بذلك تعود المواد المعارة فى خلال ثلاثة أيام تقريبا ، كذا الأمر للباحثين الآخرين و طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، و لكن من خلال التحليل الفعلى لسجلات الإعارة وجد أن هذا لا يطبق فأحد أعضاء هيئة التدريس لديه مواد معارة منذ ثلاث سنوات ، و العديد من الباحثين يحتفظ بالمواد لحين إنتهاء العام الذى يدرس به من طلاب

البلومات العليا بالكلية ، كما أن بعض طلاب المرحلة الجامعية الأولى فيما ندر يحتفظون بما لديهم من كتب للعام التالى .

ب. و فى حالات التلف يكلف المستفيد بتجليد و ترميم المادة التالفة على حسابه الخاص أو إحضار نسخة أخرى بديلة .
ج. فى حالات الفقد لا تبدأ المكتبة بإتخاذ أى إجراءات ضد المستفيد إلا إذا أبلغ بنفسه عن فقد ما لديه ، و فى هذه الحالة يرفع طلبه بفقد الكتاب المعار للجنة المكتبة بالكلية لتتبع فيه و تحدد ثمنه فى الوقت الحالى مع إضافة عشرة فى المائة مصاريف إدارية كغرامة من الثمن الحالى لها ، هذا و يخصم ثمن الكتاب المفقود من قيمة التأمين لطلاب الدراسات العليا من الخارج و طلاب المرحلة الجامعية الأولى و أعضاء هيئة التدريس و معاونوهم ، أما موظفو الكلية فتخصم قيمة المادة المفقودة من رواتبهم أو يدفعون ثمنها دون خصم ، و فى حالة تجاوز ثمن الوعاء المفقود لقيمة التأمين يلزم المستفيد بدفع باقى القيمة.

هذا و قد وردت الغرامات و الجزاءات فى لائحة

مكتبات جامعة طنطا فى المواضع التالية :

- أ. بند (١٤) من مادة (٢) من الباب السادس باللائحة قبل التعديل : " أنه للمكتبة حق حرمان من يخالف تعليماتها أو نظمها أو تقاليدها من الإنتفاع بخدماتها ."
- ب. بند (١٥) من نفس المادة : " أن توقيع المستعير إستمارة الإستعارة يعتبر قبولاً بشروط الإعارة و أحكام اللئحة ."
- ج. بند (ج) من مادة (٢١) بالباب السادس من اللائحة المعدلة : " أنه إذا إنقضت مدة الإعارة دون أن يعيد المستعير ما بعهدته من مقتنيات من تلقاء نفسه فى الموعد المقرر يرسل له إخطار إعادة الكتب فى خلال سبعة ايام و إلا يحرم من الإستعارة إن كان طالبا و ينبه على الكلية عدم تسليمه أوراقه أو إعلان نتيجته إلا بعد رد ما بعهدته أو تسديد ثمنها حسب ما تقضى به اللائحة ، و إذا كان عضو هيئة تدريس أو أستاذ غير متفرغ أو مدرس مساعد أو معيد أو من العاملين بالجامعة يخطر السيد الأستاذ الدكتور عميد الكلية أو السيد الأستاذ أمين عام الجامعة ليصدر القرارات اللازمة لخصم ثمن الكتب من مرتبه و لا يجوز إخلاء أى طرف من الفئات المشار إليها للإعارة أو مرافقة الزوج أو الزوجة أو إنهاء الخدمة فى صورها المختلفة (الإستقالة ، الإحالة للمعاش ... إلخ) إلا بعد

الحصول على ما يفيد إخلاء طرفه من المكتبة المركزية و
كافة مكتبات الجامعة."

مما سبق يتضح انه رغم ورود الجزاءات و
الغرامات فى جميع ما صدر للمكتبات محل الدراسة من لوائح
و قرارات إلا أن هذا التنبيه مازال أقرب لعدم التنفيذ إلا فيما
يخص التأخير حيث بدأ يطبق مؤخرًا فى مكتبة كلية الآداب
بعد إكتشاف العديد من المخالفات بالمكتبة فيرسل إنذاران
للمستفيد ثم بعد ذلك تبدأ المكتبة فى إتخاذ الإجراءات الرسمية
ضده.

و بإستطلاع آراء عينة المستفيدين حول نظام
الغرامات و الجزاءات المطبق فى مكتبات كلياتهم وجد أن
أعضاء هيئة التدريس و معاونوهم يوافقون على هذا النظام و
إن كان العديد منهم لا يعلم شيئًا عنه إلا مؤخرًا كما فى عينة
كلية الآداب ، و من مقترحاتهم حول هذا النظام :

أ. وجود غرامات متضاعفة ثلاث مرات يسبقها إنذار ثلاث
مرات ثم حرمان من الإستعارة بعد ذلك .

ب. العمل بسياسة من أتلف شيئًا فعليه إصلاحه .

لما الباحثون من الخارج فالغالبية العظمى منهم
توافق على النظام المتبع و إن كانت لهم بعض التعليقات عليه
و هي :

أ. يجب تشديد العقوبة و الصرامة فى تطبيقها.

ب. يجب إحترام النظام المتبع.

ج. إقترح بعضهم أن تكون هناك غرامة تأخير عن كل إسبوع
تأخير بمعدل جنيتها واحدا و تخصص قيمتها لتحصين
مستوى الخدمة فى المكتبة ، و طالب آخرون بإرسال
إنذار ثلاث مرات ثم حرمان من الإستعارة لمدة شهر ثم
شهرين ثم ثلاثة شهور ثم ستة شهور ثم عام كامل للأبد.
رغم وجود فئة من الباحثين من الخارج من يؤيدون
النظام الحالى للغرامات و الجزاءات إلا أن هناك فئة أخرى
منهم تعارضه و كان مبررهم فى ذلك أن :

أ. الغرامات مبالغ فيها حيث أنها تقدر بحساب ثمن الكتاب
تقديري $\times 10\%$ مصاريف إدارية .

ب. بعض الكتب يخرجها الموظفون لمعارفهم و يخصمونـها
من نسبة التقـد و الإستبعاد المسموح لهم بها .

على حين توافق الغالبية من طلاب المرحلة الجامعية
الأولى على نظام الغرامات و الجزاءات المطبق فى مكتبات

كلياتهم و كان مبررهم فى ذلك حماية الكتب النادرة من السوق بالاحتياط. و كان هنا من يعارض نظام الغرامات و الجزاءات و مبررهم فى ذلك :

أ. أن التأخير قد يكون لسبب قهرى كإمتحان أو أن يكون المستعير نفسه لم ينتهى بعد من قراءتها أو أن يكون التأخير رغما عن إرادته لآى ظرف طارئ كالسرقة مثلا .

ب. الكثير من الطلاب لا يملك دفع قيمة الغرامة.

ج. الغرامة قد تحجم الطلاب عن الإقبال على الإعارة الخارجية ، و من مقترحاتهم فى هذا الشأن سحب كارنيه الإستعارة من الطالب لمدة فصل دراسى مثلا .

د. كل من تسبب فى تأخير كتاب عليه دفع جنية واحد فقط عن كل يوم تأخير لأن الحرمان من الإستعارة لمدة معينة لن يضر الكثير من الطلاب إلا فئة محدودة منهم و لكنه يصلح فى حالات الفقد أو التلف.

يتضح من العرض السابق أن نظام الغرامات و الجزاءات لا يطبق بالفعل إلا فيما ندر خاصة فى حالات الفقد فقط ، لهذا فعلى المكتبات محل الدراسة إتباع نظام صارم علل فى هذا الشأن كأن يتم :

١. إرسال إنذار أول في أول يوم تأخير ثم يرسل إنذار ثانى بعد مرور إسبوع من تاريخ إرسال الإنذار الأول ، و بعد مرور إسبوع إذا لم تعود المواد المعارة المتأخرة يحرم المستعير من الإستعارة حتى مرور شهر من تاريخ إرسال أول إنذار .

٢. في حالة عودة المواد المعارة بعد ذلك يقوم المستعير بسداد مبلغ جنيهاً عن كل يوم تأخير من تاريخ إرسال الإنذار الثانى بالنسبة لعضو هيئة التدريس و الموظفين جنيهاً واحداً ، و دفع خمسون قرشاً لطالب المرحلة الجامعية الأولى .

٣. إذا لم تعود المواد المعارة بعد شهر من حرمان المستعير من الإستعارة تعد مفقودة و يقوم المستعير بسداد ثمنها الحالى مضافاً إليها (١٠%) مصاريف إدارية ، على أن يقوم بتقديرو ثمنها الحالى أحد أعضاء هيئة التدريس بالكلية فى نفس مجال تخصص المواد المعارة مشاركة مع لجنة المكتبة .

٤. فى حالات التلف كنزاع أو قطع أو كشط أو تمزيق أوراق أو ما شابه ...إلخ ، و يكتشف ذلك بالفحص الجيد للمواد المعارة و تحدد قيمة الغرامة وفقاً لحجم التلفيات ، فإذا كانت التلفيات تضر بالوعاء يدفع المستعير ثمنه الحالى مضافاً

لإليه عشرة في المائة كمصاريف إدارية كما فى حالات الفقد .

٥. إذا ما كانت التلغيات كشط مثلا أو ثنى أوراق أو ما شابه ذلك يدفع المستعير ربع تمنه الحالى كغرامة.

٦. لضمان فحص المواد المعارة جيدا عند عودتها يفضل وجود موظف مختص يقوم بذلك قبل تسجيل عودتها لعهد المكتبة مرة أخرى.

♦ تبادل الإعارة بين مكتبات الكليات محل الدراسة :

تبادل الإعارة لا يعنى أكثر من علاقة مشروطة تربط مكتبتين أو أكثر معا بينهما نوع من التجانس من حيث عدد و نوع المجموعات و المستفيدين معا بهدف تلبية و إرضاء الإحتياجات المتنوعة التى تعجز كل منهما عن تقديمها لجمهور روادها فى ظل الظروف الغير مهيأة و الإمكانيات المحدودة التى تعيق إرضاء كل هذه الإحتياجات بكفاية و كفاءة من خلال مقتنياتها و حدها.

هذا و العلاقات الخارجية بين المكتبة و المكتبات الأخرى المشتركة معها لها أثر قوى جدا فى تبادل الإعارة فيما بينهم ، و من ثم خدمة المستفيدين منها لأنها تتيح بذلك التعرف على المجموعات و الأنشطة و الخدمات فى المكتبات المشابهة ،

و من ثم يمكنها تجميع كافة مصادر المعلومات لصالح إحتياجات المستفيدين منها خاصة فى المكتبات الأكاديمية و ما تفرضه طبيعة البحث التى تتسم بالإغراق فى التخصص و ما يتبع ذلك من ندرة للمواد و صعوبة الحصول عليها لوجود بعضها ضمن دوريات قديمة أو أجنبية ، و من ثم لا تستطيع المكتبة بمفردها أن تستجيب لإحتياجات و متطلبات العملية البحثية خاصة إذا ما كانت هذه المواد غير موجودة بسوق البيع لإنهاء طباعتها .

و من هنا تبذل المكتبة جهدا لمعرفة مكان تواجد أيا منها ثم تطلب إستعارتها أو تصويرها وفقا للشروط المحددة فيما بينهما ووفقا لطبيعة المادة نفسها ، و ذلك عن طريق إتاحة الإستفادة من مقتنيات المكتبات المتعاونة و التى لا تتوافر لدى إحداها لصالح إحتياجات المستفيدين منها و التى تعجز عن تلبيةها ، و من ثم الإرتفاع بمستوى الخدمات المقدمة و المتاحة من خلالها بشرط أن تبني علاقة نفعية متبادلة بين جميع هذه المكتبات المتعاونة.

(١) أهمية تبادل الإعارة :

ترجع أهمية التبادل للمكتبات فى إتاحة الحصول على بعض المقتنيات لبعض الوقت أو فى الحصول على نسخ منها مما قد يستحيل حصولها عليها بأى طريقة أخرى ، إلى

جانب مساهمته فى توفير جزء كبير من ميزانية هذه المكتبت و
التي كان من المفترض أن تتفققا فى شراء بعض هذه المقنتيات
التي حصلت عليها عن طريق التعاون.

(٢) وجود التعاون فى المكتبات محل الدراسة:

لا يوجد أى نمط للتعاون فى الإعارة بين المكتبات
محل الدراسة رغم أن اللائحة العامة لمكتبات جامعة طنطا و
اللوائح الداخلية الخاصة بكل مكتبة إشملت على بند أو أكثر
بخصوص ذلك كما يلى :

١. فى لائحة مكتبات جامعة طنطا:

- أ. ورد فى مادة (٢) من الباب الأول بلائحة مكتبات جامعة
طنطا قبل التعديل : "أن تتعاون مكتبات الجامعة مع الهيئات
الجامعية و العلمية فى مجالاتها ."
- ب. ورد فى بند (ج) من مادة (٣) من الباب الثانى بنفس
اللائحة بعد التعديل أن : "تعمل مكتبات الجامعة على
التعاون و التبادل الثقافى مع الهيئات الجامعية و العلمية و
مراكز البحوث داخل الوطن و خارجه ."

٢. فى اللوائح الداخلية لمكتبة كل كلية :

أ. ورد فى بند (٢) من مادة (١) من اللائحة الخاصة بمكتبة كلية الآداب أن : "تتعاون المكتبة ثقافيا مع الهيئات الجامعية العلمية فى مجالاتها".

ب. ورد فى مادة (٤) من الباب الأول بلوحة مكتبة كلية الحقوق أن : "تقوم المكتبة بإتخاذ كافة الوسائل لدعم التعاون و التبادل الثقافى مع مختلف مكتبات الجامعات المصرية و الهيئات العلمية المناظرة فى داخل الجمهورية و خارجها".

ج. ورد فى مادة (٣) من الباب الأول من لائحة مكتبة كلية التجارة أن : "تقوم المكتبة بالتعاون و التبادل الثقافى مع مكتبات الجامعات المصرية و غيرها من الهيئات العلمية المهمة بالأبحاث المناظرة للتخصصات المقررة فى كلية التجارة".

تبين مما سبق الإهتمام بالتعاون فى جميع لوائح المكتبات محل الدراسة رغم عدم وجود أى صورة من صوره ، ورغم الحاجة الشديدة لهذه المكتبات للدخول فى مثل هذه السياسات التعاونية بعدما عجزت عن تلبية إحتياجات المستفيدين منها ، حيث إتضح من إجابات المستفيدين على

الإستبيان أن مكتبات الكليات هى آخر ما يحظى باهتمام
المستفيد فى المكتبات محل الدراسة فرتبت المكتبات التى
يتردد عليها المستفيدون وفقا لأولوية إعتمادهم
عليها كما يلى :

- أ. مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة و المراكز الثقافية
الأجنبية .
 - ب. مكتبات جامعة القاهرة و عين شمس و الإسكندرية .
 - ج. دار الكتب القومية و المكتبات العامة بالمدن و المحافظات
المختلفة.
 - د. مكتبات الكليات المناظرة فى جامعات إقليمية أخرى.
 - هـ. مكتبات كلياتهم.
- و فى بعض الأحيان كان هناك تبادل فى الترتيب بين البنود (ج ، د ، هـ) من مستفيد لآخر بحيث تسبق أو تلى لإحداهما الأخرى .

ويرجع سبب ذلك إلى :

١. سوء سياسة الإختيار و التزويد المتبعة مما يتسبب فى
وجود عدد هائل من المواد التى يقل الطلب عليها و لا يستفيد
منها سوى أشخاص معدودين ، على حين تفتقر هذه المكتبات
لوجود أوعية يزداد الطلب و الإقبال عليها.

٢. قلة عدد النسخ المتاحة من المواد التي يزداد الإقبال عليها.
 ٣. القيود المفروضة على الإطلاع أحيانا لغير المستفيدين من المكتبة التي ينتمى إليها المستفيدون تحت مسميات متعددة كضيق المساحة و عدم كفايتها للمستفيدين من الكلية.
 ٤. عدم إتاحة الإستعارة الخارجية إلا لمن ينتمى للكلية فقط.
 ٥. جملة الميزانية المخصصة لمكتبات الكليات إذا ما أنفقت بكاملها و لم يبق منها شيئا لعجزت أيضا عن تلبية كافة إحتياجات المستفيدين منها خاصة من هيئة التدريس و الباحثين و خاصة من الأوعية الأجنبية بعد إرتفاع أسعارها.
- (٣) التخطيط لوجود تبادل الإعارة فى المكتبات محل الدراسة :**

القضاء على إتجاه مستفيدى المكتبات محل الدراسة لمكتبات غير مكتبات كلياتهم لا يستلزم سوى دخول المكتبات محل الدراسة فى أى سياسة تعاونية لتبادل الإعارة عن طريق شبكات تعاونية مركزية تربط بين كل من مكتبات الكليات محل الدراسة و مكتبات الكليات المناظرة أو التي يمكن أن تخدم فى مجالها فى الجامعات القريبة و الرئيسية كالجامعات فى إقليم وسط الدلتا و هى جامعات : المنوفية و الزقازيق و المنصورة و طنطا بفروعهم المختلفة ، بالإضافة للمكتبات العامة فى محافظات الإقليم ، إلى جانب مكتبات جامعات القاهرة و

الأسكندرية و الجامعة الأمريكية و المراكز الثقافية الأجنبية و
دار الكتب القومية إن لمكن ذلك .

و فيما يلى تفصيل لذلك فى المكتبات محل الدراسة :

١. فى مكتبة كلية التربية:

تدخل مكتبة كلية التربية بطنطا فى شبكة تعاونية معها
بكتف الشيخ و التربية بالمنصورة و الزقازيق و بنها و التربية
النوعية بطنطا و ميت غمر و دمياط و المنصورة و مكتبة كلية
العلوم بكل هذه الجامعات و الآداب بنفس هذه الجامعات . و
يرجع هذا الشعب فى التخصصات التى يفضل و أن تتعاون
معها مكتبة كلية التربية بطنطا إلى طبيعة الدراسة بهذه الكلية
فهى تضم العديد من الأقسام المناظرة فى كليات الآداب (لغة
إنجليزية و لغة فرنسية و إجتماع و علم نفس و تاريخ و
جغرافيا) ، إلى جانب العديد من الأقسام المناظرة فى كلية
العلوم (جيولوجيا و رياضيات و طبيعة و كيمياء) ، هذا إلى
جانب أن بها قسم للطفولة حيث العلاقة الشديدة بكلية التربية
النوعية من حيث الدراسة (موسيقى و رسم و لإقتصاد منزلى و
تكنولوجيا تعليم ...)

٢. فى مكتبة كلية التجارة :

يمكن أن تتبادل مكتبة كلية التجارة بطنطا مع مكتبات كليات التجارة بالجامعات الأخرى فى الإقليم و الجامعات الأخرى المناظرة ، و ذلك حيثأن أكاديمية السادات للعلوم الإدارية تقترب فى دراستها من التخصصات بكلية التجارة (إدارة أعمال ، و حاسب آلى ، ...)

٣. مكتبة كلية الآداب:

تتعاون مكتبة كلية الآداب بطنطا مع مكتبات كليات الآداب و التربية بجامعات لإقليم وسط الدلتا و مكتبات الكليات المناظرة بجامعات القاهرة و عين شمس و الأسكندرية ، و ذلك حيث التشابه فى طبيعة الدراسة بأقسام كليات الآداب و التربية .

٤. مكتبة كلية الحقوق :

تتبادل مكتبة كلية الحقوق بطنطا الإعارة مع مكتبات كليات الحقوق المناظرة بجامعات الإقليم الأخرى و الجامعات الرئيسية الثلاثة : القاهرة و عين شمس و الأسكندرية ، و ذلك حيث أن كليات الشريعة و القانون التابعة لجامعة الأزهر تعد من الكليات القانونية المناظرة فى الجامعات الأخرى.

هذا و من الممكن لمكتبات الكليات محل الدراسة أن تدخل فى سياسة تعاونية لتبادل الإعارة (إن أمكن) مع مكتبة

الجامعة الأمريكية و المراكز الثقافية الأجنبية المنتشرة بالقاهرة و الإسكندرية ، حيث أنها تمثل أعلى نسبة من المكتبات التي تحظى برضاء و تردد أعضاء هيئة التدريس و الباحثين بمكتبات الكليات محل الدراسة ، وذلك على الرغم من إفتقار التكافؤ و التوازن فيما بينها و بين هذه المكتبات حيث يمكن الاستفادة منها برسم إشترك تسدده جامعة طنطا لهذه الجهات على سبيل المثال ، هذا إلى جانب عدم إهمال تبادل الإعارة و التعاون مع المكتبات العامة و خاصة دار الكتب القومية بالقاهرة ، و إن كان يفضل التعاون مع الجهات القريبة توفيراً للنفقات و ضماناً للسرعة حيث أن المسافة بين مدينة طنطا و أى من المدن الأخرى التي بها جامعات إقليمية تقطع فيما لا يزيد عن الساعة الواحدة تقريباً.

بترتيب المكتبات السابقة وفقاً لأهميتها لجمهور المستفيدين من أعضاء هيئة التدريس و الباحثين وجد أنها تكون كما يلي :

١. مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة و مكتبات المراكز الثقافية الأجنبية بالقاهرة و الإسكندرية.
٢. مكتبات الجامعات الثلاث : القاهرة و عين شمس و الإسكندرية.

٣. مكتبات جامعات إقليم وسط الدلتا بفروعها المختلفة.
٤. المكتبات العامة بمحافظات الإقليم مع دار الكتب القومية بالقاهرة .

(٤) القائمون بتبادل الإعارة:

تحتاج المكتبات محل الدراسة إلى العمالة المهنية المؤهلة المدربة لخوض مثل هذه التجارب خاصة و أنه لا عهد للعاملين و لا للمكتبات التى يعملون فيها بمثل هذه السياسات ، لهذا يمكن للمراكز الثقافية الأجنبية أن تشارك فى ذلك بما تقدمه من دعم سواء مادى أو عينى يتمثل فى بعض المجموعات أو فى برامج تدريبية لبعض العاملين بها كأن يقوم بذلك المركز الثقافى البريطانى أو الأمريكى أو تساهم فيه مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة مثلاً.

(٥) مقومات نجاح تقديم الخدمة:

- من المقومات الأساسية التى تضمن نجاح تقديم الخدمة بين المكتبات المتعاونة ما يلى :
- أ. الإتفاق المشترك بين المكتبات المتعاونة و مقدرة كل منها على متطلباته.
 - ب. تحديد إلتزامات هذه المكتبات المتعاونة لضمان تنظيم هذه الخدمة دون تخطيط .

ج. وجود فهرس موحد مطبوع مثلاً بمقتنيات المكتبات المتعاونة مع أهمية وجوده فى كما منهم ووجود نسخة منه فى مكان موحد كالمكتبة المركزية مثلاً و يفضل أن يكون محاسب عبر الخط المباشر و إذا ما توافر لدى كل منها حاسب آلى ، فإلى جانب أهمية هذا الفهرس فى القيام بالخدمة فإنه أيضا يكشف عن أى خلل فى مدى كفاية و كفاءة المجموعات لتلبية الإحتياجات المتنوعة لجمهور المستفيدين من المكتبة و المكتبات الأخرى و له أهمية كبرى عند التزويد فى توجيه سياسة الإختيار كما هو مطاوب و تفادى ما هو موجود فى أى موجود فى أى من المكتبات المتعاونة.

د. وجود الدعم المادى الكافى لتغطية نفقات تقديم الخدمة على مستوى جميع المكتبات المتعاونة أو التى يمكن لها و أن تتعاون مع الحرص الدائم على عدم تخليق أى عوائق. معنى ذلك أن المكتبات محل الدراسة تحتاج إلى وجود الهدف المشترك و طبيعة العمل الواحد و المعايير و التقنيات الموحدة مع توافر أجهزة لتسهيل تدفق المعلومات ، ثم التشريعات الموحدة التى تكفل التبادل بسهولة و إنتقال المستفيدين دون قيود للإفادة على أن يسبق ذلك تقرير المكتبة

الدخول فى السياسة ، و يمكن للمكتبة أن تتخذ هذا القرار فى ضوء مجموعة من العوامل و التى ينبغى دراستها بشأن وهى :

١. تحديد المكتبة لإحتياجاتها من إقتسام المصادر.
 ٢. تحديد المكتبة لقدرتها على لإقتسام المصادر من عدمه.
 ٣. معرفة المكتبة كيف تقيس لإستعدادها للدخول فى هذه العملية على وجه الدقة.
 ٤. تحديد المواد التى يمكن لإقتسامها مع المكتبات الأخرى ، و يمكن تحديد ذلك بوجود التعاون المشترك ما بين المستفيد و المكتبة فيكون التركيز على المواد التى يحتاجها.
- و من معوقات عملية التبادل بين المكتبات مجموعة من العوامل هى :

١. عدم كفاءة المجموعات لسد لإحتياجات جمهور المستفيدين.
٢. الإفتقار لأداة جيدة تعرف بما هو موجود بالفعل من مقتنيات و كيفية الوصول إليها بسهولة و يسر .
٣. الإفتقار للعمالة المدربة المؤهلة.
٤. الإجراءات الروتينية الطويلة التى قد تستغرقها العملية و صعوبة نقل الأوعية المعارة من مكان لآخر فى ظل هذه

الإجراءات ، لهذا لابد من القضاء على أى أسباب قد تؤثر على تقديم الخدمة كتغطية نفقات ووسائل الإتصالات فيما بينهما.

(٦) شروط التبادل:

و يقصد بها مجموعة القواعد التى تضعها المكتبات المتعاونة بالإتفاق فيما بينهم لتكون دستوراً يرسم و يحدد الخطوط العامة للتعاون ، فينبغى أن تتناول:

(١) تحديد القائمين بالخدمة بدقة من حيث هويتهم و مؤهلاتهم و خبراتهم و من ينوب عنهم فى حالات عدم وجودهم و هل سيتم تعاملهم مع جمهور المستفيدين مباشرة أم من خلال موظفى هذه المكتبات .

(٢) النص على إمكانية تبادل أى من مجموعات المكتبة و شروط ذلك من حيث :

أ. يتم تبادل كل المقتنيات مقابل كل المقتنيات أو جزء منها مقابل جزء .

ب. وضع قيود على تبادل بعض المجموعات ذات الطبيعة الخاصة كالمكتب النادرة ووحيات النسخة و المخطوطات و الخرائط من حيث نسخها و تبادل النسخ حتى لا تتلف

الأصول أو يتم نسخها باليد حتى لا تتلف بفعل الأشعاعات التي تنبعث من أجهزة التصوير .

ج. إمكانية السماح بالإطلاع الداخلى أو التصوير للمستفيدين من المكتبات الأخرى أو إعارتها لهم بعدما تستعيرها هذه المكتبات من غيرها وفقا لسياسة التعاون فيما بينهم .

د. إمكانية تبادل مطبوعات الكلية أو مطبوعات المكتبة نفسها إن وجدت أو مكررات النسخ أو النسخ قليلة الطلب فى المكتبة المعيرة أو مستنسخات المواد التي يمنع إعارتها خوفا من تعرضها للتلف أو المواد التي تطلب فى المكتبة المعيرة بشروط كقصر مدة إعارتها عن باقى المقتنيات الأخرى .

هـ. النص على إمكانية تبادل الرسائل العلمية و التقارير و المحاضرات و الكتب الدراسية الخاصة و الأعداد القديمة من الجرائد و الدوريات و الكتب نافذة الطبع من المواد التي يصعب الحصول عليها بسهولة عن طريق الشراء أو أى طريق بديل إما لإرتفاع أسعارها أو لعدم عرضها للبيع من البداية أو الإستفاد طبعاتها من الأسواق .

و قد ورد فى لائحة مكتبات جامعة طنطا المعدلة ملدة (١٨) من الباب السادس فيما يخص ذلك : " أن يسمح بالإعارة من

مكتبات جامعة طنطا إلى الجامعات و الهيئات العلمية و مراكز البحوث على أساس المعاملة بالمثل . و رغم ذلك لا وجود للخدمة في جميع المكتبات محل الدراسة.

(٣) بيان كيفية التبادل من حيث :

أ. كيفية لإستلام المكتبة المستعيرة للمواد المعارة من المكتبة المعيرة.

ب. إمكانية نقل المواد المعارة عبر أشخاص و إمكانية تخصيص عامل أو موظف بالمكتبة للقيام بعملية النقل .

ج. تخصيص سيارة لنقل الأوعية المعارة أم عبر وسائل المواصلات العامة.

٤) تحديد مسئولية و كيفية الإنفاق على التبادل بدقة حتى لا تكون سببا للنقاعس و الرعونة في التنفيذ الفعلي للخدمة بحيث ينص على :

أ. تحمل المكتبة المستعيرة نفقات الإعارة كتكاليف وصول المواد المعارة إليها سليمة و إلا تحملت تكلفة إحضار مثيل لها أو تكلفتها مضافا إليها غرامة تحدد و لتكن خمسة و عشرين في المائة مصاريف إدارية من تكلفتها.

ب. أن يتحمل المستفيد الذي تتم من أجله الإعارة تكلفة الفقد أو التلف إذا كان سببا فيها و تكلفة التصوير و الإستتساخ

و جزء من تكلفة النقل على إعتبار أن ذلك يتم لصالحه على أن تتم هذه الحسابات فى نهاية كل عملية إستعارة.

٥) تحديد الحد الأقصى من المواد التى يسمح بإعارتها لكل مكتبة فى المرة الواحدة و على مدار مرات الإعارة ككل ، و يمكن أن يكون فى حدود خمسين مادة كحد أقصى على مدار مرات الإعارة ككل ، بحد أقصى فى المرة الواحدة عشرة مواد لصالح أكثر من مستفيد واحد و ذلك لمدة معينة و محدودة فيما بينها ، على أن تحدد الفترة الزمنية ما بين طلب المادة المعارة و إعارتها مرة أخرى للمكتبة المعيرة حفاظا على الحقوق و تلبية للإحتياجات على أن تكون كافية و تتيح الوقت الكافى للإنتهاء من الإجراءات الخاصة بوصولها للمكتبة المستعيرة ثم للمستفيد و ما يستغرقه إطلاعه عليها ثم عودتها مرة أخرى للمكتبة المعيرة كأن تكون مدة الإعارة بين مكتبات كليات الجامعة إسبوعين و بين مكتبات كليات الجامعات الأخرى خارج الإقليم شهر لجامعات الإقليم و إسبوعان على لإعتبار أن الحد الأقصى للإنتهاء اجراءات تبادل الإعارة بين المكتبات هو يومان فقط.

(٧) إجراءات تقديم خدمة تبادل الإعارة:

و هى مجموعة الخطوات التى تتبعها كلا من المكتبة المستعيرة و المكتبة المعيرة كلا منهما تجاه الأخرى بهدف وصول المواد المطلوبة من إحداها لتلبية الإحتياجات المتنوعة للمستفيدين من الأخرى، و طريق المكتبة لتوحيد إتباع هذه الإجراءات هو توثيقها فى سجلات خاصة بهذه الخدمة بحيث يختص كل سجل منها بمتغير من المتغيرات اللازمة لتقديم الخدمة و يفضل أن تأخذ الشكل البطاقى أو الإلكترونى ليسهل الحذف و الإضافة منها و إليها و الوصول للمطلوب بسهولة و يسر و فيما يلى تفصيل لذلك :

١. سجل المستفيدين :

و يدون فيه أسماء الراغبين فى الإفادة من الخدمة و بياناتهم الخاصة كالإسم و التخصص العام و الدقيق و جهة العمل و العنوان و العنوان البريدى و الهاتف لكلا من محل الإقامة و جهة العمل و البيانات الببليوجرافية الكاملة للأوعية التى يحتاجونها.

٢. سجل المكتبات المتعاون معها:

يضم هذا الملف أسماء المكتبات التى تتبادل معها المكتبة الإعارة ، و ينبغى أن يضم البيانات، التالية عن كل منها كاسم الكلية و

الجامعة التى تتبعها و العنوام البريدى و التليفون لكلا منها و إدارة المكتبة و مسئولية التبادل و شروط التعاون معها.

٣. سجل المواد المتاحة للتبادل:

و يعتبر هذا الملف بمثابة فهرس موحد بالمواد المتاحة للتبادل فى جميع المكتبات المتعاونة و يدون فيها البيانات الببليوجرافية الكاملة للمادة مع المكتبة أو المكتبات التى تتيحها للإعارة و هو ما يفيد فى عملية المضاهاة بين إحتياجات المستفيدين و المواد المتاحة بالمكتبات الأخرى للإعارة و من ثم يسهل تلبية هذه الإحتياجات.

٤. سجل المواد المعارة :

يضم هذا الملف كلا من المواد المعارة من و إلى المكتبة ، و يرتب هذا الملف هجائى بأسماء المكتبات المتبادل معها على أن ينقسم إلى شطرين أحدهما بالمواد الواردة من هذه المكتبة و الآخر بالمواد المعارة إلى هذه المكتبة.

و يفيد هذا السجل كلا من المكتبات المعيرة و المستعيرة معا فى إعداد الإحصاءات الخاصة بالمواد المعارة من و إلى المكتبة ، كما أنها تبين تاريخ طلب التبادل و التاريخ الفعلى للتبادل ثم تاريخ عودة المواد المتبادل بها و من تسلم للمكتبة ، و من المفضل أن ترتب هذه السجلات معا وفقا لتاريخ الإعارة فى

حالة سجل المواد المعارة و بتاريخ الورود للمكتبة فى حالة المواد المستعارة من مكتبات أخرى و يمكن الإعتماد على هذا السجل فى إسترداد المواد المعارة للخارج و معرفة تاريخ عودة المواد المستعارة للمكتبات المعيرة .

٥. سجل تبادل الإعارة:

أ. عندما يأتى المستفيد و يفشل فى العثور على ما يريد ضمن مقتنيات مكتبته فإنه يتقدم بإستمارة تفيد حاجته للإفادة من خدمة تبادل الإعارة مع إستعداده لدفع مبلغ رمزى يحدد وفقا لفتته كما يلى :

- عضو هيئة التدريس عشرة جنيهات.
- الباحث خمسة جنيهات.

و تحفظ هذه الإستمارة فى الملف الخاص بالمستفيدين من الخدمة ضمن ملفه بالمكتبة.

ب. بعد ذلك تقوم إدارة التبادل بالمكتبة بالبحث عن المواد المطلوبة فى الملف الخاص بالمواد المتاحة للتبادل أو يقوم المستفيد نفسه بالبحث عنها ضمن الفهرس الموحد بهذه المواد و المتاح أمامه.

ج. بعد العثور على المواد المطلوبة تتعرف إدارة التعاون بالمكتبة من معرفة جهة وجودها فتقوم بإعداد إستمارات

طلب المادة المطلوبة فى ضوء الشروط المتفق عليها لتبادل الإعارة بينهما و التى يمكن الرجوع إليها عن طريق الملف الخاص بالمكتبات المتعاون معها.

د. ترسل إدارة التعاون بالمكتبة هذه الأستمارات للمكتبة المتعاون معها و تنتظر الرد على إمكانية إعارتها خلال هذه الفترة من عدمه سواء إعارتها لجهة أخرى أو لفرد آخر أو حتى حاجة المكتبة إليها فى الوقت الراهن و لأسباب أخرى توضحها المكتبة.

هـ. فى حالة إمكانية إعارة المادة المطلوبة فى الوقت الراهن تقوم المكتبة المعيرة بتوصيل المادة أو المواد المطلوبة للمكتبة المستعيرة وفقا للوسيلة المشترط عليها بينهما ، على أن يدون فى سجل المواد المتارة من المكتبة بمجرد خروجها و يوقع أمامها فى السجل الشخصى المسئول عن خروجها.

و. يدون فى سجل المواد المستعارة لدى المكتبة الأخرى و يوقع الشخص الذى قام بإستلامها من المكتبة الأخرى و الشخص الذى قام بإستلامها.

ز. بعد تمام وصول المادة المطلوبة يتم إخطار المستفيد الذى طلبها و يتم الوصول إليه عن طريق بياناته المدونة فى السجل الخاص بالمستفيدين.

ح. تعار للمستفيد الذى كان يطلبها مع تحمله مسئولية هذه المواد كاملة طيلة فترة وجودها معه ، على أن تراعى المكتبة إعادة هذه المواد لها قبيل إنتهاء مدة إستعارتها المتفق عليها مع المكتبة المعيرة و مراعاة الوقت المستغرق فى إدارتها مرة أخرى لها.

ط. بعد عودة المواد من المستفيد للمكتبة المستعارة تبدأ فى إتخاذ إجراءات عودتها للمكتبة المعيرة وفقا للشروط المحددة فيما بينهما ، على أن تقوم بتدوين عودتها الجهة التى تمتلكها فى السجل الخاص بالمواد المستعارة و تتأكد من تدوين هذه المواد أيضا فى السجل الخاص بالمواد المعارة لدى المكتبة المعيرة بما يفيد عودتها.

ي. طلبات المستفيدين التى لا تجدها المكتبة ضمن مقتنياتها أو حتى ضمن مقتنيات المكتبات المتعاون معها يمكن البحث عنها ضمن مقتنيات مكتبات أخرى تدخل عنها فى سياسات تعاونية إن أمكن ذلك أو الحصول عليها بالشراء أو

الإستهداء أو مستسخ لها أو كأضعف الإيمان إرشاد
المستفيد لمكان تواجدها .

(٨) الخلاصة:

يتبين مما سبق أن خدمة الإعارة الخارجية بالمكتبات

محل الدراسة :

١. تقدم بطريقة نمطية و تشترط بعض الضمانات لبعض فئات المستفيدين منها مما يحجم الكثيرين منهم عن الاستفادة منها و تنحصر فى طلاب المرحلة الجامعية الأولى و الباحثين من غير معاونى هيئة التدريس.
٢. لا إلزام بعدد المواد المعارة للمستفيدين من هذه المكتبات و خاصة أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم فى الغالبية من المكتبات ، كذا نفس الأمر بالنسبة لمدة الإعارة.
٣. لا يسمح بالإعارة الخارجية للفئات من غير المقيدى فى الكلية و لا لطلاب الإنتساب فى جميع الكليات محل الدراسة.
٤. يتولى مسئولية الإعارة الخارجية فى الغالبية العظمى من المكتبات حملة المؤهلات المتوسطة أو فوق المتوسطة . و إن كان يقوم بها فى بعض الحالات بهذه المكتبات حملة المؤهلات العليا المهنية.

٥. تدون الإعارات الخارجية لجميع الفئات بالغالبية العظمى من المكتبات فى سجلات دفترية ، و إن كان يتبع النظام البطاقات فى بعض الحالات و يقتصر على طلاب المرحلة الجامعية الأولى فقط .
٦. تقدم الخدمة فى الغالب فى أوقات فتح المكتبة الرسمية من التاسعة و النصف صباحا و حتى الواحدة و النصف بعد الظهر و تمتد لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين فى الأوقات الإضافية لإن وجدت و يمنع إعارات طلاب المرحلة الجامعية الأولى فى العطلات الصيفية و عطلات نصف العام فى جميع المكتبات ما عدا مكتبة كلية الحقوق .
٧. تقدم الخدمة فى مقر الإطلاع الداخلى و باقى العمليات المكتبية فى المكان المخصص لخدمة كل فئة .
٨. تقتصر المواد السموح بإعارتها فى جميع المكتبات محل الدراسة على الكتب العربية و الأجنبية و يحرم طلاب المرحلة الجامعية الأولى فى مكتبتى كليتى التجارة و الحقوق فى إستعارة الكتب الأجنبية لوجودها فى مكتبة الدراسات العليا التى يمنعون من إعارتها .

٩. لا تطبيق فعلى فى الغالبية العظمى من المكتبات لنظام
الجزاءات و الغرامات فيما عدا الحالات التى يفقدها فيها
الوعاء المعار

هذا و للتغلب على الثغرات السابق عرضها ينبغى
على المكتبات محل الدراسة مراعاة ما يلى :

١. إستبدال النظام السجلى بأخر بطاقى فى حالة عدم توافر
إمكانيات إقتناء الحاسب الآلى و إستخدامه فى الخدمة بحيث
ترتب البطاقات زمانى بتاريخ إعارة المواد ثم فى داخل
الترتيب الزمانى يتم الترتيب فهذا من شأنه أن ييسر من
معرفة المواد المعارة فى موضوع ما و تاريخ عودتها.
٢. تعديل نظم الإعارة الخارجية خاصة المتعلقة بطلاب
المرحلة الجامعية الأولى بحيث يسمح لهم بالإستعارة فى
العطلات الرسمية التى تفتح فيها المكتبة أبوابها كعطلة نصف
العام أو أجازات الصيف لطلاب الفرقة الأولى و الثانية و
الثالثة ، أما الفرقة الرابعة و حتى يتم إخلاء طرفهم من
الكلية .

٣. إستبدال نظام الضمان المالى كشرط للإستعارة الخارجية
للباحثين من غير معاونى هيئة التدريس و طلاب المرحلة
الجامعية الأولى فى بعض الكليات بتقدير ما يثبت أنهم

مقيدون بالكلية عن طريق إثبات الشخصية أو وصل المصاريف الدراسية بحيث لا ينتهى قيده من الكلية و يتسلم متعلقاته منها إلا بعد إعادة ما إستعار من المكتبة ، نفس الأسلوب مع الباحثين من الخارج يضاف إليه تعهد كتابي بسداد قيمة مالدیه من مواد معارة وفقا للأسعار التى تحددها المكتبة مضافا إليها قيمة الغرامة المجددة أيضا فى حالات الفقد أو التلف البين الذى يفسد معه الوعاء المعار .

٤ . أن يعمل فى قسم الإعارة الخارجية مؤهل مهنى على الأقل لإكتشاف الثغرات فى النظام الحالى و محاولة إيجاد حلول لها .

٥ . إتاحة الفرصة لجميع الفئات المقيدة فى أى من مكتبات جامعة طنطا بالإستعارة الخارجية من أى من مكتباتها بالشروط التى تحدد لذلك بحيث تقل أعداد المواد المعارة و مدة الإعارة لهم عن نظرائهم فى ذات الكلية بموجب خطاب يفيد قيدهم فى أحد كليات أو معاهد الجامعة .

٦ . توفير العدد الكافى من نسخ العنوان الواحد و خاصة تلك التى يزداد الطلب عندها كالكتب الدراسية أو بعض الكتب البحثية بحيث تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن من المستعيرين للإفادة منها .

٧. المواد التى يخشى من إعارتها لندرتها أو تقادمها يمكن لإستئصالها أو شراء نسخ إضافية منها إن أمكن ذلك على أن تتاح هذه النسخ للإعارة الخارجية و تحتفظ المكتبة بالأصل للإطلاع الداخلى .
٨. ضرورة إلزام مسئولى الإعارة الخارجية بكل مكتبة بالحرص على عودة المواد المعارة فى مواعيدها بإنتظام إن لم يكن المستفيد حريصا على ذلك بغض النظر عن فئته.
٩. أهمية الدخول فى أى سياسة تعاونية لتبادل الإعارة لسد عجز هذه المكتبات فى تلبية كافة إحتياجات المستفيدين منها و ذلك مع المكتبات فى الكليات المناظرة بالجامعات الأخرى فى لإقليم وسط الدلتا و الجامعات الثلاث الأخرى القاهرة و الإسكندرية و عين شمس ، مع دراسة الإفادة و التعاون مع مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة و مكتبات المراكز الثقافية الجنوبية بالقاهرة و الإسكندرية ، فإن لم يكن فإشترك المكتبات محل الدراسة فى خدمات هذه المكتبات بحيث تجنب المستفيد منه مشقة التردد عليهم.

الفصل الرابع

حجز الكتب

يقصد بنظام حجز الكتب إعطاء مستفيد ما الأولوية في الإفادة من وعاء ما بمجرد وجوده ضمن عهدة المكتبة و بعد وصوله من عهدة فرد آخر و يدخل في نطاق هذا الوعاء :

أ. المواد المشتراة و لم تصل أو تجهز بعد.

ب. المواد المستعارة من جهة أخرى لصالح مستفيد ما بها.

ج. المواد المعارة للخارج لدى جهة أخرى لصالح مستفيد ما بها.

د. المواد المعارة للخارج لدى جهة أو فرد آخر.

ه. المواد التي تصور أو تستنسخ.

هذا مع الوضع في الاعتبار أن المواد تكون في عهدة المستفيد طالما هي معه حتى في داخل المكتبة ، و أنها في عهدة المكتبة في حالة توقف الإفادة منها و لو لبرهة صغيرة من الزمن .

و بعبارة أخرى فإن الحجز يعنى الأولوية التي تعطى لمستفيد ما للإفادة بمادة ما بمجرد عودتها للمكتبة أيا كانت درجات الإفادة منها.

♦ أنماط الحجز:

يأخذ الحجز الأنماط التالية:

- أ. حجز المواد بهدف الإعارة الخارجية.
- ب. حجز المواد بهدف الإطلاع الداخلي.

ج. حجز المواد بهدف التصوير و الإستتساخ.

أولا حجز المواد بهدف الإعارة الخارجية:

تأخذ هذه المواد فى العادة أشكال الكتب سواء الدراسية أو البحثية ، حيث أنه فى الأغلب الأعم لا يسمح سوى بإعارة الكتب فقط من فئات و أشكال الأوعية المختلفة ، و عادة ما يلجأ المستفيد لهذا النمط عند حاجته للوعاء لفترة طويلة ، و يقتصر على المجموعات التى يسمح بإعارتها فقط للخارج . هذا و من الممكن أن تكون المادة المحجوزة يطلع عليها داخل المكتبة أو يصور أجزاء منها سوى فى داخل أو خارج المكتبة أو حتى معارة للخارج.

ثانيا حجز المواد بهدف الإطلاع الداخلى :

يلجأ المستفيدون لهذا النمط فى حالات الأوعية التى لا تسمح بإعارتها للخارج كالرسائل الجمعية و الأوعية المرجعية أو الدوريات أو فى حالة الحاجة المحدودة لهذه الأوعية أو فى حاجة المكتبة المستمرة لهل بحيث لا يسمح سوى بالإطلاع فقط.

عادة ما تكون المادة المحجوزة فى حوزة فرد آخر يطلع عليها داخل المكتبة أو فى حوزة فرد آخر خارجها ، و يزداد هذا النمط خاصة بين طلاب الدراسات العليا المرتبطين

بمقررات معينة أو بين طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، بحيث
تتاح لهم جميعا فرصة الاستفادة من العدد المحدود من النسخ
المتوافرة لهم من هذه المواد .

كما تزداد الحاجة لهذا التمثط بالنسبة للمواد التى
يزداد الإقبال عليها و تكون لها قيمة جارية مستمرة بحيث تمكن
لإستعمال هذه المواد لفترات محدودة تتيح الاستفادة منها نكل من
يطلبها كأن تكون ساعة أو أقل مثلا أو حتى إعارتها مدة سواد
الليل فى أوقات غلق المكتبة.

ثالثا حجز المواد بهدف التصوير و الإستخدام:

عادة ما يلجأ المستفيد إليه فى حالة المواد التى لا
يسمح لها بالإعارة الخارجية ، و فى نفس الوقت يحتاجها
المستفيد لمدة أطول من الساعات المخصصة للإطلاع الداخلى
بالمكتبة ، أو فى حالات المواد التى يسمح لها بالإعارة الخارجية
و لكن يحتاجها المستفيد لمدة تفوق المدة المسموح له بإستعارتها
، و فى حالات المواد التى يزداد الطلب عليها بدرجة لا تسمح
بإعارتها للخارج ولا حتى بإستثناء مستفيد ما للإطلاع عليها
داخل المكتبة.

♦ الهدف من خدمة الحجز:

تهدف خدمة الحجز لضمان وصول المواد لمن يحتاجها بالفعل و ذلك بالتعرف على موعد عودتها لعهددة المكتبة من واقع السجلات المتاحة بها ومن ثم :

١. توفير وقت القارئ.
٢. إعطاء القارئ الخيار فى البحث عن المادة فى مكان آخر أو البحث عن بديل بالمكتبة أو بترقب موعد عودتها ليكون له حق السبق فى الإفادة منها عن غير من المستفيدين الآخرين.

♦ أهمية خدمة الحجز:

١. توفير وقت المستفيد و ترك الحرية له فى :
 - أ. إنتظار عودة المادة المطلوبة.
 - ب. البحث عن بديل لها بالمكتبة.

- ج. البحث عنها فى مكان آخر.
٢. تخلق جوا من الثقة المتبادلة بين المستفيد و أداء المكتبة.
٣. تجعل المكتبة أكثر حرصا على عودة المواد خارج عهدها مؤقتا فى المواعيد المتفق عليها ، فيؤشركت بـنورد على مستوى أدائها للخدمات الأخرى من بـارة خرجية و إطلاع داخلى و تصوير ...
٤. يصل الوعاء المناسب لمن يحتاجه بـنفل عن طريق أولوية السبق فى الحجز.
- و فيما يلى بيان لأداء الخدمة فى المكتبات محل الدراسة:
- تخلو جميع المكتبات محل الدراسة من هذه الخدمة باستثناء نمط لحجز الكتب الدراسية فى مكتبة كنية انتجارة يقدم لطلاب المرحلة الجامعية الأولى و يتيح ليد استعرتها للخارج طيلة الفصل الدراسى بأكمله و حتى الإنتهاء من إمتحانات الفصل و يؤدى كما يلى:
١. يقوم الطلاب الراغبون فى الخدمة بتكوين أسمائهم فى كشف موجود لدى الموظف المختص بـ فرقة مرتب بأسمائهم وفق أسبقية الحجز.
٢. بمجرد وصول الكتاب للمكتبة يتم الإعلان عن ذلك فى لوحة الإعلانات الخاصة بـمكتبة و الوجود خارجها.

٣. يتم تسليم الكتب للطلاب وفقا لأسبقية حجزهم و بموجب تحقيق الشخصية الخاص بالمكتبة.

٤. يتم شطب إسم الطالب من كشف الحجز و يثبت الكتاب المعار فى تحقيق الشخصية الخاص بإستعارة الطالب ثم فى السجل الخاص بذلك.

هذا و لم تشير لائحة مكتبات جامعة طنطا و لا اللائحة الداخلية لأى من المكتبات محل الدراسة لخدمة الحجز بإستثناء لائحتى مكتبتى كلية التجارة و الحقوق فى المواضع التالية :

أ. فى المادة (٧) من الباب الرابع لللائحة مكتبة كلية التجارة.

ب. فى بند (هـ) من مادة (٤) بالباب الرابع للئحة مكتبة كلية الحقوق حيث ورد أنه : "يحجز فى كل مقرر بالفرق الأربعة أربعة كتب للإستعارة الداخلية فقط مع ختمه بخاتم (لا يعار) ، مع ضبط أعداد هذه النسخ و تضمين كل أمين فرقة كتابه بالمحافظة عليها إلى العام اندراسى بالجامعة ، و الكتب يتم توزيعها على الطلاب المنتظمين فقط بنظام الحجز بمجرد الإعلان عن ورود الكتب."

و بإستطلاع إجابات عينة المستفيدين حول مقترحاتهم و آرائهم حول الخدمة تبين أن عددا كبيرا منهم تميل لرفض تقديم الخدمة لتخوفهم من عواقب تقديمها و مبررهم فى ذلك ما يلى:

أ. هذا النظام سيتيح الفرصة لكثير من لطلاب فى الإفادة من الكتب.

ب. سيخلق جوا من المحسوبية و الوسطة داخل المكتبة.

ج. فيه بعض الأنانية و الإستحواذ على الكتب .

د. يمنع الغير من الأنانية و الإستحواذ على الكتب.

هـ. يمنع الغير من الحصول على الكتاب بمجرد أن غيره قد حجزه.

و هذه الإجابات لا تعكس فى مجملها سوى إنعدام الثقة بين المكتبة و المستفيدين منها لهذا فإن وجود خدمة الحجز فى ظل عدالة و نزاهة فى التطبيق كفيل بتغيير كسر وجهت النظر السابقة و إزالة كل الرواسب التى رسخت فى الأذهان من الممارسات السابقة المقصودة و غير المقصودة تجاه الندرة من المستفيدين فى هذه المكتبات لأن إحساس المستفيد بمدى إيجابية تأديتها و جدواها هو وحده الكفيل بتغيير اعتقادات المستفيدين من المكتبة.

• مقومات نجاح تقديم خدمة الحجز :

يعتمد نجاح خدمة الحجز على التفاعل بين ثلاثة

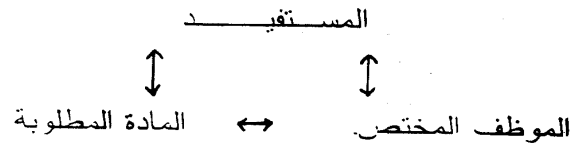
عناصر رئيسية و هي :

أ. المستفيد.

ب. الموظف المختص.

ج. الأوعية المطلوبة.

و ذلك لأن الخدمة تؤدي بناء على طلب المستفيد و يشرف على تقديمها الموظف المختص و أداته في ذلك المادة المطلوبة للحجز . و تأخذ هذه الخدمة شكل التلقيح المرتد بمقوماتها حيث تنصب هذه العناصر متفاعلة في بوتقة واحدة ينتج عنها نجاح الخدمة كما يلي :



حيث:

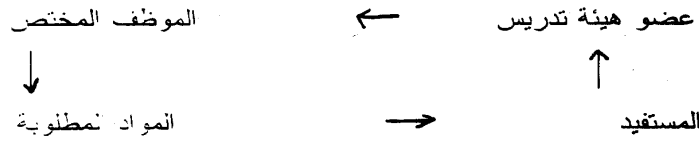
أ. يصل المستفيد على المادة المطلوبة عن طريق الموظف المختص للإفادة منها.

- ب. يتقدم مستفيد آخر للموظف المختص يطلب المادة المعارة.
- ج. يأتي المستفيد الأول بالمادة المعارة للموظف المختص.
- د. يقوم الموظف المختص بإحاطة المستفيد الثاني بوجود المادة التي كان يطلبها.

♦ مقومات حجز الكتب الدراسية:

نجاح تقديم الخدمة للأوعية المرتبطة بمقررات دراسية و بحثية هو تفاعل مجموعة المقومات التالية :

- أ. عضو هيئة التدريس.
 - ب. الموظف المختص.
 - ج. المواد المطلوبة.
 - د. المستفيد.
- كما في الشكل التالي:



حيث يتوجه أعضاء هيئة التدريس بطلب يفيد أهمية توافر مثل هذه المواد لفائدة الطلاب و خدمة المقررات الدراسية و البحثية

فى الكلية ، فىقوم الموظف المختص بتوفير هذه المواد بالعدد المطلوب الذى يتناسب مع أعداد المستفيدين ، و يسمى هذا بالحجز لخدمة المقررات الدراسية و يفيد منه طلبة المرحلة الجامعية الأولى على وجه الخصوص.

• الفئات المستفيدة من خدمة الحجز:

ينبغى تقديم هذه الخدمة لكل من يطلبه من لهم حق الإفادة من المكتبة ، و على ذلك يكون لهذه الفئات حق الإفادة وفقاً لأولويات ترتيبها التالى:

أ. أعضاء هيئة التدريس.

ب. الباحثون.

ج. طلاب المرحلة الجامعية الأولى.

د. الموظفون.

و ذلك على أن تراعى النقاط التالية :

١. يكون للباحثين أولوية الإفادة من المواد المرتبطة بمقررات

دراسية أو بحثية معينة خاصة بهم.

٢. يكون لطلاب المرحلة الجامعية الأولى أولوية الإفادة من

الخدمة فى حجز المواد المرتبطة بمقررات دراسية.

٣. يمكن لأى فئات أخرى سواء مشابهة أو غير مشابهة لهذه الفئات ولا تنتمى للكلية التى تخدم فيها المكتبة حق الإفادة من هذه الخدمة بعد كفاية إحتياجات جميع الفئات السابقة.

♦ مكان تقديم الخدمة:

يفضل أن تؤدى الخدمة بالمفهوم السابق فى مكان يتوسط تقديم خدمتى الإعارة الخارجية و الإطلاع الداخلى و على مقربة من مكان تقديم خدمة التصوير فى المكتبة حتى يمكن التعرف بسهولة على :

أ. المواد المعارة.

ب. المواد فى الإطلاع الداخلى.

ج. المواد فى التصوير.

و من ثم حساب موعد عودتها على وجه الدقة و السرعة معا ، على أن يستخدم النظام الآلى المحسب قدر الإمكان خاصة بالنسبة للمواد المعارة للخارج و التى تحتاج لذاكرة قوية تتذكر ما أعير من مواد فى فترات زمنية مختلفة و متفاوتة ، على أن يزود المكان بتليفون أو بفرع لخط تليفون المكتبة ليتسنى الحجز من خلاله لمن لا تسمح لهم ظروفهم دائما الذهاب للمكتبة لمجرد الحجز فقط .

• القائمون بتقديم الخدمة:

يفضل أن يتولى تقديم الخدمة شخص مؤهل تأهيل مناسب و ليس من المشترك أن يكون مهنيا حاصلا على مؤهل فى المجال ، و إنما ينبغى أن يتسم بمجموعة من المقومات الشخصية التى تساعد على أداء مهامه بسرعة و يسر كالدكاء و سرعة البديهة و القدرة على الربط بين الأشياء و الذاكرة القوية و القدرة على إنجاز المهام على وجه السرعة و اللياقة و القدرة على إقامة علاقات حسنة متعاونة مع الزملاء...

• شروط تقديم الخدمة:

- تدور شروط تقديم خدمة الحجز حزل عدة محاور هى :
١. المسفيدون: فينبغى تحديد الفئات التى لها حق الإفادة من الخدمة و شروط تقديم الخدمة لكل منهم .
 ٢. المواد المطلوبة: و فيها تحدد المواد التى يمكن حجزها و تقديم الخدمة من خلالها.
 ٣. القائمون بالخدمة : فتحدد السمات العامة التى ينبغى أن تتوفر فى القائم بهذه الخدمة.

♦ إجراءات تقديم الخدمة:

تتبع النقاط التالية عند تقديم الخدمة :

١. الحرص على وجود شبكة إتصالات مستمرة بين مسئولى الإعارة الخارجية خاصة الإطلاع الداخلى و التصوير ، بحيث تقدم إليه باستمرار قائمة بالمواد المعارة للخارج و بمواعيد عودتها.

٢. بعدما يتأكد المستفيد من وجود المادة المطلوبة ضمن مقتنيات المكتبة ، و ذلك من الأدوات المساعدة كالفهارس مثلا... ، و يتيقن من عدم وجودها حاليا ضمن عهدة المكتبة يتقدم بطلب حجز المادة المطلوبة عند موظف الحجز المختص.

٣. يقوم الموظف المختص بالتعرف على حالة المادة المطلوبة و هل هى معارة للخارج أم فى الإطلاع الداخلى أو التصوير ، عن طريق الجهات المختصة بذلك فى المكتبة كأن تعد قوائم بالمواد المعارة و تاريخ عودتها للمكتبة ، و أخرى بأسماء المواد التى فلا الإطلاع الداخلى و التصوير و يمكن الإستعانة بالحاسب الآلى فى إعداد مثل هذه القوائم لضمان السرعة و الدقة و السهولة فى البحث.

٤. من الممكن إستبدال هذه القوائم بأخرى بالمواد المحجوزة فقط بحيث تستنسخ و توزع على مكاتب الإعارة الخارجية و الإطلاع الداخلى و التصوير ، أو تتاح عن طريق الحاسب الآلى ، و يمكن لكل من الجهات السابقة مطابقتها بما لديها و إبلاغ مكتب الحجز مرة أخرى بموعد عودة المواد المطلوبة.
٥. يتم إبلاغ المستفيد بموعد عودة المادة المطلوبة ، و إذا ما إستمرت حاجته إليها يقوم بملىء إستمارة يدون بها إسمه و عنوانه البريدى ولضحا و التليفون الخاص به سواء لمحل العمل أو الإقامة و عنوان المادة المطلوبة و تاريخ طلب الحجز و تاريخ عودة المادة المطلوبة ، هذا و يفيد تاريخ طلب الحجز فى حالة حجز أكثر من مستفيد لمادة واحدة حيث تكون هناك أسبقية للحجز.
٦. من الممكن للمكتبة إذا ما كانت هناك أهمية أو حاجة للمادة أن تستعجل عودتها لعهدتها ، و ذلك لتوفير أقصى فرصة للإفادة منها.
٧. بعد عودة المادة المطلوبة لعهددة المكتبة يقوم قسم الحجز بإبلاغ المستفيد بذلك ليقوم بالحصول عليها وفقا للمسبب الذى يرغبه منها فيتجه لقسم الإعارة إذا ما رغب فى إستعارتها ، و يتجه لقسم الإطلاع إذا ما رغب فى الإطلاع

عليها ، و يتجه لقسم التصوير إذا ما رغب في ذلك ، بحيث
يؤدي كل قسم ذلك كجزء من المهام المنوطة به.

٨. بعد تمام عودتها من المستفيد الذي يطلبها وفقا للمدة
المحددة له يتم إبلاغ المستفيد الذي يليه في الحجز ، و تأخذ
المادة المطلوبة نفس المسار السابق ، أما إذا لم يكن هناك من
يطلب حجزها فتعود بعد ذلك في مكانها ضمن عهدة المكتبة.

الفصل الخامس التصوير و الإستنساخ

هو إعطاء المكتبة الحق لمستفيد ما فى تصوير أو إستنساخ جزء من مادة ما ضمن مقتنياتها سواء داخلها أو خارجها وفقا للشروط التى حددتها له فى ذلك .

• أهدافه:

الهدف الرئيسى من التصوير و الإستنساخ هو :

١. إتاحة الفرصة أمام المستفيد للإفادة من المواد التى يمنع إعارتها للخارج له و التى يحتاجها باستمرار أو لفترات طويلة قد لا تسمح بها المدد المحددة للإعارة.
٢. إعداد النسخ و المصورات من أى مطبوع أو غير مطبوع بها سواء لصالح أحد المستفيدين منها أو لصالح مكتبة أو جهة أخرى تتعاون معها فى ذلك وفقا للشروط المحددة بينهما.

• أهميته:

ترجع أهمية التصوير و الإستنساخ إلى :

١. الإحتياجات المتنوعة و المتكررة و المستمرة لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين للوعاء الواحد لمدد طويلة قد تستمر طيلة فترة إعداد الأبحاث الخاصة بهم أو طيلة العام الدراسى الكامل ، و من ثم يصعب الإحتفاظ بالوعاء المطلوب طيلة هذه المدة الطويلة دون إتاحته للبقية الباقية من المستفيدين.

٢. قد يحتاج هؤلاء لنسخ خاصة بهم من بعض المواد حتى يتمتعون بحرية التعامل معها من حيث إضافة عبارات ذات دلالات معينة لهم ، أو وضع خطوط تبرز بعض النقاط لهم ، وهذا ما يصعب و أن يقوم به مستفيد سوى في وعاء تمتلكه المكتبة ، و بعبارة أخرى أنه أتاح الفرصة كاملة للحرية في التعامل ما بين المستفيد و ما يحتاجه من أوعية.

٣. يساهم بشكل أو بآخر في تخفيف العبء على المكتبة سواء في الإعارة الخارجية أو في الإطلاع الداخلي ، حيث أن إمتلاك المستفيد لمستنسخ لما يحتاجه يجنبه مشقة التردد المستمر على المكتبة ، و من ثم يتيح الفرصة لمستفيد آخر في الإفادة منها سواء بإستعارة الوعاء أو بوجود مكان يطلع فيه بالمكتبة.

٤. هو الحل الوحيد للحفاظ على المواد النادرة التي يصعب تعويضها أو إيجاد بديل لها و الذي يمكن في نفس الوقت من الإفادة منها ، مما قد يصعب حدوثه إذا ما كانت بشكلها الأصلي المهلhel أو الذي لا يتحمل الأيدى المتعددة التي تتناوله كالمخطوطات و البرديات و أمهات الكتب القديمة و وحيدات النسخة ... و تقوم المكتبة بهذا حماية لمجموعاتها بهدف خدمة المستفيدين منها.

٥. يعد منفذاً يمكن من خلاله الإفادة من المواد التي يمنع إعارتها سواء للطبيعة الخاصة لها كالدوريات و الرسائل أو للفئة التي ينتمى إليها المستفيد خاصة لغير المقيدين في الكلية التي تخدم فيها المكتبة .

و فيما يلي بيان لوجود الخدمة في المكتبات محل الدراسة:

لم تذكر الخدمة في أى من اللوائح الداخلية لهذه المكتبات ، و إن ورد ذكر ما يتعلق بها في محضرين للجنة المكتبات الجامعية خلال فترة الدراسة ، و في لائحة مكتبات الجامعة المعدلة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٤م كما يلي :

١. في محضر لجنة المكتبات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ١٩٩٢/٦/١م في بندى (٦) و (٩) من الموضوع الرابع : "تزويد مكتبات كليات الحقوق و التربية بألة التصوير ، مع تولى الإدارة العامة للمكتبات بعمل لائحة موحدة لإستخدام ماكينات التصوير بالكليات على أن تعرض اللائحة على لجنة المكتبات الجامعية لإقرارها."

٢. كما قررت اللجنة في محضر يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٢/١٢/٣٠م في الموضوع الثالث منه على : " الموافقة على تطبيق النظام المالى فى مكتبات الكليات بخصوص

التصوير بالإجر للأبحاث العلمية على أن يتحدد سعر التصوير بمعرفة مطبعة الجامعة .
 ٣. و فى مادة (٤) من الباب الثانى للائحة مكنتبات الجامعة على أن : " تقوم مكنتبات الجامعة بتيسير مهمة حصول الباحثين و الطرب فى الحصول على نسخ مصورة من المقالات و البحوث و الدوريات و غيرها من أوعية المعلومات ."

و فيما يلى إيضاح لذلك فى المكنتبات محل الدراسة:

١. فى مكتبة كلية التربية:

أ. يسمح بالتصوير لجميع الفئات التى لها حق الإستعارة الخارجية من المكتبة من خلال إذن التصوير التى يقوم بإستخراجها الموظف المختص بالإعارة الخارجية للمستفيد ، و هى عبارة عن إيصال على ورقة بيضاء يدون عليه بخط اليد إسم المستفيد و عنوان المادة و توقيع المستفيد و الموظف.

ب. يبقى هذا إيصال مع الموظف المختص بالإضافة لبطاقة تحقيق هوية المستفيد بمجرد إستلامه المادة المطلوبة.
 ج. يقوم المستفيد بنفسه بالتصوير خارج الكلية.

د. يرد المستفيد تحقيق هويته بمجرد عودة المادة للمكتبة حيث يمزق الموظف إذن التصوير أو يسلمه للمستفيد حيث يهمل ، لهذا كان من الصعب الخروج بأى مؤشرات عن هذه الخدمة بالمكتبة.

٢. فى مكتبة كلية التجارة:

أ. كان يسمح لأعضاء هيئة التدريس و معاونيهم بالتصوير من خلال إذن التصوير بالماكينة الموجودة بقسم التزويد التابع للمكتبة ، هذا و الأذن مدونة فى سجل دفترى بأبعاد ١٥ سم طول × ٢٠ سم عرض و يحتفظ به مسئول الإعارة الخارجية.

ب. بداية من ١٩٩٥م لإقتنت المكتبة ماكينة تصوير موجودة بها ، و بذلك أصبح من حق جميع الفئات المستفيدة من المكتبة التصوير سواء للمقتنيات أو من خارجها فى مقابل ستة قروش للورقة الواحدة على ألا يسمح بتصوير المادة الكاملة من مقتنيات المكتبة.

٣. مكتبة كلية الآداب:

أ. حتى عام ١٩٩٥م لم يكن بالمكتبة ماكينة تصوير ، و كان يسمح لجميع الفئات بالتصوير من خلال إذن التصوير التى تشبه الموجودة فى مكتبة كلية التربية فيما عدا

الرسائل الجامعية التي يشترط وجود إذن كتابي لكل فئات المستفيدين للسماح بالتصوير منها.

ب. بداية من عام ١٩٩٥م إمتلك المكتبة آلة تصوير و لكن يعيبها أنها معطلة غالبا .

٤. في مكتبة كلية الحقوق:

- أ. بها ماكينة تصوير في مكتبة الدراسات العليا.
 - ب. لا يسمح بالتصوير إلا لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين.
 - ج. كان يسمح بالتصوير من خلال إذن تصوير شبيهة لتلك الموجودة في مكتبة كلية التربية.
- من العرض السابق لواقع الخدمة في مكتبات الكليات محل الدراسة يتضح أن :

- أ. ما زالت خدمة التصوير تعتمد على أذن التصوير في خارج المكتبات محل الدراسة إما لتعطل الماكينة أو رفض العاملين تسليمها من إدارة الكلية على عهدتهم الخاصة.
- ب. لا إلتزام بحقوق التأليف و النشر عند التصوير ، لأنه غالبا ما يتم خارج المكتبة عن طريق المستفيد نفسه ، لهذا فالتلاعب في ذلك أمر شائع خاصة أن إدارة المكتبة لا تحدده إنما تترك للمستفيد حرية التصوير كيفما يشاء بما في ذلك الرسائل الجامعية.

ج. عادة ما يتولى إستخراج إذون التصوير الشخص المسئول عن الإعارة الخارجية أو المشرف على المجموعات التى يطلب التصوير منها.

د. فى بعض الأحيان لا يلتزم بعودة المواد التى خرجت بإذون التصوير للخارج بعد الإنتهاء من التصوير مباشرة أو حتى فى نهاية اليوم ككل ، فهناك البعض ممن يتلاعبون فى ذلك و يعودون بهذه المواد فى يوم أو أيام تالية إعتقادا على التعهد الموجود لدى الموظف المختص كثغرة لخروج المواد التى لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة.

و بإستعراض إجابات عينة المستفيدين من المكتبات محل الدراسة حول مدى رضاهم عن تقديم الخدمة تبين أن عينة أعضاء هيئة التدريس و معاونوهم ترضى عن أسلوب تقديم الخدمة فلم يكن لأحد منهم أى إعتراضات حتى أن أحدهم قال أنه لم يطلب تصوير أى شىء و مانع أحد من قبل ، و يعود هذا لتمييز هذه الفئة فى جميع المكتبات محل الدراسة .

أما الباحثون من الخارج فالغالبية العظمى منهم لم ترضى عن أسلوب المكتبة فى تقديم الخدمة ، و كان مبررهم

فى ذلك بمكتبة كلية التربية ضياع الوقت فى البحث عن ماكينة مناسبة لإرتفاع تكلفة التصوير و ردايته و مشقة البحث عن ماكينة جيدة ، و فى مكتبة كلية الآداب فالماكينة غالبا معطلة ، بالإضافة للقيود المفروضة على التصوير من الرسائل الجامعية و الخرائط و اللوحات الكبيرة و أغلفة المواد العلمية ، و فى مكتبة كلية الحقوق كان مبررهم الضغط الشديد على التصوير خاصة فى أوقات الإمتحانات ، إلى جانب أن الماكينة تعمل حتى الواحدة ظهرا و يرتبط التصوير بوجود عامل المكتبة الذى لا يكون موجودا غالبا لأنه يلبي طلبات العاملين فى المكتبة ما يعرقل تفرغه لتقديم خدمة التصوير .

هذا و لم ترض الغالبية العظمى من طلاب المرحلة الجامعية الأولى عن أسلوب المكتبة فى تقديم الخدمة و مبررهم فى ذلك بمكتبة كلية التربية أن تصوير الكتب الدراسية ممنوع إرغاما للطلاب على شرائها ، و إذا ما ثبت ذلك يحول الطالب لمجلس تأديب ، و يتم التصوير بإذن التصوير التى يتم إستخراجها حتى الساعة الواحدة و النصف ظهرا فقط ، أما فى مكتبة كلية التجارة فكان مبررهم ان التصوير خارج المكتبة ، يضيع الوقت فى البحث عن آلة

تصوير ، و فى مكتبة كلية الآداب يرون أن سعر تصوير الورقة فى حالات عمل الماكينة مرتفع مقارنة له بالخارج ، و فى مكتبة كلية الحقوق لم يعلق طلاب المرحلة الجامعية الأولى حيث لا يحق لهم التصوير .

هذا و قد رأت الغالبية العظمى من المستفيدين بجميع الكليات محل الدراسة أن التصوير يغنى عن إستعارة المواد الممنوع إعارتها ، على حين يرى البعض الآخر منهم أن التصوير لا يغنى عن ذلك و كان مبررهم فى ذلك :

١. التصوير مكلف فى أحيان كثيرة .
٢. يستغرق تحديد المطلوب تصويره تركيز الذهن مما قد يصعب فى المكتبة لضيق الوقت ، و قد تكون المادة المطلوب تصويرها غير ذات أهمية للتصوير بحيث يطلع عليها داخل المكتبة حيث ظروف المكتبة السيئة
٣. يضيع الكثير من الوقت فى إستخراج إذون التصوير أو إنتظار العامل الذى يتولى التصوير إذا ما كانت الماكينة موجودة و غير معطلة .
٤. قد يحتاج المستفيد لمتدثرات من الوعاء الواحد مما لا يحتاج الأمر تصويرها .
٥. عدم توافر الوقابل المادى أحيانا مع الحاجة للتصوير .

٦. وقت المكتبة لا يكفى للإطلاع على المواد الكبيرة كالرسائل مثلا ، ممايحتاج الأمر للتردد اليومي على المكتبة للإنتهاء منها ، حيث أن التصوير يمنع وجودها بالكامل مع المستفيد مما تتيحه الإعارة .

و يعود سوء مستوى خدمة التصوير بالمكتبات محل الدراسة إلى :

١. قلة الوعي بكيفية أداء الخدمة و تقديمها كيفما ينبغي بحيث يحافظ على حق المؤلف و حق المكتبة فى المادة و حق المستفيد فى الخدمة.

٢. ضعف الموارد المادية المخصصة لشراء تجهيزات المكتبات من قبل الجامعة مما يدفع الجامعة لتزويد كل منها بماكينة واحدة غير موجودة من الأصل أو معطلة دائما.

لهذا فعلى المكتبات محل الدراسة مراعاة ما يلى :

١. التوصل لحل مناسب للأعطال المستمرة لماكينات الموجودة بهذه المكتبات بتوفير الفنى المتخصص للأصلاح أو باستبدالها بأخرى.

٢. حل مشكلة العهدة و رفض بعض العاملين تسلم الماكينة على عهدتهم فى المكتبات التى لا ماكينات بها (كما تبين من

تطبيق قائمة المراجعة) بحسم ذلك من قبل إدارات الكليات.

٣. توحيد سعر التصوير للورقة الواحدة بجميع المكتبات منعاً لهذا التضارب و الذى يدفع أحيانا بعض المستفيدين من إستعارة المادة و تصويرها بالخارج حيث أن التكلفة أقل .
٤. أهمية لإقتناء المكتبة الواحدة لأكثر من ماكينة تصوير منعاً للزحام و تخفيفاً من وطأته خاصة فى أوقات الإمتحانات و بداية العام الدراسى ، حتى إذا ما عطلت إحداها قدمت الخدمة بدلا من توقف تقديمها بالمكتبة إلا فى خلال إذون التصوير للخارج فى حالات الأعطال.

بحيث يراعى فى ذلك العناصر التالية :

• مقومات تقديم خدمة التصوير و الإستئساخ:

لكى تقدم الخدمة بنجاح لابد من توافر المقومات الآتية :

(١) الوعاء:

لابد من وجود الوعاء أو الأوعية التى يرغب فى تصويرها من ضمن مقتنيات المكتبة سواء لصالح المكتبة نفسها أو لصالح المستفيد منها أو لصالح جهة تتعاون معها.

(٢) الأجهزة:

لابد من وجود أجهزة و معدات للتصوير و الإستنساخ ، و غالبا ما تقتنى المكتبة أجهزة التصوير السريع المعروفة تجاريا بالآلات تصوير المستندات ، على أن تقتنى المكتبة كحد أدنى ماكينة واحدة ، و يفضل أكثر من ذلك مراعاة لضخامة عدد المستخدمين و تنوع إحتياجاتهم مع تزويدها فى محاولة وجود الموارد المتاحة كاجهزة الإستنساخ الميكروفيلى و السمعى و البصرى و أجهزة التصوير المصغرة.

(٣) المستفيدون:

لكى تقدم الخدمة لابد من وجود مستفيد من هذه الخدمة يحتاجها و يرغب فى الاستفادة منها و إلا فلا جدوى من وجود المقومات الأخرى.

(٤) الموظف المختص:

لابد من وجود الموظف المختص الذى ينتمى إدارة المكتبة يقوم بتقديم الخدمة أو لتسهيل تقديمها فى حالة ثبوت المقومات الأخرى بحيث يتولى الإشراف المباشر على تقديم الخدمة فى حالة وجود الأجهزة بالمكتبة ، أما فى حالة عدم وجود أجهزة و الإعتماد على التصوير خارج المكتبة فيقوم بإستخراج عند إذن التصوير مع قيام أحد العاملين بالمكتبة

بالتصوير حماية لحق التأليف و خاصة أنه غالبا ما يتم خرق هذه الحقوق إذا ما قام المستفيد نفسه بالتصوير .

• مكان تقديم خدمة التصوير بالمكتبة:

ينبغي أن يكون هناك مكانا محددًا في المكتبة و مخصصا لتقديم هذه الخدمة ، على أن يراعى قربه من مكان وجود المجموعات و لكن بمعزل عنها تجنبًا للأصوات التي قد تنجم عن تشغيل الآلات التصوير و مراعاة لراحة القراء في قاعات الإطلاع و لعدم إزعاج باقى الموظفين و المستفيدين من المكتبة و كأن يكون بين مكان وجود المجموعات و مكان تقديم خدمة الإعارة الخارجية ، و على إفتراض أن المكان المخصص للإطلاع تالى لمكان وجود المجموعات .

• مسئولية تقديم خدمة التصوير و الإستنساخ :

تختلف فئات العاملين ممن تحتاجهم المكتبة لتقديم خدمة التصوير للمستفيدين منها باختلاف إمكانيات المكتبة نفسها من حيث إقتنائها أو عدم إقتنائها ماكينة تصوير ، و فيما يلى تفصيل لذلك :

١. فى حالة إمتلاكها لمعدات التصوير :

تحتاج المكتبة للفئات التالية من العاملين :

- أ. مهنى مؤهل حاصل على الليسانس فى المكتبات أو ما شابه مهمته الإشراف على تنفيذ هذه الخدمة و إتخاذ الإجراءات التى بموجبها يصبح من حق المستفيد التصوير ، و الهدف من وجوده أنه أكثر دراية و خبرة بطبيعة و تكوين الأوعية من أى مؤهل آخر لم يدرس أنماط و أشكال و طبيعة الأوعية المختلفة ، و من ثم سيكون أكثر حفاظا و تنفيذا لقواعد و شروط التصوير من الأوعية المختلفة على إختلاف طبيعتها و محتواها.
- ب. فنى حاصل على مؤهل متوسط مهمته تنفيذ تعليمات المهنى فيما يخص التصوير فقط بمعنى أن يكون هناك فنى واحد على كل جهاز تصوير تقنيه المكتبة كحد أدنى.
- ج. كتابى حاصل على مؤهل متوسط تجارى مهمته تجميع طلبات التصوير من المستفيدين و تسليمهم ما يحتاجون من مصورات.
- د. عامل مهمته تجميع المواد التى تم التصوير منها و تسليمها فورا للموظف المسئول فى مكان وجود المجموعات حتى يتم إعادتها لأماكنها بمجرد التصوير.

٢. فى حالة عدم إمتلاكها لمعدات التصوير:

و هنا يكون دور المكتبات فقط قاصرا على إستخراج
إذون التصوير لصالح المستفيد ثم تصوير ما يطلب تحت
إشرافها فى الخارج ، وهنا تحتاج المكتبة للفئات الآتية من
العاملين :

- أ. مهنى مؤهل مهمته كالسابق الإشارة إليه.
- ب. كتابى تجارى حاصل على مؤهل متوسط شعبة تجارية
مهمته تجميع قيمة ما يتم تصويره بالخارج من المستفيد ثم
تسليمه للعامل الذى سيؤدى المهمة خارج المكتبة.
- ج. عدد من العمال لا يقل عددهم عن خمسة عمال كحد أدنى
مع مراعاة نظام التصوير و الإتيان بالأوعية المطلوبة
للتصوير ثم إرجاعها مرة أخرى بعد تجميعها للموظف
المختص فى مقر وجود المجموعات و يخصص منهم
ثلاثة لتصوير ما يحتاجه المستفيد بالخارج.

♦ المستفيدون من خدمة التصوير بالمكتبة:

ينبغى أن تتاح خدمة التصوير و الإستسناخ لمن
يطلبها سواء من المستفيدين من المكتبة أو من خارجها ، على
أن تختلف قيمة التصوير وفقا لذلك بحيث يضاف رسم رمزى
يدخل فى تحسين مستوى الأداء فى المكتبة ككل لغير المنتمين

للكلية التى تخدم فيها المكتبة و ليكن جنيها واحدا عن كلمة تصوير فى المكتبة.

• شروط تقديم خدمة التصوير بالمكتبة:

لضمان نجاح تقديم الخدمة لآبد من وجود مجموعة من الشروط و القواعد التى تحكم أداءها و هى تتعلق بالنقاط التالية :

١. ينبغي النص على من لهم حق الإفادة من الخدمة و المزايا التى تتمتع بها كل فئة عن غيرها .
٢. ينبغي النص على من يتولون تقديم الخدمة من موظفى المكتبة و من ينوب عنهم فى حالة عدم وجودهم و من يساعدهم عند زيادة ضغط طلبات التصوير على المكتبة.
٣. التحديد الدقيق للمواد التى يسمح بالتصوير منها و شروط ذلك كتحديد عدد الأجزاء التى يتم تصويرها من كل وعاء وفقا لفئته مع بيان النقاط التالية بدقة :
- أ. عدد ما يسمح بتصويره للمستند الواحد فى المرة الواحدة وفقا لفئته ثم وفقا لطبيعة الوعاء نفسه بحيث يسمح لعضو هيئة التدريس و الباحث بتصويره عدد اكبر مما يسمح به لطالب المرحلة الجامعية الأولى .

ب. عدد ما يسمح بتصويره للمستفيد الواحد فى اليوم الواحد و ذلك حنة لا يستأثر مستفيد ما بألة التصوير طيلة اليوم كأن يحدد خمسة عناوين كحد أقصى كما هو الحال فى مكتبة الجامعة الأمريكية فى القاهرة.

ج. ما يسمح بتصويره من الوعاء الواحد فى المرة الواحدة لنفس المستفيد بحيث لا يسمح له بتصويره كتاب كامل أو عدد كامل من الدورية أو فصل أو أى مبحث كامل من الرسالة الجامعية ، و ذلك حفاظا على وحدة الموضوع و إلزاما بالأمانة العلمية و حماية لحقوق التأليف و النشر كأن يسمح بتصوير مقالة واحدة من العدد الواحد من الدورية الواحدة كحد أقصى ، و ما لا يزيد عن عشرة ورقات من الرسالة العلمية ، و ما لا يزيد عن ثلاثين ورقة من الأوعية المرجعية الكبيرة ، و ما لا يزيد عن خمس عشرة ورقة من الكتب التى تقل عن مائتى ورقة.

د. النص الصريح على مقابل الخدمة و هل ستؤدى مجانا بلا مقابل أم لا ، و إذا ما كانت ستؤدى مجانا ، فهل ستكون هناك حدودا تنظم ذلك لكل فئة . هذا و يفضل أن تقدم الخدمة بمقابل ماذى رمزى يغطى تكلفة الخدمة من خامات للتصوير كالورق و الحبر و الطاقة الكهربائية

المستنفذة في تشغيل الآلات ، بالإضافة لمساهمة إضافية
ضئيلة تعادل قرشين فقط إضافي لطلاب المرحلة الجامعية
الأولى على الورقة الواحدة ، و تدخل في تحسين مستوى
أداء الخدمة بالمكتبة و تكون ثلاثة قروش للباحثين و
خمسة قروش لأعضاء هيئة التدريس و موظفي الكلية أو
الكليات و المعاهد التي تنتمي للجامعة الأم ككل و تكون
عشرة قروش للفئات من غير هؤلاء.

هـ. مواعيد تقديم خدمة التصوير لكل فئة من الفئات ، و ذلك
إذا ما كانت هناك بعض الإمتيازات لبعض الفئات
كأعضاء هيئة التدريس مثلا ، و يفضل أن يتاح تقديم
الخدمة طيلة أوقات فتح المكتبة سواء صباحا أو بعد
الظهر دون إستثناءات.

و. إجراءات تقديم الخدمة ينبغي أن تكون معروفة لجميع
المستفيدين من المكتبة سواء إحتاجوا أو لم إحتاجوا إليها.

♦ إجراءات تقديم خدمة التصوير:

يقصد بها مجموعة الخطوات التي يتبناها المستفيد
لإنال الخدمة ، أو مجموعة الخطوات التي يتبناها الموظف
المختص لتقديمها بداية من مجرد تقرير المستفيد حاجته لتصوير

جزء من الوعاء المختار و نهاية لعملية التصوير نفسها و ذلك كما يلي :

أ. يختار المستفيد الوعاء الذى يرغب فى تصوير أجزائه منه ، و بعد تمام وجود الوعاء بين يديه يحدد الأجزاء التى يرغب فى تصويرها.

ب. يتجه المستفيد للموظف المختص (المهنى المؤهل) الذى يطلع على تحقيق هوية المستفيد و يقر ما يريد تصويره من عدمه.

ج. بعد ذلك يسجل الموظف طلب التصوير فى سجل بطاقي بالمواد المصورة وفقا لأشكالها ثم وفقا لموضوعاتها و تحت كل موضوع يرتب هجائى بأسماء المستفيدين بغض النظر عن فئاتهم ، بحيث تجمع طلبات التصوير من الرسائل معا و من الكتب معا و من الدوريات معا ... ثم تحت كل موضوع يرتب بأسماء المستفيدين هجائيا و ذلك بناء على إستمارة ورقية يقوم كل مستفيد بملئها و يحدد فيها البيانات الآتية عن كل منهم : الإسم و الهوية و عنوان الوعاء أو الأوعية التى يرغب فى التصوير منها و شكله و عدد الأجزاء أو الصفحات التى يرغب فى تصويرها ثم يوقع الموظف المختص على هذه الإستمارة.

- د. يتجه المستفيد بالإستثمار غلى الكتابى ليدفع تكلفة الأجزاء التى يتم تصويرها ويترك الإستثمار لديه.
- هـ. يقوم أحد العاملين بالمكتبة بنقل هذه الإستثمارات للفنى الذى يقوم بعملية التصوير بعد إحضار العامل للمواد المطلوب التصوير منها من مقر المجموعات. يقوم أحد العاملين بنقل ما تم تصويره للكتابى و إرجاع المواد لمقرها وسط المجموعات.
- و. يتسلم المستفيد ما طلب تصويره من الكتابى.
- هذا و ينبغى على المكتبة الحرص على إستثمارات طلب الخدمة ليمكن إستخدامها فيما بعد فى إعداد الإحصاءات المختلفة التى تفيد فى تقييم أداء الخدمة و توجيه سياسة الإختيار و التزويد و الإستبعاد فى المكتبة.

الفصل السادس الخدمة المرجعية

تكتسب الخدمة المرجعية أهميتها من قيامها بالإجابة على كافة الإستفسارات التي يتقدم بها أى من المستفيدين فى المكتبة من حيث الوصول لمكان وعاء ما إلى الوصول لمكان الوعاء و معرفة كيفية إستخدامه إلى الوصول لذات المعلومة فى داخل الوعاء نفسه و تقديمها جاهزة للمستفيد.

- و من هنا فقد إكتسبت الخدمة المرجعية أهميتها فى :
- أ. توفير وقت و جهد المستفيد فى البحث عن إجابات لإستفسارته بنفسه.
 - ب. تحقيق أقصى إستفادة من المجموعات الموجودة فى المكتبة.

• أنماط الخدمة المرجعية :

- تأخذ الخدمة المرجعية ثلاثة أنماط و هى :
١. الإشارة لعناوين و أماكن وجود المراجع التى يحتمل أن تجيب على إستفساراته.
 ٢. الإشارة لعناوين و أماكن وجود المراجع التى يحتمل أن تجيب على إستفسار المستفيد مع بيان كيفية الوصول لذلك .
 ٣. إستخراج الإجابة المطلوبة على الإستفسار و تقديمها للمستفيد جاهزة.

لا يقدم من هذه الأنماط بالمكتبات محل الدراسة سوى النمط الخاص بالإشارة لمكان وجود مصدر و مرجع معين فى المكتبة بصفة عامة ، و يرجع ذلك لجهل العاملين فى المكتبات محل الدراسة بأهمية الخدمة المرجعية لجمهور المستفيدين من هذه المكتبات ، إلى جانب جهلهم بالأنماط المختلفة لها.

و لم ترض عينة المستفيدين عن مستوى أداء هذا النمط فى مكتبات كلياتهم ، و الجدير بالذكر أن المكتبة تقدم هذا النمط على إعتبار أنه مجرد مساعدة عابرة للمستفيد دونما تدرى أنها تقدم نمط للخدمة المرجعية .

مما سبق يتبين عدم تقديم أى من أنماط الخدمة المرجعية بإستثناء نمطا واحدا فقط و فيه يكتفى الموظف بالإشارة لمكان وجود مجموعة الأوعية التى يندرج تحتها الوعاء المطلوب و هو فى مكانه و بناء على مبادرة من المستفيد بطلب ذلك ، و عادة ما يقدم هذا النمط لطلاب المرحلة الجامعية الأولى و الباحثين من الخارج ، و قد تصل هذه المساعدات الشفهية إلى إحضار المادة المطلوبة بالفعل إذا ما كان المستفيد من أعضاء هيئة التدريس أو أحد معاونيهم و ذلك لتمييز هذه الفئة ، إلى جانب الجهل بأهمية هذه الخدمة و أنماطها المختلفة.

• مقومات تقديم الخدمة:

تقديم الخدمة المرجعية بصورة ناجحة يقتضى
توافر مجموعة من المقومات الأساسية و هى :

١. وجود مستفيد يطلب الخدمة.
 ٢. وجود مجموعة مرجعية تقدم من خلالها الخدمة.
 ٣. وجود مقر لتقديم الخدمة..
 ٤. وجود الأخصائى المرجعى الذى يمكنه تقديم الخدمة.
- و فيما يلى تفصيل لذلك فى المكتبات محل الدراسة

١. وجود مستفيد يطلب الخدمة:

. يستفيد من النمط المتاح من الخدمة المرجعية فى
جميع المكتبات محل الدراسة جميع فئات المترددين عليها و
خاصة من أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم.

٢. وجود مجموعة مرجعية يقدم من خلالها الخدمة:

وجد من خلال التعرف على المجموعة المرجعية
بالمكتبات محل الدراسة أن الأشكال المتاحة من هذه الأوعية
تكاد تنحصر فى الموسوعات و القواميس و المعاجم اللغوية مع
نموذج من واحد أو أكثر من الأشكال المرجعية الأخرى و
فيما يلى بيان لذلك بكل مكتبة منها:

❖ في مكتبة كلية التربية:

أ. تمثل القواميس و المعاجم اللغوية العامة و المتخصصة من إحادية و ثنائية و ثلاثية اللغة الغالبية العظمى من الأوعية المرجعية في المكتبة ، و إن كان أكثرها ثنائية اللغة و تنحصر في معاجم اللغات الإنجليزية و الفرنسية و العربية مثال قاموس Oxford و لسان العرب ، إلى جانب بعض القواميس التربوية ، و في مجالات الفلسفة و علم النفس و الطبيعة ، و تفتقر المكتبة لأى قواميس أو معاجم لغوية في بعض تخصصاتها كالرياضة أو شعبة التجارى أو الطفولة.

ب. إحتلت الموسوعات العامة و المتخصصة المرتبة الثانية من أشكال الأوعية المرجعية المتوافرة بالمكتبة ، و إن كان يغلب عليها الطابع العام حيث توفرت المجلدات الكاملة من الموجود منها مثال : دائرة معارف القرن العشرين و دائرة المعارف الإسلامية و الموسوعة البريطانية و الموسوعة الأمريكية ، على حين ندر وجود الموسوعات المتخصصة في العديد من تخصصات الكلية كعلم النفس و الطفولة و الشعبة التجارية .

ج. هناك القليل من الأطالس و المعاجم الجغرافية .

و يكاد ينحصر إستخدام هذه الأوعية المرجعية على أعضاء هيئة التدريس و الباحثين فقط حيث لا يسمح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى سوى بالإطلاع على بعض القواميس اللغوية كالمورد مثلاً ، كما أن العديد من الموسوعات و اقواميس محفوظ في دو اليب مغلقة بالمكتبة دون إستعمال.

❖ في مكتبة كلية التجارة:

إنحصرت الأوعية المرجعية الموجودة في مكتبة كلية التجارة في :

أ. القواميس و المعاجم اللغوية و الغالبية العظمى منها متخصصة في المجالات التجارية و فروعها المختلفة ، و هي إما ثنائية أو ثلاثية أو متعددة اللغة ، إلى جانب بعض القواميس العامة في اللغة مثال Oxford و المورد ، و لا يستخدم هذه القواميس سوى أعضاء هيئة التدريس و الباحثين حيث لا يسمح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى بالإطلاع عليها.

ب. لا يوجد في المكتبة من الموسوعات سوى دائرة لمعارف الإسلامية و دائرة المعارف الأمريكية كاملة و دائرة المعارف البريطانية بمستوياتها الثلاثة كاملة .

❖ فى مكتبة كلية الآداب:

يوجد فى مكتبة كلية الآداب كافة أشكال الأوعية المرجعية تقريبا ، و يعود ذلك لوجود قسم المكتبات بالكلية حيث يحتاج لهذه الأشكال للدراسة العملية لمادتي المصادر والمراجع العامة و المتخصصة لطلاب القسم و فيما يلى بيان لذلك تفصيلا :

أ. الغالبية العظمى من القواميس و المعاجم اللغوية باللغات الإنجليزية و الفرنسية و العربية متخصص فى الغالب أقسام اللغات فى الكلية و بعضها بالألمانية مثال لسان العرب و Shorter Oxford و معجم مختصرات علم المكتبات و المعلومات و هو نموذج للمتخصص منها.

ب. يوجد بالمكتبة كمية كبيرة بالموسوعات و دوائر المعارف العامة مثال دائرة المعارف الإسلامية و دائرة معارف القرن العشرين و دائرة معارف بطرس البستاني و دائرة المعارف الأمريكية ... أما عن المتخصصة منها فهناك مثلا الموسوعة الفلسفية.

هذا و تفتقد بعض تخصصات الكلية لوجود موسوعات كقسم الآثار مثلا ، حيث تكاد تنحصر الإفادة الفعلية من

الموسوعات الموجودة بالمكتبة على أقسام اللغة العربية و المكتبات و التاريخ.

ج. تتوفر معاجم التراجم فى مكتبة كلية الآداب و يزداد إقبال طرب قسم المكتبات عليها مع قسم اللغة العربية و من أمثلتها بالمكتبة :

معجم أعلام النساء ووفيات الأعيان و فوات الوفيات و الضوء اللامع فى أخبار القرن التاسع ...

د. أما أدلة الهيئات و الشركات و كتب الحقائق و الموجزات الإرشادية و البليوجرافيات و الأدلة و الكشافات فيقتصر الإفادة منها على طلاب قسم المكتبات بالكلية و من أمثلتها فى المكتبة :

دليل الهيئات و الشركات و كشاف الأهرام و الدليل البليوجرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجالالمكتبات و المعلومات فى عشر سنوات (١٩٧٦-١٩٨٥ م) ...

ه. هناك عدد من الأطالس و المعاجم الجغرافية تخص قسم الجغرافيا بالكلية و معظمها باللغة الإنجليزية ، إلى جانب وجود بعض منها باللغة العربية.

ومجمل القول تزخر مكتبة كلية الآداب بمجموعة ضخمة من الأوعية المرجعية العامة و التى تخدم بعض

التخصصات بالكلية على حساب بعضها الآخر حيث يندر وجود أوعية مرجعية فى بعض التخصصات كالأثار مثلا.

❖ مكتبة كلية الحقوق:

تتخصر أشكال الأوعية المرجعية الموجودة بها فى :
 أ. القواميس و المعاجم اللغوية و هى تمثل الغالبية العظمى منها فى تخصصات القانون و فروعها المختلفة ، حيث تزاج بين اللغات العربية و افرنسية و الإنجليزية ، و هناك قاموس واحد ألمانى و آخر فرنسى لإيطالى ، و الغالبية العظمى منها أحادية اللغة سواء بالإنجليزية أو بالفرنسية .

ب. الموسوعات و تتخصر فى دائرة معرف القرن العشرين و الموسوعة البريطانية فقط

ج. معجم تراجم واحد و هو أعلام الفكر الإنسانى.

د. دليل الرسائل العلمية بجامعة طنطا.

مما سبق يتبين أنه لا إهتمام بالأوعية المرجعية فى جميع المكتبات محل الدراسة ، فالموجود منها لا يتجاوز الموسوعات أو القواميس اللغوية التى فازت بنصيب الأسد فى جميع المكتبات محل الدراسة ، و يعود ذلك للسياسة المتبعة فى الإختيار و التزويد حيث تعجز المجموعات المرجعية

الحالية فى جميع المكتبات عن تلبية كافة الإحتياجات المتنوعة لجمهور المستفيدين منها فينعكس ذلك على مستوى تقديم الخدمة المرجعية . و يعتمد نجاحها فى المكتبة بصفة أساسية على معرفة الإحتياجات الحالية و المرتقبة لجمهور المستفيدين منها ثم محاولة تطويع سياسة الإختيار و التزويد المتبعة فيها بهدف توفير مجموعة متكاملة و متنوعة من الأوعية المرجعية و مصادر المعلومات التى تلبي هذه الإحتياجات بصفة دورية ، ثم توفير الأدوات المناسبة لتنظيم هذه المجموعات و التعريف بها.

٣. مقر تقديم الخدمة المرجعية بالمكتبة:

ليس هناك مقرا خاصا لتقديم الخدمة فى جميع المكتبات محل الدراسة ، و إن كان يفضل لإفراد قسما خاصا لتقديمها وفقا لظروف و إمكانيات كا مكتبة خاصة و أنها جميعا مكتبات كبيرة تمنح كلياتها درجاتى الماجستير و الدكتوراة، على أن يكون المقر بالقرب من قاعة المراجع بالمكتبة بصفة خاصة و المجموعات ككل بصفة عامة .

و يبرر هذا افقتراح الطبيعة الخاصة للخدمة و التى تتسم بالتشعب فيما تقوم عليه من أسس و ما تحتاجه من مقومات حيث أن :

أ. إعتماؤها على المجموعات يجعل أهمية لوجودها بالقرب من مقارها.

ب. إعتماؤها على المستفيد و المهني المؤهل يجعل أهمية لوجودها بالقرب من مقار الدخول بالمكتبة ، و غعتماؤها على الإرشاد لمكان وجود وعاء يجعل أهمية لقربها من حجرة الخدمات الببليوجرافية بالمكتبة .

٤. القائم بتقديم الخدمة المرجعية :

هو الشخص المكلف بإمداد المستفيدين بالمعلومات و المواد معا في المكتبة ، إلى جانب دوره في إرشادهم و تعلمهم كيفية إستعمال المكتبة ، لهذا يطلق عليه في العادة المسميات الآتية :

أخصائي المراجع

مرشد القراء

المساعد المرجعي

مرشد القراءة

المستشار الببليوجرافي

(١) مؤهلاته و خبراته:

ينبغي توافر مجموعة مقومات في الأخصائي

المرجعي هي :

أ. السمات الشخصية:

لابد و أن يكون قوى الشخصية و الملاحظة و له قدرة على الإقناع و التعامل مع الأنماط المتعددة للسلوك البشرى و مثابر و منظم الفكر ، حيث أن لهذه السمات تأثيرا واضحا فى كل ما ينوط إليه من مهام فتساعده على مواصلة البحث و التأنى ، و من ثم عدم إغفال التفاصيل الدقيقة التى قد لا تهم المستفيد . هذا إلى جانب قدرته على الإستماع و اللباقة فى التعامل مع المستفيدين و قوة الذاكرة و السرعة فى إتخاذ القرارات مع إحترام وجهة النظر الأخرى و القدرة على الربط بين الموضوعات و تحليل العلاقات فيما بينها.

ب. المهارات و الخبرات:

- لابد أن يكون لدى أخصائى المراجع خبرة كافية بالمحتويات الموضوعية للمجموعات التى يتعامل معها ليتمكنه الإجابة على كافة إستفسارات المستفيدين بصورة جيدة من خلال إستغلاله لكافة المجموعات المتاحة لديه.
- الإلمام باللغة المتخصصة التى يتعامل بها مع المستفيد ليتمكنه الوصول للأوعية المناسبة التى تجيب على الإستفسار المقدم إليه.

• الإلمام الكافي بإحدى اللغات الأجنبية كحد أدنى و لتكن الإنجليزية أو الفرنسية مثلا ، و من المفضل الجمع بين أكثر من لغة أجنبية واحدة على أن يكون ذلك إجادة تامة كوسيلة للتعلم في الإنتاج الفكرى الصادر بهذه اللغات و التى قد لا يجيدها العديد من المستفيدين بهذه المكتبات .

• الإدراك التام بأهداف المكتبة و طبيعة المستفيدين منها و إلمامه بأساليب و أدوات البحث و طبيعة المهمة الموكلة إليه .

ج . المؤهلات :

و يشترط أن يكون أخصائى المراجع مكتبى مهنى مؤهل موضوعى حاصل على :

- مؤهل عالى فى مجال تخصص الكلية .
- مؤهل آخر فى التخصص المكتبى .
- العديد من الدورات فى الخدمة المرجعية ليكون لديه المعرفة و الإلمام الكافى بطبيعة الأوعية الموجودة و محتواها و كيف يخلق تفاعل بين الأوعية و محتواها لصالح مستفيد ما مع الرغبة الصادقة لديه فى خدمة المستفيدين منهم بغض النظر عن سماته و مهاراته و مؤهلاته .

(٢) مهام أخصائى المراجع:

تتخصر مهام الأخصائى المرجعى فى :

١. إرشاد المستفيدين لمكان وجود وعاء ما بالمكتبة .
٢. إرشاد المستفيدين لكيفية إستخدام وعاء ما.
٣. الوصول لمعلومة ما يحتاجها المستفيد.
٤. تدريب المستفيد و إرشاده و إكسابه مهارات التعامل مع المكتبة خاصة الطلاب الجدد كأن يكون ذلك بإصدار نشرات أو كتيبات أو ندوات أو محاضرات ...
٥. إعداد الأدوات المساعدة فى الوصول للأوعية التى تجيب على إستفسار المستفيد كالبليوجرافيات المتصلة بموضوع أو مجال معين .
٦. من الممكن لذوى الكفاءات العالية منهم المساهمة فى تدريب العاملين بالمكتبة.
٧. التعريف بما يقوم به من أعمال لصالح جمهور المستفيدين .
٨. المشاركة فى إنتقاء المجموعة المرجعية بالمكتبة سواء عند التزويد أو الإستبعاد أو التنقية .
٩. الحرص على إقامة علاقات حسنة مع الأقسام و الأشخاص الآخرين بالمكتبة .

١٠. تقييم مستوى أداء الخدمة بصفة مستمرة و العمل على تطويرها بصفة دورية منتظمة .

١١. المساهمة فى تنظيم و ترتيب الأوعية المرجعية و القيام بعمليات تبادل الإعارة و الإفادة منها فيما بينها و بين المكتبات الأخرى المشابهة.

١٢. المشاركة فى خدمة التصوير من الأوعية المرجعية و الإشراف على قاعة المراجع و إعداد الإحصائيات الخاصة بالخدمة.

١٣. إصدار دليل عن كيفية إستعمال المكتبة و إعداد قوائم بالمواد التى لا تعار من المكتبة نظرا لطبيعتها الخاصة أو نظرا لإحتياج التعليم و البحث لها بصفة منتظمة.

١٤. يقوم بدور فى الإحاطة الجارية ، حيث يحيط علم المترددين بالجديد الوارد فى مجالات تتعلق بإهتماماتهم.

على أن يراعى فى ذلك ما يلى :

١. إذا ما كان متعلق بإستخراج معلومات متخصصة يتم بعد تدريب كافى فى الإجابة على مثل هذه الإستفسارات حتى يتمكن من تفسيرها للمستفيد كما يريد.

٢. فى حالة عدم تفهم المستفيد للمعلومة أو المرجع الذى إستخرجت منه على أخصائى المراجع أن يرشده لآخر سواء بالمكتبة أو خارجها يمكن أن يلبي إستفساره.
٣. إذا لم يكن أخصائى المراجع قادر على الإجابة على طلبات المستفيدين المتخصصة ، فيمكنه اللجوء لأحد الأخصائيين موضوعيا لطلب مساعدته فى ذلك .
٤. على أخصائى المراجع إمداد المستفيد بكل البيانات الببليوجرافية عن المصدر أو المرجع الذى أجاب عن إستفساره.

٣) العدد المطلوب من أخصائى المراجع :

يتوقف تحديد العدد المناسب من أخصائى المراجع بالمكتبة على عدة عوامل تتغير و تختلف من مكتبة لأخرى و هى :

١. عدد المستفيدين من المكتبة.
٢. طبيعة لإحتياجات المستفيدين و إهتماماتهم و فئاتهم.
٣. الطرق و الأساليب المتبعة فى تنظيم الأوعية بالمكتبة.
٤. ساعات فتح المكتبة و أوقات إتاحة تقديم الخدمة خلالها.
٥. المدة التى تحتاجها المكتبة لتلبية إحتياجات كل مستفيد على حدا.

٦. كثافة توالى الأسئلة المرجعية على المكتبة و يعنى بذلك الفترة الزمانية بين السؤال الذى تتلقاه المكتبة و السؤال الذى يليه .

٧. التوازن بين عدد أخصائى المراجع و عدد العاملين بالمكتبة ككل .

هذا و من المفضل أن يكون هناك أكثر من

أخصائى مراجع واحد للأسباب الآتية :

١. من الصعب على أخصائى مرجعى واحد أن يؤدي نفس العمل طيلة اليوم بنفس الكفاءة و الحماس خاصة مع إمتداد فتح المكتبات لفترات إضافية أثناء العام الدراسى حيث زيلدة ضغط العمل .

٢. يتشعب العمل المرجعى و لا يقتصر فقط على الصلة المباشرة بين المستفيد و الأخصائى و إنما يمتد للصلة بينه و بين الأوعية ، لهذا كان من الضرورى وجود أكثر من أخصائى مرجعى واحد يضمن تأدية الخدمة بشكل يرضى المستفيد و يحفظ الثقة المتبادلة فيما بينه و بين المكتبة فيخصص كحد أدنى ثلاثة أخصائيين مرجعيين لمكتبات الكليات محل الدراسة فى نظام تبادلى للعمل فيما بينهم كما يلى :

- إثنان منهم للعمل فى الفترة الصباحية .
 - واحدا فقط للعمل فى الفترة المسائية بالمكتبة.
- حيث أن الضغط يكون تبلغ أوجه فى الفترة الصباحية بالمكتبة ، فيخصص أحدهم لخدمة طلاب المرحلة الأولى و الموظفين ، و الآخر لطلاب البحث و أعضاء هيئة التدريس على أن يتشاركا العمل فى حالة زيادة الضغط على أحدهما .

٤) طرق تقديم الخدمة المرجعية بالمكتبة:

يمكن لمكتبات الكليات محل الدراسة إتاحة تقديم الخدمة من خلال الحضور الشخصى أو التليفون ، حيث أن جميع المستفيدين منها يترددون على الكلية بصفة منتظمة ، و فى حالة عدم التمكن من الحضور يعتمد على التليفون ، لهذا فلا بد من تخصيص خط مستقل بالمكتبة يخصص أحد فروعها للخدمة بدلا من صعوبة الإتصال من خلال السويتش الذى يخدم الكلية كل و يصعب من خلاله مجرد الإتصال فى الأغلب الأعم من الوقت .

٥) إجراءات تقديم الخدمة المرجعية :

و هى مجموعة الخطوات التى تتبعها المكتبة لتقديم الخدمة المرجعية لجمهور المستفيدين منها بدءا من تلقى الإستفسار و حتى تقديم الإجابة كما يلى :

١. بعد تمام إعداد المكتبة لتقديم الخدمة المرجعية و إعلام جمهور المستفيدين بذلك ، حيث يبدأ أخصائى المراجع فى تلقى إستفساراتهم فى المكان المخصص مسبقا لذلك و المسمى بمكتب المعلومات أو مكتب الخدمة المرجعية .
٢. بعد تمام الإستفسار يقوم أخصائى المراجع بتفسير الإستفسار و فهم المطلوب منه ثم تحديد الإسلوب الذى تتبعه للحصول على الإجابة المطلوبة .
٣. يقوم أخصائى المراجع بالبحث عن الإجابة و تدوينها ، على أن يدون معها البيانات الببليوجرافية الكاملة للأوعية التى تجيب على الإستفسار مع تقديمه كاملا كما هو دون حذف فربما كان ذلك أجدى للمستفيد.
٤. تسجل هذه الإستفسارات و إجاباتها و الأوعية التى أجابت عليها و الوقت المستغرق بداية من تلقى الإستفسار و حتى تقديم الإجابة للمستفيد و القائم بالإجابة ، و يفضل أن تكون هذه السجلات بطاقية فى حالة عدم وجود حاسب آلى مستخدم فى الخدمة بالمكتبة ، و الهدف من ذلك هو سهولة البحث و الإضافة ، على أن ترتب هذه البطاقات موضوعيا وفقا لموضوعاتها ، ثم تحت كل موضوع ترتب وفقا للأشكال و فئات الأوعية التى أجابت على الإستفسار ثم تحت كل شكل

هجائي بأسماء المستفيدين ، وعلى أن يخصص لكل فئة ملف خاص بها ليسهل إعداد الإحصائيات الخاصة بكل منها بحيث تشمل كل بطاقة على البيانات التالية :

إسم المستفيد كاملا و مؤهله و جهة عمله و طبيعة حاجته للإستفسارات و الإستفسار كما ألقاه المستفيد و أستفسار بإسلوب الأخصائي (إستراتيجية البحث) ووقت تلقى الإستفسار ووقت تلقى المستفيد الإجابة و إجابة الإستفسار كاملة و عدد مرات إجراء البحث بداية من تلقى الإستفسار و حتى رضاء المستفيد عن النتيجة .

ذلك على أساس أن التقسيمات الموضوعية و الشكلية ثابتة في الملف ، و أن بطاقات إستفسار المستفيدين هي التي تضاف فقط ، حيث يخصص بطاقة واحدة لكل لإستفسار واحد بغض النظر عن تكرار المستفيد ليسهل بذلك إعداد الإحصائيات المختلفة و خاصة ما يتعلق بتكرار الإستفسارات التي لم يحصل المستفيد على أى إجابات لها مع بيان سبب عدم التمكن من إجاباتها و تأخذ ترتيبها ضمن البطاقات ككل .

تكمين فائدة و أهمية هذه السجلات في أنها .

١ . توفر الوقت و الجهد في البحث مرة أخرى إذا ما وردت إستفسارات مشابهة.

٢. يمكن من خلالها إعداد الإحصائيات التى يعرف من خلالها أى معلومات و أى الفئات التى يزداد الطلب عليها من الأوعية ومدى تكرار الإستفسارات و الجهد المبذول فى الإجابة عليها.

٣. يمكن إستغلال هذه السجلات فى الإستبعاد و التنقية و التزويد و التعرف على أى المصادر و المراجع أهمية للمستفيد .

٤. يمكن إستغلالها فى إعداد برامج الدورات التدريبية للعاملين بالمكتبة من خلال التعرف على المهارات و الخبرات الحالية لهم .

هذا و من المهم التقييم المستمر بصفة دورية منتظمة بهدف قياس مستوى أدائها و ذلك فى محاولة جادة للسمو بها من خلال النقاط التالية :

١. عدد و طبيعة الإستفسارات الواردة و ما تم التوصل إليه من إجابات لها فى الوقت و بالشكل المناسب ، ثم مدى رضا المستفيد عن ذلك .

٢. مدى معرفة الأخصائى المرجعى و المراجع الموجودة بالمكتبة و التى يعتمد عليها و مدى خبراته بمجالها الموضوعى و كفاءته فى إستخدامها.

٣. طبيعة مجموعة المصادر و المراجع الموجودة و التى يعتمد عليها فى أداء و تقديم الخدمة و مدى ملائمتها لذلك من حيث العدد و النوع و الموضوع .

يتضح مما سبق أن الخدمة المرجعية المقدمة بمكتبات الكليات محل الدراسة تقتصر فقط على الإشارة لمكان وجود الأوعية فى فئة أو قطاع موضوعى معين و قد تمتد لمكان وجود وعاء ما بمبادرة من المستفيد ، و قد تقتصر على إشارة منه و هو قابع فى مكانه غالبا لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، و أحيانا تصل لإحضار الوعاء بنفسه لأعضاء هيئة التدريس و بعض الباحثين ، على الرغم من أنه قد ورد فى بند (١) من مادة (٢١) بالباب السادس من لائحة مكتبات جامعة طنطا : " أن تقدم المكتبة كل أنواع الخدمات المكتبية سواء فى داخل المكتبة أو خارجها . " ، و قد ورد من ضمنها تقديم ما يجيب عن أسئلة و إستفسارات للمستفيدين و إصدار نشرات بإسم المكتبة .

لهذا فإنه على المكتبات محل الدراسة مراعاة ما يلى عند تقديم الخدمة كما يلى :

١. إدخال الخدمة المرجعية بوجود مستقل ضمن برنامج العمل بالمكتبة.

٢. زيادة عدد الدورات التدريبية المهمة بتأهيل العاملين بالخدمة فمن شأن ذلك أن يزيد من قدرة أخصائي المراجع على الوصول للمعلومة المطلوبة و الإجابة بشكل سليم من خلال معرفة الإتجاهات الخاصة بالمستفيدين و تحديد بدقة و توجيهه للأوعية المناسبة التي تلبي إحتياجاته و سابق معرفته حتى لا تقدم له معلومات مكررة .
٣. أهمية وجود حاسب آلي لأداء الخدمة كما هو مفترض بدلا من قصره على العمل الفني و الإداري بالمكتبات .
٤. وجود خط تليفون مستقل بالمكتبة يخصص أحد فروعها للخدمة فقط بدلا من وجود خط واحد للكلية ككل حيث إستحالة إستخدامه في الخدمة بالمكتبة.

الفصل السابع

الخدمات الببليوجرافية

تعود أهمية الببليوجرافيات إلى أنها الأداة الرئيسية التى يعتمد عليها المستفيد فى التعرف على الإنتاج الفكرى المنشور و إنتقاء ما يتناسب مع إحتياجاته المتنوعة وسط هذا العدد الضخم من الأنتاج الفكرى المنشور سنويا فى شتى مجالات المعرفة البشرية و ذلك بعد ما عجزت بصورتها التقليدية عن الوفاء بهذه الإحتياجات حيث تهتم بحصر و تسجيل ووصف ما يصدر من إنتاج فكرى.

جاءت أهمية الخدمات الببليوجرافية التى تقدم من خلالها الببليوجرافيات لجمهور المستفيدين من المكتبات محل الدراسة من حيث أنها:

١. توفر وقت و جهد الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس و الباحثين خاصة عند تجميع المادة العلمية الخاصة بأبحاثهم أو عند إعداد كتاب أو مقرر دراسى معين ، كما أنها تفيد طرب المرحلة الجامعية الأولى الذين يكلفون بإعداد أبحاث دراسية أو التجميع فى المواد التى لا كتب دراسية لها.

٢. تجدد الثقة فيما بين المكتبة و المستفيدين منها.

٣. تساهم فى إعداد الإحصائيات و قياس الإتجاهات المختلفة للمجموعات سواء داخل المكتبة أو خارجها عدديا و نوعيا و

موضوعيا و لغويا ، و من ثم يمكن إستغلال ذلك فى توجيه سياسة لتزويد و إستبعاد فى المكتبة.

٤. من الممكن أن تدر دخلا لا بأس به للمكتبة ، و ذلك إذا ما قامت بطبعها و نسخها ثم بيعها بثمان رمزى سواء للجهات الأخرى أو حتى للمستفيدين منها الراغبين فى الإحتفاظ بنسخة من هذه القوائم على أن يخصص ذلك لتحسين مستوى الخدمة بالمكتبة.

♦ مقومات نجاح تقديم الخدمات الببليوجرافية :

لنجاح تقديم الخدمات الببليوجرافية يحتاج الأمر

لتفاعل عدة مقومات معا وهى :

أ. وجود ميزانية كافية للتمويل لأن الخدمات تحتاج لنفقات عالية سواء من حيث جهد العمالة و تدريبها و تكلفة الورق و الطبع و الإستتساخ ثم النشر و التوزيع إن كان مخططا لها وفقا للنمط المقدم بالمكتبة .

ب. أوعية تقدم من خلالها الخدمة و تستغل فى إعداد القوائم بغض النظر عن وجودها فى المكتبة من عدمه ، أو يحدد ذلك نمط القائمة التى تعد سواء بالأوعية الموجودة بالمكتبة أو خارجها.

ج. عمالة مهنية مدربة تقوم بإعداد القوائم ، إلى جانب خبرته أو تخصصه موضوعيا إذا ما كانت القائمة ستزود بمستخلصات أو شروح لبعض الأوعية أو كلها.

د. مستفيد يحتاج الخدمة و يطلبها أو قد يحتاج إليها في المستقبل بحيث يراعى أنه كلما زاد عدد الأشخاص من طالبي هذه القوائم كلما حقق ذلك العائد المرجو من إعدادها سواء كان مادي متمثل في نفقات إعدادها أو معنوي متمثل في الجهد المبذول في ذلك .

♦ أنماط تقديم الخدمات البليوجرافية :

تقدم الخدمات البليوجرافية إما بناء على طلب المستفيد أو بمبادرة من المكتبة نفسها ، و على ذلك يمكن تقسيم البليوجرافيات إلى :
بليوجرافيات جغرافية و نوعية و شاملة و إنتقائية و راجعة و جارية .

(١) البليوجرافيات جغرافية النطاق:

تنقسم إلى بليوجرافيات محلية و وطنية و إقليمية و عالمية و فيما يلي تفصيل لذلك :

أ. البيلوجرافيات المحلية :

و هي التي تحصر و تسجل و تصف الإنتاج
الفكرى الصادر فى منطقة جغرافية محددة كالمدينة أو
المحافظة مثلا ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من المكتبات
محل الدراسة .

ب. البيلوجرافيات الوطنية :

و هي التي تحصر و تسجل و تصف إنتاج الفكرى
الصادر فى دولة معينة و لا يوجد هذا النوع فى أى من
المكتبات محل الدراسة .

ج. البيلوجرافيات الإقليمية :

و هي التي تحصر و تسجل و تصف الإنتاج
الفكرى الصادر فى عدة دول تمثل إقليم كالشرق الأوسط أو
الأقصى ن و لا يوجد هذا النوع فى أى من المكتبات محل
الدراسة .

د. البيلوجرافيات العالمية :

و هي التي تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى
الصادر فى أرجاء العالم كل ، ووجود هذا النوع أصبح من
دروب المستحيل نظرا لضخامة الإنتاج الفكرى الصادر حاليا ،
و لا يوجد هذا النوع فى أى من المكتبات محل الدراسة .

(٢) الببليوجرافيات النوعية :

تتقسم إلى ببليوجرافيات و هي :

الببليوجرافيات الشكلية و اللغوية و الزمنية و الموضوعية و
الفئوية و المناسبات و المراجع و الأدلة الدراسية و المؤلفون و
المترجمون ، و فيما يلي تفصيل لذلك :

أ. الببليوجرافيات الشكلية :

وهي التي تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكري
الصادر في شكل معين كالكتب و الرسائل أو المواد المصغرة
...بصرف النظر عن محتواها ، بحيث يكون الشكل هو الأساس
في الأعداد ، و يوجد هذا النمط بالمكتبات محل الدراسة و إن
كان يقتصر على الأوعية الموجودة بها فقط كما يلي :

• هناك قائمة بالرسائل الجامعية الموجودة بمكتبة كلية
التربية و يعطى البيانات الببليوجرافية الآتية عن كل رسالة
كما يلي :

العنوان و صاحب الرسالة و جهة منحها و سنة منحها و
مستواها سواء ماجستير أو دكتوراة و هي موجودة على
مناضد الإطلاع بقاعة الدراسات العليا و مستواها و سنة
منحها أحيانا.

• هناك قائمة بالكتب الموجودة بمكتبة كلية الآداب مرتبة وفقا لأقسام الكلية بحيث تعطى عن كل كتاب البيانات الآتية :
العنوان و المسئول الفكرى و هى تعطى لمن يطلبها بموجب بطاقة المكتبة أو أى تحقيق للشخصية ، و هناك قائمة أخرى بالمكتبة بالرسائل الجامعية تعطى عنوان الرسالة و صاحبها و مستواها و سنة منحها ، و هناك قائمة ثالثة بالدوريات تعطى عن كل دورية العنوان و المسئول الفكرى أو المادى عنها .
• هناك قوائم بالكتب الموجودة بقاعة الدراسات العليا بمكتبة كلية الحقوق و تعطى عن كل كتاب العنوان و المؤلف ، و يمكن الإطلاع عليها عن طريق النسخة الموجودة لدى الموظف المختص ، و مؤخرا تم تعليق هذه القوائم على الدواليب التى تحتوى على هذه الكتب .

ب. البibliوجرافيات اللغوية :

و هى التى تحصر و تسجل و تصنف الإنتاج الفكرى المنشور بلغة معينة مثال ذلك الإنتاج الفكرى الصادر باللغة الهندية ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

ج. البibliوجرافيات الزمنية :

و هى التى تحصر و تسجل و تصنف الإنتاج الفكرى الصادر فى فترة زمنية محددة ، و لا يوجد هذا النمط

فى أى من المكتبات محل الدراسة فيما عدا الدليل
البليوجرافى للإنتاج الفكرى فى مجال المكتبات والمعلومات
فى عشر سنوات (١٩٧٦-١٩٨٥) .

د. البليوجرافيات الموضوعية :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى
الصادر فى موضوع معين سواء كان هذا الموضوع واسعا
كالمكتبات أو محدودا كالفهرسة ، هذا و من المهم التحديد الدقيق
للموضوع ، و لا يوجد هذا النمط فى المكتبات محل الدراسة.

هـ. البليوجرافيات الفنية :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى
الصادر لصالح فئة معينة من فئات المستفيدين كأن توجه
لطلاب المرحلة الجامعية الأولى أو أعضاء هيئة التدريس
مثلا ، و لا وجود لهذا النوع فى المكتبات محل الدراسة .

و. بليوجرافيات المناسبات :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى
الذى يدور حول مناسبة معينة كأعياد أكتوبر مثلا ، و لا يوجد
هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

ز. بيبليوجرافيات المراجع :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الأوعية المرجعية فقط ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

ح. بيبليوجرافيات الدلة الدراسية :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى فى مجال ما يخدم المقررات الدراسية لصالح طلاب المرحلة الجامعية الأولى مثلا ، و لا يوجد هذا النمط فى المكتبات محل الدراسة .

ط. بيبليوجرافيات المؤلفون أو المترجمون :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى لمؤلف معين أو شخص معين ، و من الممكن الإعتماد عليها فى قياس تطور فكر أى شخص ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

٣) البيبليوجرافيات الشاملة :

و هى تقدم حصر و تسجيل وصف الإنتاج الفكرى من كل الأشكال داخل الحدود التى تقررها البيبليوجرافيات لنفسها ، و لا يوجد هذا النوع فى أى من المكتبات محل الدراسة .

(٤) البليوجرافيات الإنتقائية :

و هى التى تحصر كل الإنتاج الفكرى فى داخل الإطار الذى تغطيه ، حيث تستبعد أشياء و تغطى أشياء أخرى ، و لا يوجد هذا النمط فى المكتبات محل الدراسة .

(٥) البليوجرافيات الجارية :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى الحديث و الجارى بصفة دورية منتظمة قد تكون إسبوع أو شهر أو سنة ... ، و لا يوجد هذا النمط فى المكتبات محل الدراسة .

(٦) البليوجرافيات الراجعة :

و هى التى تحصر و تسجل و تصف الإنتاج الفكرى الذى سبق نشره من فترة ماضية حيث تحصره بأثر رجعى ، و لا يوجد هذا النوع فى المكتبات محل الدراسة .

هذا و بإستعراض آراء العديد من المستفيدين من خلال إجاباتهم على الإستفسار الموجه إليهم تبين أن الغالبية العظمى منهم تجهل المعرفة بالأنماط السابقة ، إلى جانب جهلهم بالأنماط الموجودة من الخدمة بمكتبات كلياتهم ، و مرجع ذلك إلى قلة الوعى المكتبى لديهم حتى أنهم لا يدركون أنها نمط من الخدمات البليوجرافية ، إلى جانب سوء مستوى تقديم هذه

الأنماط رغم أنه قد وردت فى لائحة مكتبات جامعة طنطا إشارة للخدمات الببليوجرافية كما يلى:

١. فى مادة (٤) من الباب الرابع قبل التعديل أنه : " من دور إدارة المكتبات بالجامعة تنسيق العمل الببليوجرافى و التنسيق بين مكتبات الجامعة و متابعة النشرات الببليوجرافية التى تصدر من مكتبات الجامعة و تجميعها و مراجعتها و نشرها . "

٢. ورد فى بند من مادة (٢١) من الباب السادس من نفس اللائحة أنه : "تقدم المكتبة كل أنواع الخدمات المكتبية سواء فى داخلها أو خارجها ، و ذكرت من ضمنها إعداد القوائم الببليوجرافية . "

٣. ورد نفس ما سبق فى اللائحة المعدلة فى بند (ب) مادة (٦) ، و فى مادة (٤) من الباب الثانى منها .

و بإستعراض إجابات عينة المستفيدين على الإستبيان تبين أن جميع أعضاء هيئة التدريس و الباحثين بالكلية يحبذون تقديم الخدمة لأنها تسهل عليهم الوصول للمادة العلمية التى يحتاجونها و توفر الكثير من الوقت و الجهد الذى قد يتبدد فى البحث العشوائى دون طائل ولا جدوى فوجود هذه القوائم فى المكتبة يشجع على إرتيادها ، و قد طالب العديد منهم بأهمية

إعداد قوائم بالموضوعات وفقا لتخصصاتهم نظرا لأهمية هذه القوائم فى المكتبة حيث تسهل وصول المستفيد لما يريد فى سهولة و يسر .

• إعداد القوائم الببليوجرافية :

قبل البدء فى إعداد القوائم الببليوجرافية ينبغى التخطيط الجيد ، و ذلك لضمان التوجيه السليم للموارد البشرية و المادية المبذولة فى الإعداد كأن يكون موضوع الببليوجرافية جديد و غير مسبق أو تكملة لعمل آخر يكمله أو يغطيه بدرجة أشمل ، لهذا فلا بد من رسم لإطار العام للقائمة بتحديد النقاط التالية :

١. الحدود الموضوعية :

و يقصد بها الموضوع الذى تغطيه القائمة بكل تفصيلاته ، فهو الأساس الذى يدور حوله العمل كله ، و من المهم تبرير إختياره و بيان أهميته .

٢. الحدود الزمنية :

و يقصد بها الفترة الزمنية المغطاة فى العمل و المحصورة بين تاريخ تجميع المفردات و إنتهائها ، و لابد أيضا من تبرير إختيارها .

٣. الحدود المكانية :

و يقصد بها الأماكن التي سيغطي إنتاجها الفكرى فى القائمة كالرسائل الموجودة فى مكتبة كلية التربية بجامعة طنطا .

٤. الحدود اللغوية :

و يقصد بها اللغات التى يتعامل بها مع الإنتاج الفكرى فى العمل ، و تحدد على أساس نوع القائمة و المستفيدين منها حيث ينبغى أن تكون معروفة بالنسبة لهم و مألوفة .

٥. الحدود الشكلية :

و يقصد به الوسيط أو الوعاء الذى يحمل المادة العلمية المغطاة فى القائمة هل سيكون قرص ليزر أم قرص حاسب آلى أم مطبوعة ...، ثم طريقة معالجة المادة العلمية نفسها فى داخله و هل سيغطي الكتب بصفة عامة مثلاً أم سيقصر على الكتب النادرة أو المرجعية.

٦. حدود التغطية :

و يقصد به الإطار العام الذى ستغطيه الببليوجرافية و هل ستستبعد القائمة أو تستثنى بعض النقاط الداخلة فى نطاقها أم ستكون شاملة فى تغطيتها.

٧. الحدود الفنية :

و يقصد بذلك تحديد المستفيدين من القائمة بوضوح قبل البدء في العمل و تحديد مستواهم بدقة و إمكانياتهم اللغوية و درجة تعليمهم و مجالات إهتماماتهم ليراعى ذلك عند رسم الحدود المختلفة للقائمة.

بعد تمام الإنتهاء من التخطيط لإعداد القائمة ورسم الإطار العام لها و وضع الحدود التى ستغطيها و تدور حولها ينبغى البدء فى التنفيذ الفعلى لمرحلة الإعداد و يأخذ ذلك عدة مراحل هى :

١. مرحلة جمع المفردات سواء من مصادرها المباشرة باللجوء للأوعية نفسها أو من المصادر غير المباشرة اعتمادا على أدوات أخرى سبق إعدادها .
٢. مرحلة تنظيم المفردات التى تم جمعها بأى من طرق التنظيم المعروفة كأن يكون هجائى برؤوس الموضوعات أو مصنف أو جغرافى أو زمانى أو قاموسى أو مزيجا بين واحد أو أكثر مما سبق فيكون ترتيبها هجائى مصنف مثلا .
٣. مرحلة تحديد الأسلوب الببلوجرافى الذى سيعتمد عليه فى العمل من حيث تحديد القواعد التى ستتبع فى إعداد المداخل

و بيانات الوصف كالتقنيين الدولى للوصف
البليوجرافى مثلاً .

٤ . مرحلة تحرير البليوجرافية و تبدأ بعد تمام الإنتهاء من
تجميع كافة مفرداتها بحيث تراجع كل جزئية لإضفاء
اللمسات النهائية على العمل .

٥ . مرحلة كشف البليوجرافية و ذلك بإعداد الكشافات
كمداخل إضافية لها ، و من المهم أن ترتب بطريقة مخالفة
لطريقة ترتيب الجسم الرئيسى للعمل و يمكن من خلاله
الوصول لأى جزئية فى القائمة بدون اللجوء للجسم الرئيسى .
٦ . مرحلة إخراج البليوجرافية و فيها يحدد عنوان القائمة
بحيث يكون معبرا عن محتواها بدقة و إيجاز ، إلى جانب
تحديد الشذل النهائى الذى ستخرج عليه من حيث شكل المادة
فى داخل الصفحة و طريقة تنظيمها على أعمدة أم بعرض
الصفحة .

♦ مكان تقديم الخدمات البليوجرافية :

جميع المكتبات محل الدراسة لا مقر لها لتقديم
الأنماط المتاحة بها من الخدمة ، و إن كان يفضل إعداد الخدمة
فى الحجرة الخاصة بالعمليات الفنية فى الجزء المخصص
لإعداد الفهارس ، خاصة و إن هذه القوائم ما هى فى الأساس

سوى بطاقات فهرسة ، على أن تستنسخ فى القسم الخاص بالتصوير فى المكتبة ثم توزيع هذه القوائم على من يطلبها فى القاعة الخاصة بالفهارس و الإرشاد و التوجيه و الموجودة بمدخل المكتبة ، على أن يحتفظ فى القاعة الخاصة بالإطلاع الداخلى بمستنسخات من هذه القوائم فى قاعة الإطلاع الداخلى ترتب وفقا لشكل الوعاء ثم موضوعى تحت كل شكل ثم هجائى بالعناوين تحت كل موضوع .

♦ القائم بتقديم الخدمات الببليوجرافية :

١. مؤهلاته:

يفضل أن يتولى إعداد القوائم مهنى مؤهل حاصل على مؤهل عالى فى المكتبات لأن إعداد القوائم يتطلب الإلمام بالجوانب الفنية فى المهنة و معرفة بقواعد الفهرسة و التصنيف و طرق الترتيب ، هذا إلى جانب حصوله على مؤهل عالى آخر فى التخصص الموضوعى للهيئة الأم التى تخدم فيها المكتبة ، لأنه ربما يتطلب الأمر إمداد القائمة بمستخلص ، و من ناحية أخرى فإن الاختيار الدقيق للأوعية تحت رؤوس الموضوعات المختلفة أو وفقا يتفق مع إحتياج المستفيد يتطلب نوعا من التخصص أو الإلمام بالقطاع الموضوعى لهذه الإهتمامات .

٢. مهاراته و خبراته:

من المفضل أن يكون لدى القائم بإعداد هذه القوائم خبرة سابقة في هذا المجال حتى يجنب المكتبة ضياع النفقات في إعداد قوائم لا تحقق الهدف الفعلي الذي أعدت من أجله ، فكلما زادت خبرة القائم بهذا العمل كلما كان أكثر معرفة بما يكفى و يناسب كل هدف أو كل مطلب لأى مستفيد بغض النظر عن هويته ، هذا إلى جانب ثقافته و إلمامه بلغتين أجنبيتين على الأقل .

٣. سماته الشخصية :

يبغى أن يكون القائم بتقديم الخدمة ذكيا و صبورا و حسن التصرف و سريع فى إتخاذ القرارات وله شخصية قيادية وواثق من نفسه و قدراته و له القدرة على تفهم الطبائع المختلفة .

٤. تفرغه لأداء الخدمة:

إنه لمن الأهمية أن يكون القائم بتقديم الخدمة متفرغا لها ، و من الجائز أن يشترك فى العمليات الفنية بالمكتبة إذا ما لزم الأمر فى حالات عدم إنشغاله بإعداد أى قوائم .

٥. العدد المطلوب لتقديم الخدمات الببليوجرافية :

يقال الحد الأدنى للقائمين بهذه الخدمة عن أربعة

أشخاص :

- أ. شخصان مهنيان مؤهلان موضوعيا لهما خلفية و دراية بالتخصصات الموضوعية للكلية التي يعملان بها مهمتهما إعداد القوائم الببليوجرافية .
- ب. شخص ثالث مهمته تلقي طلبات و مقترحات جمهور المستفيدين و مقره حجرة الفهارس و الإرشاد و التوجيه بالمكتبة.
- ج. شخص رابع مهمته توصيل القوائم من مقر إعدادها إلى حيث يوجد المستفيدون ، و يمكن أن يكون هذا الشخص عامل المكتبة .

♦ الفئات التي لها حق الاستفادة من الخدمة:

الإطلاع على هذه القوائم من حق أى فرد فى المكتبات محل الدراسة مجانا و دون مقابل ، و فى حالة تقديم الأنماط الأخرى من الخدمة بهذه المكتبات يراعى ما يلى :

١. مستفيدون ممن ينتمون للكلية التي تخدم فيها المكتبة :

يدخل فى نطاقهم أعضاء هيئة التدريس و الباحثون و طلبة الدراسات العليا و طلبة المرحلة الجامعية الأولى و موظفو

الكلية أو الجامعة الأم التي تخدم فيها المكتبة ، هذا مع مراعاة الآتى :

- أ. من حق جميع المترددين على المكتبة ممن لا ينتمون للكلية التي تخدم فيها المكتبة من أعضاء هيئة التدريس و الباحثين و طلاب المرحلة الجامعية الأولى و موظفى الكلية أو الجامعة الأم التي تخدم فيها المكتبة الإفادة من الخدمات الببليوجرافية داخل نطاق المكتبة مجانا طالما كانت هذه القوائم معدة بمبادرة من المكتبة و متاحة للإستعمال.
- ب. إذا ما كانت القوائم معدة بناء على طلب مستفيد ما منهم ، فعند ذلك لا يحق لأى منهم الإفادة من الخدمة إلا بعد سداد تكلفة إعداد هذه القوائم و الأدوات ...

٢. مستفيدون لا تربطهم صلة بالكلية التى تخدم فيها المكتبة :

و يدخل فى نطاقهم أعضاء هيئة التدريس و طلبة الدراسات العليا و طلاب المرحلة الجامعية الأولى ممن ينتمون لجامعة أخرى مثلاً ، أو أى شخص آخر أتاحت له المكتبة فرصة الاستفادة من خدماتها بحيث :

- أ. يدفع المستفيد رسم لإفادة يدخل فى ميزانية المكتبة تحت بند تحسين مستوى الخدمات بالمكتبة ، و يدفع هذا الرسم فى مقابل القوائم التى تتيحها المكتبة للإطلاع
- ب. يسدد المستفيد رسم الإفادة مضافاً إليه تكلفة إعداد القائمة إذا ما كانت القائمة معدة بناء على طلب منه ، و إذا ما أراد المستفيد الحصول على مستنسخ من هذه القوائم عليه تحمل نفقات الاستنساخ مضافاً إليها تكلفة الإعداد .
- إجراءات تقديم الخدمة :

تختلف إجراءات تقديم الخدمة فى المكتبة وفقاً لما يلى :

١. إذا ما كانت القوائم المطلوبة موجودة بالفعل فى المكتبة :

- مستفيدون ممن ينتمون للكلية التى تخدم فيها المكتبة :

يحصل المستفيد عليها بموجب بطاقة تحقيق شخصيته من الموظف المختص مرفقة بإستمارة مطبوعة يدون فيها بياناته

كاملة كالإسم و الوظيفة و الدرجة العلمية و التاريخ و بيانات القائمة التي حصل عليها و طبيعة إحتياجه لها ، و هل له أى إضافات أو تعليقات عليها ، على أن تسلم هذه الإستمارة مع القائمة للموظف المختص بعد تمام إنتهائه من الإفادة منها و يحصل المستفيد بموجب ذلك على بطاقة تحقيق شخصيته.

• مستفيدون ممن لا تربطهم صلة بالكلية التي تخدم فيها

المكتبة :

نفس الإجراءات السابقة مع سداد رسم رمزى نظير إطلاعهم على القائمة عند طلبه إياها من الموظف المختص كأن يكون جنيا واحدا لطالب المرحلة الجامعية الأولى ، و إثنين للباحث ، و ثلاثة لعضو هيئة التدريس ، و إثنين للفئات الأخرى من غير هؤلاء .

٢. إذا ما كانت القوائم المطلوبة غير موجودة بالمكتبة :

• في حالة مستفيد ينتمى للكلية التي تخدم فيها المكتبة :

يتقدم المستفيد بطلب لمسئول تقديم الخدمات الببليوجرافية بالمكتبة يفيد حاجته لإعداد القائمة المطلوبة ، و يحدد في ذلك سمات القائمة التي يحتاجها تفصيلا ، ثم يعرض الطلب على مسئول إعداد القوائم بالمكتبة ليبت فيه ، فإذا ما كلن ذلك ممكنا توقع المكتبة كطرف ثانى قبولها إعداد الببليوجرافية

المطلوبة نظير سداد المستفيد تكلفة الإعداد مع تحديد شروط جزائية ، و فى حالة الإخلال بالتعاقد يتحمل المستفيد التكلفة و مبلغ إضافى مع إحتفاظ المكتبة بالقائمة المعدة من جهة عمل المستفيد أو ضامن بموجب العقد الموقع بينه و بين المكتبة ، و يحدد فى الطلب المدة التى تستغرقها المكتبة فى إعداد القائمة و تاريخ حضور المستفيد لتسلمها ، و إذا ما قبل الطرفان ذلك يحتفظ مسئول الخدمة بأصل الطلب و يحتفظ المستفيد بنسخة منه بعد تمام إعداد القائمة كما طلبها المستفيد ، و بعد ذلك يسدد المستفيد باقى تكلفتها و تجرى له نفس الخطوات السابقة.

• فى حالة مستفيد لا تربطه صلة بالكلية التى تخدم فيها

المكتبة :

ما سبق مع سداد رسم نظير طلبه الخدمة من المكتبة ، و بذلك يسدد المستفيد رسمين أحدهما نظير إفادته من المكتبة و الثانى نظير إعداد القائمة خصيصا له ، و إذا ما كان المستفيد يريد الحصول على مستسخ له من القوائم فما عليه سوى كتابة طلب يفيد ذلك لمسئول الخدمة مع تحميله نفقات الإستنساخ كاملة .

الفصل الثامن

الإحاطة الجارية و البث الإنتقائي للمعلومات

أولا الإحاطة الجارية :

تعد الإحاطة الجارية من الخدمات المستحدثة التى إرتبطت بالحاسبات الآلية بدرجة كبيرة ، و قد إقتصرت فى بداية ظهورها بالمواد الموجودة بالمكتبة ثم تطورت شيئا فشيئا و بدأت تأخذ صورة التعريف بأحدث ما يرد بالمكتبة من أوعية ، حتى وصلت للتعريف بكل ما هو جديد من الأوعية بالمكتبة أو خارجها.

هذا و الشائع فى المكتبات التى تقدم هذه الخدمة أو أحد أنماطها الإكتفاء بما هو جديد بها فقط و ذلك إستسهالا منها و توفيراً للوقت و الجهد و التكلفة المبدولين فى معرفة أحدث المتوافر خارجها و الذى قد يصعب على المستخدمين منها معرفته ، و ذلك فى إطار مجالات إهتماماتهم و على أساس إحاطتهم علما بالبيانات الببليوجرافية الكاملة للأوعية التى تتناسب و تتلائم مع هذه الإهتمامات ، و على ذلك فالإحاطة الجارية تعنى إعلام المستخدمين بأحدث الأوعية الصادرة فى مجالات إهتماماتهم .

♦ أهداف الخدمة :

تهدف خدمة الإحاطة الجارية إلى :

- أ. إعلام المستفيد بكل ما يستجد من إنتاج فكري في مجال إهتمامه.
- ب. تسهيل مهمة الباحث في الوصول و تحديد ما يريد من الجديد في مجالات إهتمامه من خلال الأنماط المتعددة للخدمة كتصوير قوائم محتويات الدوريات و إرسالها إليه مثلاً .
- ج. الإعلان عن المواد الجديدة حديثة الوصول للمكتبة .
- د. نشاط يضاف لأرصدة المكتبة لدى المستفيد .

♦ أهمية خدمة الإحاطة الجارية :

تعد الإحاطة الجارية بمثابة رصيد يضاف للمكتبة لدى المستفيدين منها حيث أنها :

١. توفر وقت و جهد المستفيد في الوصول لأحدث ما صدر في مجالات إهتمامه ، لهذا فهي أهم من مجرد التنظيم الجيد للأوعية الموجودة بالمكتبة دون غشارة للحديث منها حيث لا تترك المستفيد لمحضر صدفه عثوره على الجديد .
٢. تلبي حاجة المستفيد في التعرف على كل ما هو جديد في مجالات إهتمامه .

٣. تساهم بنصيب كبير فى تحديث معلومات المستفيد.
 ٤. تساهم فى زيادة وعى القائمين عليها بإهتمامات المستفيدين منها ، و من ثم تقوى الصلة فيما بينهما .
 ٥. تخلق علاقة بين القائم بها و الأوعية الحديثة أكثر عمقا ، حيث يقوم المسئول بفحص الأوعية بهدف التعرف على ما يناسب إهتمام القطاعات المختلفة لجمهور مستفيدينه تمهيدا لإبلاغهم بها .
 ٦. يمكن من خلالها إعداد حصر بما صدر فى موضوع معين ، و من ثم إعداد الببليوجرافيات أو المستخلصات فى هذا الموضوع .
 ٧. تساهم بشكل أو بآخر فى عمليات التزويد و استبعاد و التنقية ، و ذلك لأنها تتيح معرفة التخصصات التى يزيد الإقبال عليها و تلك التى يقل أو ينعدم طلبها.
 ٨. بعض أنماطها (البث الإنتقائى للمعلومات و الوثائق) يوفر على المستفيد عناء البحث عما يريد وسط الجديد الوارد للمكتبة بتوجيهه لما يتلائم مع إهتماماته الدقيقة .
- ♦ **مقومات نجاح تقديم الخدمة :**
- لابد من توافر عدة مقومات رئيسية فى أى مكتبة تريد إدخال أى نمط للإحاطة الجارية بها و هى :

(١) وجود الميزانية الكافية التى تغطى نفقات تقديم الخدمة من حيث :

- أ. نفقات تضمن التحديث المستمر للوجود من المجموعات بشراء آخر الإصدارات أو التعرف على مكان وجودها.
- ب. نفقات الإتصالات بالمستفيدين سواء هاتفيا أو بريديا أو حتى باليد .
- ج. نفقات التصوير أو الإستنساخ التى يتطلبها أداء الخدمة كتصوير قوائم محتويات الدوريات مثلا .
- د. نفقات شراء حاسب آلى إن أمكن أو نفقات شراء الإستمارات اللازمة للإعداد للخدمة .

- (٢) وجود المستفيد الذى يطلب الخدمة أو يحتاجها ، و عادة ما ينحصر هذا النمط فى أعضاء هيئة التدريس و الباحثين .
- (٣) وجود الموظف المؤهل الذى يتولى القيام بهذه الخدمة بما يوازن بين إمكانيات تقديم الخدمة و إحتياجات المستفيدين .
- (٤) يفضل وجود حاسب آلى يضمن السرعة و كفاءة الأداء معا ، فيخزن فى ذاكرته مجالات إهتمامات المستفيدين ، ثم يطابقها بما يضاف إليه من بيانات عن الأوعية الحديثة ، فتكون المحصلة النهائية قوائم مطبوعة يخرجها و تستنسخ و ترسل للمستفيد يدويا ، أو آليا إذا ما كان لدى المستفيد حاسب

إلى آخر . و ترجع مزايا الإعتماد على الحاسب الآلى إلى أنه :

- أ. لا يحتاج لمهارات بشرية عالية .
- ب. لا يحتاج لوقت كبير لتقديم الخدمة .
- ج. لديه القدرة على عرض العمليات الكتابية و فحصها و الخروج بالنتائج النهائية بسرعة .

٥) أهمية الإعلان عن تقديم الخدمة فى كافة ما يصدر عن المكتبة سواء للمستخدمين القدامى أو الجدد مع توضيح الشخص المسئول عن تقديم الخدمة و تلقى الطلبات و مكان تواجده فى المكتبة و شروط تقديم الخدمة لكل منهم .

♦ أنماط تقديم الخدمة :

يندرج تحتها ثلاث فئات و هى :

١. فئة تعتمد على حضور المستخدم بنفسه للمكتبة للإفادة الفعلية من الجديد بها .
٢. فئة تعتمد على تقديم البيانات البليوجرافية فقط للمستخدم .
٣. فئة تعتمد على تقديم الوعاء أو المعلومة للمستخدم حيثما كان .

(١) فئة تعتمد على حضور المستفيد بنفسه للمكتبة للإفادة

الفعلية من الجديد بها :

يندرج تحتها الأنماط التالية من الخدمة :

١. العرض :

و فيها يتم عرض أغلفة المواد الحديثة بالمكتبة فى مكان بارز للمستفيدين بالمكتبة يخصص لذلك مع الإهتمام بعرض الكتب نفسها فى مداخل قاعات الإطلاع الداخلى بالمكتبة ، بحيث يتاح للمستفيد بسهولة الوصول إليه و الإطلاع عليه بغض النظر عن موقعه فى هذا العرض .
تكم أهمية هذا النمط فى أنه يحيط جميع المستفيدين من المكتبة بغض النظر عن إهتماماتهم بكل ما هو جديد بها ، و على المكتبة ألا تغفل طريقة العرض لأن لذلك دورا كبيرا فى جذب المستفيدين للمكتبة و من ثم ضمان التحديث المستمر لها .
ولا يوجد هذا النمط فى أى من مكتبات الكليات محل الدراسة فيما عدا مكتبة كلية التجارة حيث يقدم بإسلوب مختلف قليلا كما يلى :

أ. يعلن عن ورود الكتب الدراسية الجديدة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى فى لوحة إعلانات فى مدخل الكلية .

ب. تفضل الكتب الأجنبية الحديثة خلال الثلاث سنوات الأخيرة في مقر إدارة المكتبة و يقتصر الإفادة منها على أعضاء هيئة التدريس و الباحثين فقط ، و لا تتم الإفادة من هذا النمط إلا بزيارة المستفيد بنفسه للمكتبة للتعرف على الجديد .

٢. الإحاطة بالتليفون :

فى هذا النمط يقوم المسئول عن تقديم الخدمة بالإتصال التليفونى بأماكن و مقار تواجد المستفيدين إما لإبلاغهم بـ ورود جديد يهمهم أو للتعرف على إهتماماتهم و إتجاهاتهم الحالية للمساهمة فى توفير ما يلبي هذه الإتجاهات ، و هذا النمط غير مجد لدرجة كبيرة لأنه يعتمد على مصادفة وجود المستفيد آنذاك ، و ينبغى عدم الإعتماد على هذا النمط وحده لإحتمالات عدم تواجد المستفيد وقت الإتصال أحيانا ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من الكليات محل الدراسة .

٣. نشرات الإحاطة الجارية (النشرة الإعلامية) :

و هى عبارة عن قائمة أو نشرة تصدرها المكتبة للتعريف بما جد عليها سواء من تغير مواعيد العمل أو رقم الهاتف أو أحد العاملين أو إستحداث أو إلغاء بعض الخدمات ، كما أنها تعرض لبعض الأخبار العامة كبعض الأنباء التى تههم

المستفيد من الصحف أو عقد مؤتمرات أو ندوان تهمة أو حتى
 أى معلومات جديدة عن أوعية المكتبة أو خارجها ، و يمكن
 للمكتبة أن توفرها ، و قد تحتوى فقط على قائمة بالمطبوعات
 التى إستلمتها المكتبة و تحدد البيانات التى تعرض عن كل منها
 وفقا للهدف الأساسى من إعداد النشرة سواء كانت معلومات
 تحقق هوية الوثيقة أو ترشد لمكان وجودها أو حتى تعطى
 مستخلص لها ، بحيث يمكن للمستفيد من تقرير الإفادة مما
 يعرض عليه من عدمه ، و يمكن أن يعلن فيها عن التجهيزات
 الحديثة بالمكتبة و بشرط تسلم الأوعية الحديثة و كيفية الإفادة
 منها و الأشكال المختلفة التى تتوافر منها ، و على ذلك فمن
 المهم عند التفكير فى إعداد مثل هذه النشرات أن يحدد بدقة
 النقاط التالية :

- أ. الهدف الأساسى من إعداد النشرة .
- ب. الشكل العام الذى ستظهر به النشرة .
- ج. طريقة تنظيم و ترتيب المعلومات بها .
- د. طبيعة المستفيد الذى ستقدم إليه و ذلك حتى لا تغطى
 معلومات أقل أو أزيد مما يحتاج إليه المستفيد ، و لا يوجد
 هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

٤. التعريف بالبحوث الجارية :

يتم فيه إعداد نشرات بصفة دورية منتظمة بالأبحاث قيد الإعداد مع الإمداد بالمزيد من المعلومات عنها كالقائم بها و بداية العمل بها و متى يمكن و أن تتم ثم أين تقدم ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

(٢) فئة تعتمد على تقديم البيانات البليوجرافية للمستفيد فى

مكانه :

يندرج تحت هذه الفئة الأنماط التالية من الخدمة :

١. مستنسخات لقوائم محتويات الدوريات :

يقوم هذا النمط على أساس إرسال مستنسخات لقوائم محتويات الدوريات الجديدة حديثة الورود للمكتبة ، إضافة لكافة البيانات اللازمة للتحقق من هوية الدورية كعنوان الدورية و العدد و السنة و الجهة المسئولة ، و حفاظا على القائمة الأصلية من الممكن إستنساخها بناء على ملف لدى المكتبة بالدوريات التى تدخل فى نطاق إهتمام مستفيد ، و من الممكن أن ينطبق هذا على قوائم محتويات الكتب أيضا ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

٢. نشرات (قوائم) الإضافات الجديدة :

و فيها يتم إعداد قوائم بالمقتنيات أو الإضافات الجديدة لمن لا يتسع وقتهم للذهاب للمكتبة ، كذا المناصب الإدارية فى الكلية من أعضاء هيئة التدريس و من المهم أن تشتمل هذه القوائم على البيانات البليوجرافية الكاملة لكل من المواد حديثة الإضافة بالمكتبة .

هذا النمط موجود فى مكتبة كلية الآداب منذ عام ١٩٩٥م و لكن بصورة غير مكتملة إلى حد ما ، حيث تم إعداد قوائم بالمواد المشتراة حديثا من المعرض فيما يخص كل قسم معا و رتبت وفقا للغة بحيث وردت الأوعية باللغة العربية ثم باللغات الأجنبية . و تم إرسال مستنسخ منها لرؤساء الأقسام العلمية بالكلية مع إحتفاظ المكتبة بنسخة أخرى لمن يرغب فلا الإطلاع عليها من المستفيدين من المكتبة ، و تعطى عن كل وعاء العنوان و المؤلف .

٣. الإحاطة بالوسائط الإلكترونية :

و يتيح هذا النمط نقل البيانات البليوجرافية عبر الوسائط الإلكترونية و ذلك إذا ما كان المستفيد يمتلك جهاز حاسب آلى و تليفون كمنفذ ، و لا يوجد هذا النمط فى أى من المكتبات محل الدراسة .

(٣) فئة تعتمد على تقديم الوعاء أو المعلومة للمستفيد حيثما كان :

و يندرج تحتها الأنماط التالية :

١. تمرير الوثائق نفسها :

و يقوم هذا النمط على أساس تمرير الوثائق نفسها سواء كانت دوريات أو كتب ... و فيما يلي إيضاح لذلك :

أ. تمرير الدوريات :

و فيها يقوم الموظف المختص بإرسال الأعداد حديثة الورد للمكتبة من الدوريات التي تدخل في نطاق إهتمامات المستفيدين بمجرد وصولها و تسجيلها ضمن عهدة المكتبة ، على أن تمرر من مستفيد لآخر وفقا لترتيب أسمائهم في سجلات تقديم الخدمة ، على أن تعود مرة أخرى للمكتبة ن و من مزايا هذا النمط أن المستفيد يقرر بنفسه ما يحتاجه من الدورية و هو في مكانه دون أن يتحمل عبء الوصول للمكتبة و الحصول على الدورية بنفسه ، و إن كان يؤخذ عليها أن بعض المستفيدين قد يحتفظون بها لمدة طويلة تعطل لإفادة البقية الباقية منها و قد تتقادم مع ذلك المادة العلمية بها .

لا يحبذ هذا النمط إلا في أضيق الحدود و لمدة محدودة

لأن هذه الأوعية هي ملك لجميع المستفيدين من المكتبة لا حكر

على مستفيد بعينه أيا كان ، و فى حالة الإعتماد عليه يفضل أن يكون ذلك لمدة محدودة تشرف المكتبة عليها بحسم و حزم لضمان لإفادة الجميع من حداثة معلوماتها.

ومن الممكن أن تتسخ أعداد الدوريات بحيث يتم إعداد خط سير خاص لكل مستسخ للدورية يكون عبارة عن قائمة بأسماء الأفراد من طالبى الخدمة ، على أن يحدد فيه الوقت المخصص لكل فرد ، على أن يعود المستسخ فيما بعد للمكتبة التى تقوم بتمريرها على المستفيد التالى و إن كان هذا سيستغرق وقتا أطول و لكنه سيوفر الكثير من الوقت الإضافى الذى قد يستغرقه وجود العدد لدى أى منهم دون إلزام بالمدة المخصصة له .

ب. تمرير الكتب :

ينطبق عليه ما سبق فى الدوريات ، و إن كان إستتساخ الكتب الحديثة لمجرد تمريرها فيه ضياع الكثير من النفقات و التكلفة على المكتبة ، و سيكون عائد ذلك أقل بكثير من مجرد إرسال إشارات ببليوجرافية فقط ، و من أبرز عيوب النمطين السابقين أن هذه المستنسخات قد تتعرض للفقء أو التلف كنتيجة لكثرة تداولها و إستعمالها . و لا يوجد هذا النمط فى أيا من المكتبات محل الدراسة .

ثانيا البث الإنتقائي للوثائق :

تجرى فيه عملية إنتقاء و إختيار للأوعية التى ترسل لكل مستفيد وفقا لما يتفق مع سماته الخاصة و الموجودة لدى المكتبة ، فعلى سبيل المثال ترسل فقط المقالات التى تدخل فى نطاق تخصص المستفيد و تتفق مع إحتياجاته بدلا من إرسال الدورية كلها ، كما ترسل الفصول أو المباحث من الكتب وفقا لما يتفق مع هذه الإهتمامات و ذلك بنفس الإسلوب بأن تمرر الوثائق من مستفيد لآخر ثم فى النهاية تعود مرة أخرى للمكتبة ، بمعنى أن هذه العملية تبدأ من المكتبة و تنتهى أيضا بالمكتبة ، و يفيد هذا الإسلوب فى أنه يوفر على المستفيد الوقت الذى قد يستغرقه فى الإطلاع على الوعاء كله لتحديد ما يتفق مع ميوله و إهتماماته ، و لا يوجد هذا النمط فى المكتبات محل الدراسة .

ثالثا البث الإنتقائي للمعلومات :

و هو من الأنماط المميزة للخدمة ، و قد إكتسب هذا التميز من حرصه على التطابق المفترض بين ما يقدم للمستفيد الواحد و إهتماماته الدقيقة بهدف الحرص على راحة المستفيد و توفير وقته و جهده المبذولين فى إنتقاء ما يناسبه من بين عدد ما يقدم له من معلومات .

و يعتمد تقديم هذه الخدمة لمستفيد ما على أساس توجيه ما يقدم له بناء على سماته عن طريق مطابقة سمات الإنتاج الفكرى الجديد بسمات المستفيد ، و عادة ما يفضل إستخدام الحاسب الآلى فى هذه العملية حيث يقوم بتحرى سمات كل منهما و إجراء عملية المطابقة ثم طباعة الناتج ، و قد يستغنى عن إستخدام الحاسب الآلى فى حالة قلة عدد المستفيدين من الخدمة بالمكتبة حيث تتم الخدمة يدويا ، و من المفضل أن يتسع نطاق الخدمة فلا يقتصر على الجديد الموجود بالمكتبة فقط و لكن يمتد لما هو موجود خارجها أيضا .

أبسط أشكال هذا النمط إعداد نشرات أو قوائم بالمواد حديثة الورد للمكتبة فى تفرعات كل قطاع موضوعى معين داخل التخصص الواحد ، على أن توزع هذه النشرات أو القوائم على المستفيد الذى تدخل فى نطاق إهتماماته الدقيقة فقط .

بإستطلاع آراء عينة المستفيدين حول أنماط الخدمة المقدمة فى مكتبات كلياتهم تبين أنه رغم وجود بعض الأنماط من الخدمة فى بعض المكتبات إلا أن المستفيدين منها لا يعلمون أنها تدخل ضمن نطاق الخدمة و يرجع ذلك لقلة الوعى المكتبى لهم ، كما أنه يعد إشارة أخرى لعدم وجود الغالبية العظمى من أنماط هذه الخدمة .

و قد رأت الغالبية العظمى منهم أهمية وجود الخدمة لأنها توفر الوقت و تيسر البحث العلمى و تعمق إطلاعات الباحث و تجعله على علم بأحدث الإصدارات و تفتح المجال لإختيار موضوعات بحثية جديدة و التعرف على الإتجاهات الحديثة فى مجالات التخصص ، و رغم ذلك كانت هناك فئة منهم ترغب فى وجود الخدمة و لكنها تشكك فى قدرة مكتبة كلياتهم على تقديمها ، و ما هذا إلا إنعكاس للثقة المفقودة بين المكتبات و بعض المستفيدين . و قد إنحصرت مقترحاتهم فى هذا الشأن فى أهمية وجود بعض المتطلبات كما يلى :

أ. إعداد الكفاءات و الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخدمة.

ب. أهمية تعاون الأقسام العلمية مع هيئة المكتبة .

ج. إنشاء قسم بالمكتبة لمتابعة الرسائل المسجلة و الموضوعات قيد البحث و متابعة ما يرد من أوعية بشأنها ، و قد عبر أحدهم عن الوضع الحالى بقوله : " للأسف المكتبة بعيدة عن هيئة التدريس و تخصصاتهم و إهتماماتهم ."

د. أهمية وجود المتخصصين اللازمين لتقديم الخدمة .

هـ. ضرورة إهتمام المكتبة بتلبية كل ما يستجد فى مجالات إهتمام المستفيدين .

و. إهتمام المكتبات بمقترحات المستفيدين بهدف التطوير و
الإضافة إليها.

ز. التعرف على أحدث النظم و الوسائل المتاحة لتقديم الخدمة
مع الإفادة من الخبرات السابقة فى ذلك .

♦ مكان تقديم الخدمة فى المكتبة :

تتم عملية المقابلة بإستخدام الحاسب الآلى و يدويا
وفقما شاعت ظروف المكتبة فى الجزء المخصص للإرشاد و
التوجيه ، إما إذا ما كان النمط المقدم هو العرض فيكون مكان
تقديمه فى مدخل المكتبة .

هذا و الأنماط التى تقدم بالمكتبات محل الدراسة من
الخدمة تقدم دون قواعد فى مكتبة كلية الآداب نجدها تعد فى
حجرة العمليات الفنية و تتاح لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين
و من يطلبها ، أما فى مكتبة كلية التجارة فتقدم فى مدخل المكتبة
لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، و فى حجرة الإدارة لأعضاء
هيئة التدريس و الباحثين .

♦ مسئولية تقديم خدمة الإحاطة الجارية :

يعتبر القائم بعملية المقابلة هو المسئول الرئيسى عن
تقديم الخدمة ، فعن طريقه تقوم وتبنى هذه الخدمة ثم تقدم

للمستفيد فى صورتها النهائية ، و لا بد من توافر مجموعة من المقومات فى القائم بتقديم الخدمة و هى :

أ. المؤهلات :

أن يكون متخصصا موضوعيا فى المجال الذى تخدم فيه المكتبة و مؤهل مهنى فى تخصص المكتبات بحيث يكون القائم بتقديم الخدمة بمكتبة كلية التربية يكون خريج أحد أقسام الكلية و ملما بكافة التخصصات فيها ، كذا الأمر فى مكتبة كلية التجارة و الآداب و الحقوق مع وجود آخر فى تخصص المكتبات ليتمكن من معرفة فنيات التعامل مع المستفيد و تقديم الخدمة بما فيها إعداد إستراتيجيات البحث لأن الشخص الغير متخصص و الغير مؤهل يعقد و يقلل من جدوى هذه الخدمة .

٢. الخبرات :

أن يكون لدى القائم بهذه الخدمة من الخبرة بما يكفل له القيام بعمله و أداءه بالمهارة و الإتقان المطلوبين ، بحيث تتناسب هذه الخبرات مع الأثر العميق الذى يخلفه تقديم معلومات مضبوطة أو حتى قليلة الأهمية للمستفيد بما فى ذلك من ضياع للوقت و الجهد و التكلفة بالنسبة لكلا من المكتبة و المستفيد معا .

٣. السمات الشخصية :

من المهم أن يتسم القائم بالخدمة بالسمات الآتية :

نفاذ البصيرة و الذكاء المتقد و الروح المرحة و سرعة إتخاذ القرار الصائب و قوة الشخصية و الصبر ، و تتشابه السمات المفترض توافرها فى أخصائى المراجع مع غير ه من أخصائى بعض الخدمات الأخرى بالمكتبة على اعتبار أن الإحاطة الجارية من الواجبات الوظيفية الواجبة فى المكتبة الجامعية لأنه يقوم بصفة دورية منتظمة بفرز ما يرد إليه فى المكتبة الجامعية ، و لأنه يقوم بصفة دورية منتظمة بفرز ما يرد إليه من مادة علمية بهدف إحاطة المستفيدين علما بها و خاصة من أعضاء هيئة التدريس و الباحثين .

و يفضل الإستعانة ببعض أعضاء هيئة التدريس المتفرغين أو من لديهم بعضا من وقت الفراغ فى التخصصات المختلفة للكلية ، على أن تكون لهم مساهماتهم و آرائهم التى يسترشد بها الإخصائى عند إعدادة للصورة النهائية التى ستقدم بها الخدمة و خاصة عند تقديم نمط البث الإنتقائى للوثائق و البث الإنتقائى للمعلومات . و لا يوجد أى من أنماط تقديم هذه الخدمة فى أيا من المكتبات محل الدراسة بإستثناء مكتبة كلية

الآداب حيث يقوم المهنيون المؤهلون بإعداد القوائم بالوارد حديثا للمكتبة بحكم عملهم فى المكتبة .

♦ الفئات المستفيدة من خدمة الإحاطة الجارية :

يمكن لأى مستفيد من أى فئة ضمن مجتمع الكلية الذى تخدم فيه المكتبة الاستفادة من الخدمة لإذا رغب ، و يمكن لأى من الفئات من خارج هؤلاء الاستفادة منها نظير إشتراك رمزى يحدد وفقا لفئة المستفيد ، و يدخل فى تحسين مستوى أداء الخدمات بالمكتبة ، و إن كانت هذه الخدمة تفيد بالدرجة الأولى المسؤولين عن إتخاذ القرار .

♦ شروط تقديم الخدمة :

تعد خدمة الإحاطة الجارية بأنماطها المختلفة من الخدمات المتميزة التى تحتاج للمزيد من الجهد و الوقت لكى تقدم ، لهذا فلا بد للمكتبة التى تزعم تقديم الخدمة مراعاة عدة شروط هى :

١. أن يكون المستفيد مقيدا ضمن أعضاء الهيئة التى تخدم فيها المكتبة .

٢. السماح للفئات المناظرة من غير هؤلاء الاستفادة من الخدمة نظير مجموعة من الشروط و هى :

أ. وجود شهادة تفيد قيدهم بجهة عملهم مع بيان طبيعة العمل .

ب. سدادهم للمكتبة رسم إفادة من الخدمة يدخل فى محصلة بند تحسين مستوى الخدمات بالمكتبة و يحدد ذلك وفقا لفئة أعضاء هيئة التدريس فيخص على سبيل المثال لعضو هيئة التدريس (مدرس و أستاذ مساعد و أستاذ) مبلغ خمسة و عشرون جنيها مصرى ، و للباحث عشرة جنيهات مصرية كرسوم إشترك فى الخدمة لمدة ستة شهور .

هذا و فى المكتبات الكليات محل الدراسة التى يقدم بها أنماط للخدمة يمكن الإفادة من الخدمة دون مقابل للمستفيدين من المنتمين للكلية ، و بعد موافقة الموظف المختص لغير المستفيدين من غير المنتمين للكلية .

• إجراءات تقديم خدمة الإحاطة الجارية :

ينبغى على المكتبة مراعاة مجموعة من الإعتبارات عند إزماع تقديم الخدمة كما يلى :

١. الإفادة من كافة الإمكانيات المتاحة بالمكتبة لتقديم الخدمة بالشكل المناسب الذى يضمن السرعة و السهولة و المحافظة على الحداثة معا ، و لن يكون ذلك إلا بإستغلال الطاقة الكلية لمجموعة العمل بعد تفاعلها مع المواد المتاحة بالمكتبة .

٢. محاولة تفادى أو تقليل الأخطاء لأقصى درجة منعا لضياع الوقت و الجهد و التكلفة المبذولين فى العمل .

٣. أن تقتنى المكتبة سجلا توضيحيا يبين الهدف من الخدمة ، و من هم المستفيدين منها و القائمون بها و نمط الخدمة المقدم ثم حدود تقديم هذا النمط .

فى ضوء هذه الإعتبارات تبدأ المكتبة فى أخذ إجراءات تقديم الخدمة بحيث تدور حول المحاور الآتية :

١. معرفة إهتمامات المستفيدين :

بحيث تجرى المكتبة مسحا شاملا للمستفيدين الفعليين و المحتملين من خدماتها ، ثم تحديد مجالات إهتمامات كل منهم الموضوعية و اللغوية ، حيث يقصد بها أهم اللغات التى يجيدها المستفيد قراءة و كتابة و فهما ، ثم الأشكال التى يفضل المستفيد التعامل معها من الأوعية ، بحيث يتم إسترجاع الأوعية فى الشكل الذى يفضله المستفيد و فى الموضوع الذى يهتم به و باللغة التى يجيدها .

و من المهم ألا تعتمد المكتبة على الإستمارات التى يملأها المستفيد بإهتماماته فقط إستسهالا منه فلا بد من وجود تفاعل شخصى بين المستفيد نفسه و أخصائى تقديم الخدمة عن

طريق الحوار المتبادل فيما بينهما ، و ذلك حتى يكون أكثر دراية بطبيعة هذه الإحتياجات .

فى ضوء ذلك يعد ملف خاص لكل مستفيد على حدة ، و تترجم هذه الإهتمامات الموضوعية بالإعتماد على المصطلحات الموجودة فى أى قائمة للمصطلحات تستخدم فى معالجة الأوعية الموجودة فى المكتبة كإستخدام رقم التصنيف العشرى أو العشرى العالمى مع الكلمات المفتاحية للموضوع .

قد تكون هذه السمات الموضوعية الموضوعية فردية بمعنى أن يحدد كل مستفيد فقط (عند تقديم نمط البث الإنتقائى للمعلومات أو لعدة مستفيدين أو لقطاع منهم) ، هذا إلى جانب السمات العامة للمستفيد نفسه كالإسم و الدرجة العلمية و سنة التخرج و جهة العمل و طبيعة العمل و عنوان العمل و الرقم البريدى و رقم الهاتف و الدورات التدريبية السابقة له الحصول عليها و المهارات المكتبية و الأنشطة التى يمارسها المستفيد و الوظيفة السابقة و خبراته العملية كالإشتراك فى الدوريات و المؤسسات العلمية و تاريخ ذلك ...

٢. وصول أوعية جديدة للمكتبة :

بمجرد وصول أوعية جديدة للمكتبة أيا كان شكلها أو تخصصها على المكتبة ن و ، أن تحدد بدقة من سيقوم بتقديم

الخدمة أو أحد أنماطها لجمهور المستفيدين ، و ذلك بناء على التخصص الموضوعي للمستفيد و للوعاء ، بحيث يقوم المسئول بتسجيل البيانات اللازمة لتحقيق هوية الوعاء كالعنوان و المؤلف و الناشر ... ، و ذلك تمهيدا لتقديم هذه البيانات ضمن ما سيقدم للمستفيد من أنماط للخدمة . بعد ذلك يقوم المسئول بتصفح جيد للوعاء لكي يحدد سماته الدقيقة ، ثم يتم تجهيز البيانات التي ستقدم للمستفيد في صورتها النهائية وفقا للنمط المقدم ، فإذا ما كانت ستترفق قوائم أو نشرات أ، معلومات أو وثائق يبدأ في إعدادها فيما يسمى بملف أو سجل الوثائق .

مجمل القول أنه تتم عملية تحليل للأوعية حديثة الورد للمكتبة في هذا الملف عن طريق واحد أو أكثر من الأخصائيين موضوعيا بهدف التعرف على محتواها و إعداد ملفا واحدا ببيوجرافيا و موضوعيا اعتمادا على ما ورد في إحدى قوائم المصطلحات كواصفات المكانز .

٣. مقابلة ملف المستفيدين بملف الأوعية الجديدة :

يقصد بذلك إجراء عملية مقارنة ما بين المعلومات الواردة في ملف المستفيدين و تلك الواردة في ملف الأوعية الجديدة بهدف الوصول للمتطابق من المعلومات فيما بينهما ، ثم تزويد المستفيد المناسب بالمناسب من ناتج المقابلة .

و تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات فى تقديم الخدمة لأنها توجه المستفيد للوعاء المناسب لذلك تلجأ العديد من المكتبات لتوجيه مسئول فى تخصيص معين لخدمة مجموعة لها نفس التخصص ، بحيث يتولى عملية التصفح الأوعية الجديدة و التى لها صلة بهذا التخصص .

و من المفضل الإعتماد على الحاسب الآلى فى هذه الخطوة ، و إذا ما كانت العناصر التى سيتم مقابلتها كبيرة ، بمعنى أن يكون عدد الأوعية و عدد المستفيدين كبير و خاصة إذا ما تنوعت التخصصات و الإهتمامات و صعب التحكم فى عملية المقابلة و إخراج النتائج بالدرجة المطلوبة من السرعة و الدقة ، حيث تخزن سمات المستفيد و سمات الأوعية الجديدة ، و يعطى الحاسب الأمر بعملية المقارنة فيما بينهما أو المقارنة بين سمات مستفيد أو عدة مستفيدين و سمات الأوعية الجديدة و يخزن على الحاسب الآلى إسم كل باحث و الأوعية التى تتلائم مع إهتماماته وإحتياجاته .

فى حالة الإعتماد على الإسلوب اليدوى فى تقديم الخدمة يحتفظ الموظف المختص بسمات المستفيدين فى سجلات ورقية دفترية أو بطاقةية كيفما شاء و تفضل السجلات البطاقية لسهولة التعديل فيها سواء بالحذف أو الإضافة و إمكانية صفها

نسهولة ، حيث يقوم المسئول بعملية المقابلة إعتقادا على أن وعاء ما قد يكون له أهمية بالنسبة لمستفيد ما .

تفيد مثل هذه السجلات فى حالة عدم وجود الموظف المختص القائم بالخدمة لأى سبب من الأسباب سواء كان فى إجازة أو فى سفر أو حتى تم نقله لمكان آخر أو عند إهتمام المستفيد بأكثر من موضوع ، حيث يعد ذلك أداة يمكن الإستناد إليها عند إحاطة أى مستفيد سبق له تقديم بياناته بالجديد فى المكتبة ، و إن كان يعيها البطء فى إجراء عملية المقابلة و من ثم تقديم الخدمة .

٤ . تقديم خدمة الإحاطة الجارية للمستفيد :

بعدما تتم عملية المقابلة و تخرج نتائجها تبدأ المكتبة فى بحث الوسيلة المناسبة لتقديمها للمستفيد أو للمستفيدين الذين تمت من أجلهم سواء كان ذلك بالإتصال الهاتفى أو البريدى أو عن طريق إرسال شخص مكلف بذلك يتحمل مسئولية إيصال الخدمة إلى المستفيد منها .

ويفضل إعداد هذه الخدمة فى المكتبات الكليات محل الدراسة ثم توزيعها على الأقسام العلمية بالكلية حيث تتولى سكرتارية القسم مهمة إعلام أعضاء هيئة التدريس و الباحثين

المنتمين له توفيراً للوقت و الجهد و ذلك إذا ما كانت المكتبة تتوى تقديم النمط الذى يصل للمستفيد فى مكانه .

و من المهم التقييم المستمر للخدمة بعد تمام تقديمها فى كل مرة للمستفيد و بعد ما تنتهى من تصفح ما يبلغ به أو أرسل إليه حيث يقوم المستفيد بإبداء رأيه فى الخدمة للقائم بها فى المكتبة ، و يفضل أن يكون ذلك كتابة فى إستمارات توزع على المستفيدين أثناء تقديم الخدمة بحيث يبين فيها لإسم المستفيد و بياناته كاملة و طبيعة إهتماماته ، ثم ما قدم إليه و رأيه فيه و ما كان يفضل الحصول عليه و ذلك بهدف تحسين مستوى أداء المكتبة و تطويره فى تقديم الخدمة ، و يفضل أن تكون الأسئلة فى ذلك مفتوحة حتى يعطى المستفيد الفرصة كاملة للتعبير عن رأيه دون قيد ، ثم تترجم المكتبة هذه الآراء لأسلوب موحد يمكن من خلاله التعرف على أوجه القصور و النقص فى أداء الخدمة. خلاصة القول أن المكتبات محل الدراسة فى حاجة لمثل هذا النمط من الخدمات لأن أعضاء هيئة التدريس و الباحثين فى حاجة مستمرة للإلمام بالجديد فى مجالات إهتماماتهم بصفة دورية منتظمة لأن هذا يوفر عليهم الكثير من الوقت و الجهد و المال الذى يمكن أن يضيع فى الوصول لذلك .

الخاتمة

أولا النتائج

(١) يرتبط رضا المستفيد عن موقع المكتبة بمدى قربيه أو بعده عن مكان تواجد المستفيد داخل الكلية ، كما أن جميع مباني المكتبات محل الدراسة لم يخطط لها أن تكون مكتبات مما ناء بها عن توافر المقومات الرئيسية للمكتبة من حيث المساحة التي عجزت عن إحتمال أعداد المستفيدين الحالية و قلة المصادر اللازمة للتهوية و الإضاءة الطبيعية و الصناعية مما قلل من درجة الإفادة مما تقدم هذه المكتبات من خدمات للمستفيدين منها .

(٢) يفتقد الأثاث المتاح حاليا في جميع المكتبات محل الدراسة للتوحيد و التجانس سواء في أشكاله أو في أحجامه ، إلى جانب عدم كفايته للأعداد الحالية من العاملين أو المستفيدين أو المجموعات أو حتى للتوسعات المستقبلية في كل منهم ، مما دفع بالعديد من المستفيدين إلى مكتبات أخرى ، و قد كان لذلك أثرا سئيا على درجة الإفادة من خدمات المكتبة و على مستوى أداء العاملين من هذه المكتبات .

(٣) تفتقر جميع المكتبات محل الدراسة للتجهيزات الحديثة المساندة لأداء الخدمات فيها كوجود الحاسبات الآلية في بعض المكتبات و في حالات وجودها فإنها تقتصر على العمل الإداري فقط ، أما في حالة وجود التجهيزات الأخرى

كأجهزة قراءة المصغرات الفيلمية فإن الإفادة منها تكاد تكون معدومة إما لجهل العاملين أو المستفيدين بكيفية تشغيلها أو للإجراءات الروتينية التي تسبق ذلك ، و قد كان لذلك أثرا سيئا على درجة الإفادة من هذه التجهيزات حيث أصبحت في حكم الغير موجودة .

٤) ركزت جميع اللوائح التي تحكم أداء المكتبات محل الدراسة على بعض الجوانب الفنية في المكتبات و تجاهلت الخدمات فيما عدا خدمتى الإطلاع الداخلى و الإعارة الخارجية فيما يخص حق المكتبة فى الأوعية - ليس حق المستفيد فى الأوعية و كانت جميع التعديلات على هذه اللوائح بالتحجيم لحق المستفيد ، كما تجاهلت هذه اللوائح أحقية بعض فئات المستفيدين فى الإفادة من المكتبة كطلاب الإنتساب ، و قد حد ذلك من درجة الإفادة من هذه المكتبات .

٥) الميزانية فى جميع المكتبات محل الدراسة هى جزء من ميزانية الكلية و تخصص فقط لشراء المجموعات بكل مكتبة حيث يخضع توزيعها لعدد الأقسام العلمية بكل كلية ، كما أن جملة المبالغ التى يفترض و أن تحصلها المكتبة من بعض المستفيدين منها كالجزاءات و الغرامات و قيمة الضمان

المالى و تكافة التصوير فى كل المكتبات تورء لآزينة الكلية و لا تستفء منها المكتبة ، و قد ترتب على ذلك إنخفاض نصيب المستفء الواحد من الميزانية السنوية حتى وصل للجنية الواحد و كسوره فى بعض هذه المكتبات و لم يزد عن بضعة جنيهات قلائل فى بعضها الآخر على حين وصل لعدة قروش فقط فى بعضها بمراعاة الإحتياجات المتنوعة لكل مستفء وفقا لفتته ، مما كان لذلك من أثر سىء إنعكس على تءنى مستوى الخدمات المقدمة و على درجة إفاءة المستفءين منها فى المكتبات محل الدراسة .

(٦) الغالبية العظمى من العاملين فى هذه المكتبات خلال الفترة المدروسة من حملة المؤهلات المتوسطة و فوق المتوسطة أو العليا من غير المهنيين الذين يفتقدون الحس المهنى فى الأداء إلى جانب كثرة تنقل العديد منهم و حءاشة تعيين أكثرهم العمل فى المكتبة و ضعف مرتباتهم و بءلات ساعات العمل الإضافية مما لا يشجع العديد منهم على البقاء بعد ساعات العمل الرسمية للعمل بالمكتبة ، يضاف لذلك إنعدام الدورات التدريبية لهم كغير مهنيين و خاصة فى السنوات الأخيرة و عدم تحقيقها للأهءاف المرجوة منها بسبب قلة أعضاء هيئة التدريس بها ، إلى جانب إفتقار هذه الدورات للجانب

التطبيقات الذى يغلب على أداءهم فى المكتبة ن و قد إنعكس ذلك على مستوى أداءهم و من ثم على درجة رضا المستفيدين عن مستوى الخدمات المتاحة بالمكتبات محل الدراسة .

(٧) تعجز المجموعات الحالية فى جميع المكتبات محل الدراسة لتلبية الإحتياجات المتنوعة للمستفيدين من هذه المكتبات و خاصة من أعضاء هيئة التدريس و الباحثين مما دفعهم إلى مكتبات الجامعات الكبرى و المراكز الثقافية الأجنبية ، و يعود ذلك لسياسة الإختيار و التزويد المتبعة فى هذه المكتبات و التى تعتمد على الشراء من معرض القاهرة الدولى للكتاب بصفة أساسية بناء على إختيارات لجنة الشراء الممثلة لكل تخصص بالكلية و التى تتحاز غالبا لبعض التخصصات الدقيقة لإهتمامات هذه الأقسام دون غيرها و ما يترتب على ذلك يعد تقصير فى تغطية إهتمامات بعض طلبة الدراسات العليا و طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، إلى جانب ندرة الإعتماد على الإهداء و الإستهداء و إنعدام التبادل فى جميع المكتبات محل الدراسة ، وإنخفاض مستوى العمليات الفنية بها مما يمثل صعوبة فى التعرف على الموجود من أوعية و الوصول السهل السريع للمطلوب منها

، مما كان له من أثر سيئ في عرقلة الإفادة من هذه المكتبات .

٨) تفتقر خدمة الإرشاد و التوجيه في المكتبات محل الدراسة على مجرد الإشارة لمقر وجود شكل ما من الأوعية كالكتب أو الدوريات مثلا أو الإرشاد لمواعيد فتح المكتبة أو شروط و إجراءات الإعارة الخارجية .

٩) تفتقد جميع المكتبات محل الدراسة لمقومات تقديم خدمة الإطلاع الداخلي بها ، و إن اختلفت هذه المقومات من مكتبة لأخرى من حيث عدم توافر القاعات المناسبة كضيق المساحة أو عدم توافر الأثاث المريح المناسب و توافر مصادر الضوضاء المختلفة و سوء التهوية و مصادر الإضاءة رغم إنها تعد الخدمة الأولى في هذه المكتبات .

١٠) تدنت نسبة الإعارات الخارجية في جميع المكتبات خلال فترة الدراسة مقارنة بجملة الأوعية المتاحة للإعارة و بجملة المستفيدين المسموح لهم بها ، و يعود ذلك إلى سلسلة الإجراءات الخاصة بتقديم الخدمة كالضمان من موظفي الحكومة مثلا ، إلى جانب قسوة الإعارة الخارجية لبعض الفئات و التي تشترط و جود ضمان مالي لطلاب المرحلة الجامعية الأولى أو طلاب الدراسات العليا و تحجيم مدة

الإعارة الخارجية و العدد المسموح بإعارته لبعض الفئات
 فى هذه المكتبات و حرمان طلاب الإنتساب الموجه
 والمؤهلات من الإعارة الخارجية فى جميع المكتبات ، و
 بذلك فقد تدنت مستويات الإفادة من الخدمة فى المكتبات محل
 الدراسة.

(١١) لا وجود لخدمة الحجز فى أى من المكتبات محل الدراسة
 بإستثناء نمط لحجز الكتب الدراسية فى مكتبة كلية التجارة ،
 و يعود عدم تقديم الخدمة لجهل هذه المكتبات بها .
 (١٢) تؤدى خدمة التصوير و الإستنساخ بالمكتبات حل الدراسة
 بإسلوب نمطى يعتمد على إذن التصوير فى الخارج فى
 المكتبات التى لا ماكينة تصوير بها ، أما فى حالات وجود
 ماكينة فهى غالبا معطلة أو التصوير بها يقتصر على أعضاء
 هيئة التدريس و الباحثين ، و فى جميع الأحوال فلاحماية
 لحقوق التأليف .

(١٣) لا وجود للخدمات المرجعية بالمكتبات محل الدراسة
 بإستثناء الإشارة لوجود وعاء معين ، و قد يصل الأمر
 لإحضار الوعاء المطلوب خاصة لأعضاء هيئة التدريس و
 معاونيهم فى هذه المكتبات .

(١٤) لا تقدم الخدمات الببليوجرافية إلا من خلال بعض الأنماط الغير مقصودة التي ما زالت في طور النشأة من حيث عدم الإكمال و لا التنظيم و لا كفاية التغطية كقوائم بدائية بالرسائل الجامعية مثلا أو بالكتب في كل تخصص بالكلية في بعض هذه الكليات .

(١٥) لا توجد خدمة الإحاطة الجارية أو البث الإنتقائي للمعلومات في أى من المكتبات محل الدراسة بإستثناء مكتبة كلية الآداب حيث بدأت تقدم للمستفيدين منها قوائم بالكتب الحديثة في تخصص كل قسم ن و في مكتبة كلية التجارة تحفظ الكتب الأجنبية الحديثة خلال السنوات الثلاث الأخيرة في كل مكان منفصل مقره حجرة الإدارة .

ثانيا التوصيات

نجاح المكتبة يقاس بما تبذله من جهد لتسهيل وصول المستخدمين منها لما يريدون فى أى وقت بسرعة و سهولة و فى درجة إفادتهم من خدماتها ، لهذا فعلى المكتبة أن تراعى توافر خدمات جيدة مرنة لجمهور المستخدمين منها عن طريق :

أ. توفير المساحة الكافية فيخصص لقراء (٢٥) قدم ، و لكل (١٠٠٠) مجلد (٦٠) قدم ، و للعاملين (١٠٠) قدم .

ب. زيادة دخل المكتبة .

ج. الإستعانة بالأفكار الجديدة .

د. الإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة ، لأنه من شأن الميكنة أن ترتفع بمستوى الأداء فى جميع قطاعات العمل بالمكتبة .

من مزايا إستخدام النظم الآلية فى المكتبات دعم مقومات التعاون بين المكتبات فى حالة وجود نظام الشبكات لتنمية الوعى لدى المستخدمين من المكتبات لإكتساب القدرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة ، و ذلك لأن المستخدم هو محور جميع مكونات و عمليات المكتبة من حيث رضاه أو عدم رضاه عن ما يقدم له و درجة إفادته منها، مع عدم إهمال تبادل الخبرات و التجارب و الاستفادة من تجارب الجهات الأخرى فى ذلك مع إنشاء قواعد ببلوجرافية داخلية تفيد فى العمليات ذات الصلة التكرارية كالجرد و

الإعارة الخارجية و التزويد و الفهرسة و المساهمة أيضا فى العمل الإدارى والمالى ، مع توفير العمالة المهنية لأن مشكلة العاملين فى المكتبات هى مشكلة التأهيل ، فهم فى حاجة شديدة لمزيد من التدريب و التأهيل و هذه مسئولية مشتركة بين أقسام المكتبات مع توفير عناصر الجذب للجادين منهم و المؤهلين لتشجيعهم على الإستمرار فى العمل بنفس المستوى دون أى تأثيرات لعناصر الجذب الخارجية لهم .

هذا ومن المناسب للمكتبات محل الدراسة أن تتعلون فى ما تقتنى كل منهم من أوعية و خبرات ، و يكون ذلك بدخولهم جميعا فى شبكة مع مكتبات نفس التخصص أو التخصص المشابه فى الجامعات على مستوى الجمهورية ككل ، و بذلك تكون هناك شبكة لمكتبات كليات الحقوق و أخرى لمكتبات كليات التجارة و ثالثة لمكتبات كليات التربية و رابعة لمكتبات كليات الآداب ، على أن تكون هذه الشبكات فعلية بين المكتبات و يمكن من خلالها تبادل المعلومات نفسها بدلا من الصورة الحالية للشبكات بين الحاسبات و التى تخلو من المعلومات ، و يتطلب ذلك من المكتبات محالدراسة توحيد قواعد الفهرسة وإعداد فهرس موحد مركزى بمقتنياتها بدلا من البحث العشوائى الذى لا يستند على أساس .

هذا إلى جانب وجود قواعد تحكم التعاون يمكن من خلالها تنسيق التوريد في هذه المكتبات منعا للتكرار ، على أن يتولى هذا الأمر الإدارة العامة للمكتبات الجامعية وفق ما ورد في مادة (٥) من الباب الرابع في لائحة مكتبات الجامعة المعدلة : " أن تقوم بدراسة الاتجاهات الحديثة للنشاط المكتبي و تطبيق هذه الاتجاهات في مجالات العمل بمكتبات الجامعة و القيام بإنشاء شبكة معلومات آلية تربط بين مكتبات الجامعة ببعضها و تيسير الإفادة والتعرف على مقتنياتها لخدمة الباحثين و المستفيدين . " مع مراعاة النقاط التالية بالمكتبات محل الدراسة :

(١) توفير مبانى جديدة لهذه المكتبات يخصص لها ثلاثون فى المائة من المساحة الإجمالية للكلية لتقام عليها المكتبة على أن يخصص ثمن هذه المساحة للعاملين و الخدمات وأماكن العمل و الفهارس ، أما المساحة الباقية فتخصص للمجموعات و المستفيدين مع البعد عن مسببات الضوضاء بعوازل الصوت المناسبة و الإلتزام القويم من قبل المستفيدين والعاملين معا و توفير مصادر التهوية و الإضاءة الطبيعية و الصناعية الكافية .

(٢) توفير العدد الكافى من الأثاث المناسب المريح للعاملين أو للمستفيدين أو للمجموعات مع مراعاة التوسعات المستقبلية فى كل منهم فيكون هناك مثلا مقعدا واحدا لكل من أربعة إلى خمسة طلاب منتظمين و مقعدا واحدا لكل عشر طلاب منتسبين على أن تتفاوت المناضد ما بين الكبيرة و التى تسع ثلاثة إلى خمسة أفراد ، و المتوسطة التى تسع من فردين لثلاثة و الصغيرة التى تسع فردا واحدا فقط مع توفير التجهيزات المناسبة التى تكفل سهولة و سرعة الأداء فى المكتبة.

(٣) تعديل بنود لائحة مكتبات جامعة طنطا لأنها الأساس الذى يقوم عليه العمل فى جميع المكتبات محل الدراسة بحيث يشارك فى تعديلها مؤهلون مهنيون مع وجود ممثلين لأعضاء هيئة التدريس و الباحثين و عينة ممتازة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى على أساس التفوق العلمى لهم فى الكلية ، و على أن يقوم بتحكيمها ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية المناظرة فى جامعات أخرى تلافيا لآى سلبات غير مقصودة فى اللائحة على أن يراعى فيها التحديد الدقيق للمستفيدين و إحتياجاتهم المتنوعة و دور المكتبة تجاه تلبية هذه الإحتياجات على أن

بخصص فيها بابا مستقلا عن الخدمات المقدمة و المقترح تقديمها مع التحديد الدقيق لمواعيد فتح المكتبة و إستحداث بند خاص عن الإخلال بنظام العمل بحيث يضمن مجازاة المحسن و عقاب المسيء.

٤) أن تكون ميزانية المكتبة وحدة منفصلة تماما عن ميزانية الكلية بحيث تتبع قسم الخدمات المالية و الإدارية التابع للإدارة العامة للمكتبات الجامعية ، على أن تحدد لجنة المكتبة بكل كلية المبلغ الذى تحتاجه المكتبة لأن تكاليف شراء المجموعات تختلف من كلية لأخرى وفقا لطبيعة المناهج و المقررات الدراسية و البحثية و عدد المستفيدين من كل فئة و الأسعار الحالية للمجموعات فى كل مجال.

٥) الإستعانة بطلاب قسم المكتبات بكلية الآداب بالجامعة فى المساعدة فى تطوير مستوى الأداء و ثقل المهارات المكتسبة لهم بالتدريب و الممارسة العملية خلال سنوات الدراسة بشرط ألا يتخرج الطالب إلا بعد حصوله على شهادة معتمدة من رئيس القسم بإجتيازه هذه المرحلة ، و يفضل أن يكون ذلك فى الفصل الدراسى الثانى للفرقة الرابعة ، مع الإستعانة بالعناصر الطلابية الأخرى بكل كلية ممن لديهم لإستعدادا للمشاركة فى العمل بالمكتبة بهدف تخفيف العبء عن

موظفى المكتبات و سد العجز فى أعدادهم بالنسبة لأعداد المستفيدين و منح هؤلاء الطلاب إعترافا رسميا من المكتبة بما أدوه من أنشطة كنوع من التحفيز لهم ، و شهادة تقدير فقط أو شهادة تقدير و هدية رمزية عبارة عن مجموعة من الكتب مثلا إلى جانب الإهتمام بتأهيل و تدريب الموجودين حاليا فى المكتبات بهدف رفع مستوى أداءهم بإرسالهم فى بعثات تدريبية بالخارج و الداخل و تبادل الزيارات و التعرف على الخبرات المماثلة ، على أن يتم التخطيط الجيد لذلك و تحديد الهدف منها بحيث يتم التركيز على علوم المكتبات و استخدامات الحاسب الآلى .

٦) تعديل السياسة الحالية المتبعة فى الإختيار و التزويد بحيث تتكون لجان الإختيار فى كل كلية من ممثلين عن أعضاء هيئة التدريس بالأقسام ، بحيث يتحملون أمانة الإختيار فى كافة التخصصات الدقيقة لأقسامهم مراعين فى ذلك إهتمامات طلاب المرحلة الجامعية الأولى و طلاب الدراسات العليا مع عدم إغفال الجانب الترفيهى و التثقيفى للمستفيدين من هذه المكتبات و الإهتمام بالجانب الفنى فى معالجة هذه المجموعات ليتسنى الوصول إليها بسهولة و يسر داخل المكتبة ، و يفضل الإعتماد على الحاسبات الآلية فى ذلك .

(٧) يراعى إنتقاء النمط المناسب لتقديم الإرشاد و التوجيه فى المكتبات محل الدراسة وفقا لما يناسب كل منغئات المستفيدين بحيث يعتمد لأعضاء هيئة التدريس على الإرشاد الفردى المصحوب بالأدوات المطبوعة كالنشرات و الكتيبات و الأدلة التى تعرف بالمكتبة ، على أن توضع فى مكان ظاهر لمن يريد و يصحب ذلك جولة فى المكتبة بمصاحبة المكتبى ، و ذلك لأن عضو هيئة التدريس ليس فى حاجة لحضور محاضرات فربما خلا وقته من فرصة لذلك ، كما يعتمد للباحثين على اللوحات الإرشادية كأساس بالمكتبة ، إلى جانب المحاضرات المصحوبة ببعض الأدوات المطبوعة كالنشرات و الأدلة و المتببات عن المكتبة و كيفية الإفادة منها ، يلى ذلك جولة فى المكتبات ، و يعتمد لطلاب المرحلة الجامعية الأولى على اللوحات الموجودة فى المكتبة ، إلى جانب تقسيم الطلاب الجدد لمجموعات ثم تعقد معهم لقاءات يقوم بها المكتبى المهنى تحت إشراف أحد أعضاء هيئة التدريس أو معاونيههم ضمانا لإلتزام الطلاب بها ، مع توزيع كتيبات أو أدلة أو نشرات عن إستخدام المكتبة ، يعقب ذلك جولة فى المكتبة على أن يكلف عضو هيئة التدريس أو أحد معاونيه الطلاب بما يضمن قياس إستيعابهم و لإفادتهم من

هذه البرامج و اللقاءات ، و أخيرا فإن أفضل طرق الإرشاد و الدعاية للمكتبة هو رضا أكبر عدد من المستفيدين عن ما تقدم من خدمات ، لأن الإتصالات الغير رسمية فيما بينهم يفوق تأثيرها أى محاضرة أو كتب أو جولة فى المكتبة .

(٨) تطويع إجراءات الإعارة الخارجية خاصة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ولطلاب الدراسات العليا فى بعض المكتبات بحيث تكون أكثر سهولة و مرونة مع إستبدال النظام الحالى للإعارة فى كل من المكتبات محل الدراسة بأخر ببقى إن لم يتاح المحاسب فى الوقت الحالى على أن ترتب البطاقات زمانيا بتاريخ الإعارة ثم موضوعيا مع تدوين تاريخ عودة المواد المعارة بهدف الإعتماد عليها فى معرفة التأخيرات و مواعيد عودة ما يعار و الإحصاءات المختلفة الخاصة بالخدمة مع زيادة المدة الحالية للإعارة و التطبيق الحازم الصارم لنظام عادل للجزاءات و الغرامات فى هذه المكتبات و إتاحة طيلة أوقات فتح المكتبة لجميع الفئات و زيادة العدد المسموح بإعارته للمستفيدين من كل فئة وفقما تسنح به ظروف كل مكتبة فى ضوء التفهم لطبيعة الإحتياجات المتنوعة و المختلفة لكل منهم .

٩) إتاحة خدمة الحجز لمن يطلبه وفقا لأولوية إحتياجات الفئة التى ينتمى إليها المستفيد فيكون لعضو هيئة التدريس أولوية حجز المواد المرتبطة بمقررات يقوم بتدريسها أو بتخصصه الدقيق أو العام ، و للباحث أولوية الإفادة من المواد المرتبطة بمقررات بحثية و لطلاب المرحلة الجامعية الأولى أولوية حجز المواد المرتبطة بمقررات دراسية ، على أن يعتمد فى تقديم الخدمة على قائمة بالمواد المطلوبة للحجز ، ثم توزع على أقسام الإعارة الخارجية و الإطلاع الداخلى و التصوير بهدف التعرف على مقدار المواد المطلوبة أو إستعجال عودتها من مكان وجودها إذا ما كانت الحاجة إليها ضرورية .

١٠) تزويد المكتبات محل الدراسة بماكينه للتصوير لتخفيف وطأة الزحام خاصة فى الأوقات التى يزداد فيها الإقبال على الخدمة كبداية العام الدراسى أو قبل الإمتحانات ، و تجنباً لتعطل الإفادة من الخدمة بتعطل إحدى الماكينات ، أو كحد أدنى توافر ماكينة واحدة فقط مع الحرص على حماية حقوق التأليف للمواد التى يتم التصوير منها .

١١) أهمية الإعتماد على الحاسب الآلى فى تقديم الخدمة المرجعية ، و إن لم يتح ذلك يمكن الإعتماد على النظام البطاقى حيث ترتب البطاقات موضوعيا ثم وفقا لأشكال

الأوعية التى أجابت على الإستفسار ثم هجائى تحت كل شكل ، مع وجود الأخصائى المرجعى المتخصص موضوعيا الذى يمكنه الإجابة على كافة الإستفسارات .

(١٢) أهمية إعداد القوائم الببليوجرافية التى ترشد لمقتنيات المكتبة كحد أدنى للخدمة مع إتاحة القوائم التى ترشد لمقتنيات المكتبات الأخرى على أن يتحمل المستفيد تكلفة إعداد هذه القوائم إذا كانت معدة بناء على طلب منه مع وجود الموظف المؤهل المهنى الذى يتولى تقديم هذه الخدمة.

(١٣) أهمية إستخدام الحاسوب فى تقديم خدمة الإحاطة الجارية و البث الإنتقائى للمعلومات و ذلك للقيام بعملية المقابلة ما بين سمات الأوعية و إهتمامات المستفيدين من الخدمة ، على أن يتولى تقديم الخدمة متخصص موضوعى له خلفية مهنية ، إلى جانب الإستعانة ببعض أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات المختلفة للمشاركة فى عملية المقابلة فى أوقات فراغهم على أن تتاح الخدمة للفئات المقيدة بالكلية مجانا ، و تكون نظير رسم يدخل فى تحسين مستوى الخدمات بالمكتبة للفئات من غير هؤلاء كأن يدفع عضو هيئة التدريس مبلغ خمسة و عشرين جنيها و الباحث عشرة جنيها كرسوم

إشتراك فى الخدمة لمدة ستة شهور و تجديد برسم لإضافى
مماثل لمدة مماثلة.

المصادر و المراجع

أولا المصادر و المراجع العربية :

- (١) أحمد بدر. أصول البحث العلمى و مناهجه . - الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٥ .
- (٢) ———. مناهج البحث فى علم المكتبات و المعلومات . - الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٨ .
- (٣) أحمد بدر و محمد فتحى عيد الهادى . المكتبات الجامعية : دراسات فى المكتبات الأكاديمية و الشاملة . - القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٧ .
- (٤) أسامة السيد محمود . المكتبات العربية و الحاسب الآليكترونى : تحديات التطور . مجلة المكتبات و المعلومات العربية . س١، ع٣ (يوليو ١٩٨١)
- (٥) ———. المكتبات و المعلومات فى الدول المتقدمة و النامية : الإتجاهات ، العلاقات ، المؤسسات ، الإنتاج الفكرى . - [القاهرة] : العربى للنشر و التوزيع ، ١٩٨٧ .
- (٦) السيد النشار . الخدمة المرجعية فى المكتبات و مراكز المعلومات . - القاهرة : العربى للنشر و التوزيع ، ١٩٨٧ م .

- (٧) تقنيات التوثيق و المعلومات .حامد الجوهري (ترجمة و إعداد) . - القاهرة : العربى للنشر و التوزيع ، د.ت. - (دراسات فى الكتب و المعلومات)
- (٨) جاسم محمد جرجيس و عبد الجبار عبد الرحمن . المراجع و الخدمات المرجعية فى مراكز التوثيق و للمعلومات . - بغداد : مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى ، ١٩٨٥ . (السلسلة التوثيقية ٤)
- (٩) جلفاند ، موريس . المكتبات الجامعية فى الدول النامية ؛ ترجمة حشمت محمد على قاسم و محمد فتحى عبد الهادى . - القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٢ .
- (١٠) جامعة طنطا ، العلاقات العامة .الإعلام .جامعة طنطا : النشأة و التطور . - [طنطا] : مطبعة جامعة طنطا ، ١٩٩٢ .
- (١١) جامعة طنطا . كلية الآداب . رعاية الشباب . إتحاد الطلاب : العام الجامعى (١٩٩٤-١٩٩٥) . - د.م : مطبعة جامعة طنطا ، كلية الآداب ، [١٩٩٤]
- (١٢) جامعة طنطا . كلية التجارة . رعاية الشباب . دليل الطلاب الجدد (١٩٩٤ - ١٩٩٥) . - د.م : مطبعة جامعة طنطا ، كلية التجارة ، [١٩٩٤]

- (١٣) جامعة طنطا . كلية التربية . رعاية الشباب . دليل الطلاب (١٩٩٤-١٩٩٥) . مطبعة جامعة طنطا ، كلية التربية ، [١٩٩٤]
- (١٤) جامعة طنطا . كلية الحقوق . رعاية الشباب . إتحاد الطلاب . دليل الطلاب : العام الجامعى (١٩٩٤-١٩٩٥) . د.م: مطبعة جامعة طنطا ، كلية الحقوق ، [١٩٩٤]
- (١٥) حامد الشافعى محمد دياب . إدارة المكتبات الجامعية ، إشراف عبد الستار عبد الحق الحلوجى و نعمات سيد أحمد مصطفى . — (إطروحة دكتوراة) . — جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم المكتبات و الوثائق ، ١٩٨٨ .
- (١٦) حسنى عبد الرحمن الشيمى . إعارة من منظور التطور فى إنتاج الأوعية . مجلة المكتبات و المعلومات العربية . — س ٥ ، ع ١ (يناير ١٩٨٥) .
- (١٧) حشمت قاسم . مدخل لدراسة المكتبات و علم المعلومات . — الفجالة : مكتبة غريب ، [١٩٨٣]
- (١٨) ————— . المكتبة و البحث . — الفجالة : مكتبة غريب ، [١٩٨٣]
- (١٩) ————— . ميكنة المكتبات الجامعية . ندوة تأثير تكنولوجيا المعلومات على المكتبات الجامعية . جامعة

الأسكندرية ، كلية الآداب ، قسم المكتبات و المعلومات ،
١٩٩٦ .

(٢٠) حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى و دوره فى
خدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة ، إشراف أحمد
أنور عمر . - (إطروحة ماجستير) - جامعة القاهرة ،
كلية الآداب ، قسم المكتبات و الوثائق ، ١٩٧١ .

(٢١) ——— . خدمات المعلومات : مقوماتها و أشكالها . -
[القاهرة] : مكتبة غريب ، [١٩٨٤]

(٢٢) سالم محمد السالم . إستخدام أساتذة الجامعة لمصادر
المعلومات ، نظرة على الإنتاج الفكرى فى المجال . عالم
الكتب : مجلة محكمة متخصصة فى الكتاب و قضاياها . -
مج ١٣ ، ع ٢ (مارس ، أبريل ، ١٩٩٢) . - الرياض :
دار ثقيف للنشر و التأليف ، ١٩٩٢ .

(٢٣) سعد محمد الهجرسى . المكتبات و المعلومات بالمدارس و
الكلية . - ط ١ ، ١٩٩٣ . - القاهرة : الدار المصرية
اللبنانية ، ١٩٩٣ . - (أوراق فى المكتبات و
المعلومات ؛ ١)

(٢٤) سيد حسب الله . إستخدام الحاسب الآلى فى أعمال الإعارة
و الدوريات فى المكتبات . مكتبة الإدارة . - مج ٩ ، ع ٢
(مارس ١٩٨٢)

(٢٥) ————— . إستخدام الحاسب الآلى فى أعمال البحث
الانتقائى للمعلومات و الإسترجاع الخلفى و كشافات
الدوريات . مجلة المكتبات و المعلومات العربية . - س ٣ ،
ع ٢ (أبريل ١٩٨٣)

(٢٦) شعبان خليفة . شبكات المكتبات الجامعية . ندوة تأثير
تكنولوجيا المعلومات على المكتبات الجامعية . جامعة
الأسكندرية ، كلية الآداب ، قسم المكتبات و المعلومات ،
١٩٩٦ .

(٢٧) شعبان عبد العزيز خليفة . تبادل مصادر المعلومات بين
المكتبات و مراكز المعلومات . مجلة المكتبات و المعلومات
العربية . - س ٦ ، ع ٢ ، إبريل (١٩٨٦) . - الرياض :
دار المريخ للنشر ، ١٩٨٦ .

(٢٨) ————— . التربية المكتبية ... أساس ثقافة الشعوب .
مجلة المكتبات و المعلومات العربية . - س ٧ ، ع ١)
يناير (١٩٨٧) . - الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٧ .

(٢٩) ———. تزويد المكتبات بالمطبوعات : أسسه النظرية
و إجراءاته العملية . — الرياض : دار المريخ للنشر ،
١٩٨٤ .

(٣٠) ———. البليوجرافيا أو علم الكتاب : دراسة فى
الأصول النظرية البليوجرافية و تطبيقاتها النظرية العامة .
— ط ١ . — القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٦ .
(٣١) عبد المنعم محمد موسى . المكتبة الجامعية . — القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ . — (المكتبة الثقافية
(، ٣٨٥)

(٣٢) عجلان محمد عجلان . العوامل الأساسية التى تؤثر فى
قدرة المكتبات . عالم الكتب : مجلة فصلية متخصصة تهتم
بالكتاب و قضاياها . — مج ١٠ ، ع ٢ (مايو ١٩٨٩) . —
الرياض : دار ثقيف للنشر و التأليف ، ١٩٨٩ .

(٣٣) غادة عبد المنعم محمد السيد موسى ، أنماط إفادة الطلاب
و أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية من مكتباتها :
دراسة تحليلية ، إشراف السيد محمود الشنيطى و فتحى عبد
العزیز أبو راضى . — (إطروحة دكتوراة) — جامعة
الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم المكتبات و المعلومات ،
١٩٩٤ .

(٣٤) فالح عبد الله الغامدى . استخدام أجهزة الحاسب الآلى فى المكتبات : المبررات و العوائق . عالم الكتب : مجلة محكمة متخصصة فى الكتاب و قضاياها . - مج ١٣ ، ع ٢ (مارس ، أبريل ١٩٩٢) . - الرياض : دار تقيف للنشر و التأليف ، ١٩٩٢ .

(٣٥) فريال الفريح . خدمات المعلومات المتطورة فى ظل النظام الآلى للمعلومات . التوثيق الإعلامى . - مج ٨ ، ع ١ ، س ٨ (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩)

(٣٦) لينشء ، بيفرلى ب . معايير للمكتبات الجامعية : بيان الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات . ترجمة عبد الحكيم أيم لبن . رسالة المكتبة : مجلة فصلية متخصصة تصدرها جمعية المكتبات الأردنية . - مج ٢٨ ، ع ١-٢ (آذار ، حزيران ١٩٩٣)

(٣٧) مبروكة عمر المحيريق . الإعارة كأحد أنماط التعاون بين المكتبات . مجلة المكتبات و المعلومات العربية . - س ٦ ، ع ٢ (أبريل ١٩٨٦)

(٣٨) _____ . العاملون بالمكتبات و الأمية التكنولوجية . المجلة العربية للمعلومات . - مج ١٣ ، ع ١ (١٩٩٢)

- (٣٩) محمد أمين البهاوى . إدارة العاملين فى المكتبات . — القاهرة : العربى للنشر و التوزيع ، ١٩٨٤ .
- (٤٠) محمد صالح جميل عاشور . المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية : حاضرها و مستقبلها . الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٢ .
- (٤١) محمد فتحى عبد الهادى . تأثير تكنولوجيا المعلومات على المعالجة الفنية للمجموعات . ندوة تأثير تكنولوجيا المعلومات على المكتبات الجامعية . جامعة الاسكندرية ، كلية الآداب ، قسم المكتبات و المعلومات ، ١٩٩٦ .
- (٤٢) ——— . دراسات فى المكتبات و المعلومات . — [الرياض] : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٨ .
- (٤٣) ——— و نعمات سيد أحمد مصطفى و اسامة السيد محمود . المصادر المرجعية المتخصصة . — [القاهرة] : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩١ .
- (٤٤) ——— . مقدمة فى علم المعلومات . — الفجالة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .
- (٤٥) ——— . المكتبات و المعلومات : دراسات فى الإعداد المهنى و الببليوجرافيا و المعلومات . — ط ١ ،

١٩٩٣ . — [القاهرة] : مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٣

. — (دراسات فى المكتبات و المعلومات ؛ ١)

(٤٦) محمد محمد أمان . خدمات المعلومات مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية . — الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٥ .

(٤٧) محمد محمد الهادى . الإدارة العلمية للمكتبات و مراكز التوثيق و المعلومات . — الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٢ .

(٤٨) نعمات سيد أحمد مصطفى . دور المكتبات الجامعية فى البحث العلمى : دراسة واقعية لمكتبة جامعة القاهرة ؛ إشراف سعد محمد الهجرسى . — (إطروحة دكتوراة) ت جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم المكتبات و الوثائق ، ١٩٧٦ .

(٤٩) لانكستر ، و لفرد . نظم إسترجاع المعلومات ؛ ترجمة حشمت قاسم . — الفجالة : مكتبة غريب ، [١٩٨١]

ثانيا المصادر و المراجع الأجنبية :

- 1) American library Association .Association of college and research libraries . The library standards comitte . Standards for college libraries . 1986. College and research libraries news .- vol. 47, No,3 (March 1986)
- 2) ----- . Refernce : refernce guide lines library currents .- Vol. 9 , No. 6 (June . 1992)
- 3) Battaile , Connie. Circulation services in Asmall academic library / Connie Battaile O- The united states of America ; The Green Wood press , 1992 .- (The Green Wood library management collection)
- 4) Berry , John . John W. Ferguson : librarian of the year 1992 : He promised to build agreat library system and delivered more library journal .- Vol. 118, No.1 (January 1993) .- Califorinia : Bowker and Taylor puplication , 1993.
- 5) Beth, Amy. Lessons fromdialag : technology impact teaching and learning / Amy Beth , Evan I. Farber. Library jornal .- vol. 117 , No. 15 (Oct. 1992) .- The United states of America : Bowker and Taylor , 1992,

- 6) Billings , Harold. The tomorrow librarian / Harold Billing . Willson library bulletin .- vol. 69, No. 5 (January 1995) .- U.S.A.: H.W. Wilson company , 1995.
- 7) Bucland , Michael . Redeigning library services : Amanifesto / Michael Buckland .- The United States of America : The American Association , 1992.
- 8) Byrd, Patricia . Guide to Academic libraries in the United States : for students of english as asecond language / Patricia Byrd , Carol Adrum , Barbara J. Wittkope .- The united ststes of America : Prentice , Hall, 1981.
- 9) Cook , Maragret G. The new library key / Maragret G. Cook .- 3 ed.- New York : The H.W. Wilson company , 1975.
- 10) Dakl , Kalherine . Academic libraries : circulating reference material / Kalherine Dahl. Library currents .- Vol. 8 ,No. 12 (December 1991) .- Austin : S.N., 1992.
- 11) Dounard , Karen , User education in academic libraries / Karen Downard .library management .- Vol. 13, No. 3 (1992) .- England : M.C.B. University press, 1992.

- 12) Feller, Judith M. Assessing readiness for resource sharing in an academic library : The collection building reader : Article selected from issues of collection building Judith M. Feller .- The united states of American : edited by Betty Sellen , Arthur Curley , 1992.
- 13) Fjalbrant, Nancy J. User education in libraries / Nancy J. Fjalbrant , Ian Malley .- 2 nd. Ed. .- London : Clive Bingley , 1984.
- 14) Gorman , Michael , Technical services today and tomorrow / Michael Gorman .- The United States of America : libraries unlimited , 1 (NC, 1990).
- 15) Hardesty, Larry . Faculty and the library : The undergraduate experience / Larry Hardesty , The library quarterly .- Vol.62, No.2 (April 1992) . Chicago : The university of Chicago , 1992 .
- 16) Hary , Nicoletta Mattioli , Hosting an international librarian / Nicoletta Mattioli Hary , Francesca L. Hary. News college and research libraries . Vol.56. No. 3 (March 1995) . Chicago : The American library Association , Association of college and research libraries , 1995.

- 17) I.F.L.A. Continuing professional education and I.F.L.A. : past , present , and vision for the future .- the federal republic of Germany : International Federation of library association , 1993 .- (I.F.L.A. publication 66/67)
- 18) Inter , Sheila S. Circulation policy in academic , public and school libraries / Sheila S. Inter .- The UNITED States of America : Green Wood press , 1987.
- 19) Kemp, David Alasdair . Current awareness service / David Alasdair Kemp .- London : Clive Bingley L.T.D, 1979.- (out lines of modern librarianship).
- 20) Kinder, Robin, Serials and reference services / Robin Kinder , Bill Katz.- London : The Hawarth press , 1990.
- 21) Lane , Alfred H. Gifts and exchange manual / Alfred H. Lane .- The united states of America : Green wood press , 1980>
- 22) Library Association . College libraries : for resource provision .- 3 rd . ed..- London : edited by Arennie M C Eiror , 1984.
- 23) Macmillan , Sandy . Egyptian university libraries / Sandy Macmillan . Information and libraries in the Arab world / Michael Wise ,